

لانها قد دون في ملكه فلم يكن دخله في ملكه المستخرج منه بغيره اليه بالفتح والآخر يكون
للمستخرج لان النافع لا يحصل باتمامه كما هو مقتضى ملكه الا حصل وقد زال ملكه
وعادت الي ملك المستخرج فملك النافع له بخلافه بالوصاية الزيادة المستقلة
او كانت الاجارة بالملك من راسه فان النافع لملكه مطلقا غير ان الزيادة المستقلة في
صورة المصلحة اما في المنفعة فلا زال له ملكه بل ملك المستخرج شيب الفسخ وهذه الزيادة
غير متصلة فكان له لان من ملك الشيء ملك اجزاله واما في صورة المصلحة التي كانت
منفصلة او منفصلة فلا زال الملك للمستخرج ولم يخل في ملك الموهوب بل
والا قرب عدم الجواب المصداق على الخطا اقول في وجه المصلحة على
في الخطا عند اطلاق الاجارة وجهان احدهما الوجوب على من الخطا فانتم
به والخطا له ولجبه عليه بقسمي العقد فوجب عليه ما يتوقف عليه والآخر عدمه
مع المعنى على النافع او المصلحة الاقرب عند المصلحة لان الخطا في الاجارة انما تنقضي المصلحة على المانع
اعني المصلحة لا غير وانما تنقضي المصلحة على المانع والرضاع لا يستقيم
الاخر فان صمد ما تقطع الذي احتمل الفسخ لانه المقصود التقيد بالخيار اقول
في الرضاع والحضانة فعلى من غلب ان غير متعلق بغيره ينتفع بغيره على انقضاءه فلا يلزم
تسليمه وانما لا يكون الاستتجار لاحد من الغلبة فلو كانت متعلقة بالملك الموهوب والآخر وجهان في الاجارة
باجرة واحدة لزم الامران مقتضى العقد فان انقطع الذي احتمل فيه ثلثة اوجه
انفاس العقد اذ المقصود بالان انما هو ارضاع الطفل المتوقف على حياته فاذا
انقضى العقد كان في ايده العقد كان له الرجوع بحال الاجرة السالفة بالتقيد فان الاستتجار
منه كان له الرجوع بغيره لان الرضاع بغيره لا يلزم له بغيره فلو كانت متعلقة بغيره
فانما كانت متعلقة بالاجرة عليها ويرجع من الاجرة نصيبه اجرة الرضاع كغيره السالفة انما يتغير
بغيره المستخرج في الفسخ والامضا تنقضي الانتفاع فان كان عاينها لم يكن قد في
الجواب الجدير على النافع والكثير على الملقح والصنع على الصانع اشكال اقول
ساف بوقف الاموال المذكورة عليها وانما اعيان كما تقدم في الخطا قبل ولي
استتجار الرضاع المزرع ولما لم يرد علوم والعارة يقتضي التجميع فخلو الخطا
في الحاد بان استتجار الارض المستتجرة وتحتل التبع فلا يشترط استتجار
ولا اجزائه ولا ازمالة فلم يخل في قول ويتبع التوب استتجار التوب وقت
العلو

القول ولا يجوز الارتداد على اشتغال الدين الاثر اقول **س**ستنا الاستكمال
في الارتداد ان الاجابة تضمنت للبشر المتعارفين والعرف اقتضى تخصيص اوقات
معلومة للبشر المعهودين فليس له غيره **و**يكون له اثبات حقيقة غير مضمرة بالثبوت في
بطلان الارتداد فانما اخرج من مضمونه فان شرط في العقد الاقرب بطلان العقد
ب اقول **س**ربطوا احتياجا بشيا وشرطوا على المتاحض ان العبد المستأجر
ان يفتي عقد الاجارة لثقل الصيغة على الشرط اقول له عليه السلام المؤمنون عند شروطهم
في بطلان البطلان وهذا الاقرب عند المصنف لا يخرجنا في المقتضى الحق اذا العقد
يقضي عرفا العبد له ان الشرط يقتضي كونه مضمونه **و**ما استأجره في الشرط
وبطلان الحق لعدم الرضا به من دون **و**لم يشرط كان العقد باطل ايضا ولو كان
بالخير الشرط الصحيحة اذا القابلة غير شرعية فلا يرد في الوفاء بها **و**لم
تعدى بالذات المشافه لظلالها الا يزيد عليها حكمها ببقية ما وقت الغد وان كان
اعلى القيمة من وقت العدة الى التلف فعليه اجرة الزيادة اقول **س**وجوب
القيمة من وقت التعدي او لعله فاصبح على ما تقدم من اعتبار القيمة على القاصب قد
تقدم **س**ولم يشرط بالذات الاشتقاق في الطريق للشرط من عليه المسمى في التفاوت
بين الاخرين ومعدل اوجه المثل اقول **س**اما اختلاف المسمى في التفاوت بين الاخرين
اي اجرة المثل والاجرة المتكافئة فلا ان للمسمى وجوب عليه بالعقد الصحيح والمعاوق لونه
باعتبار زيادة المشتقة في الطريق التي يشاؤها عقد الاجارة وكذا اختلاف اجرة
المثل فلا نه اشتق في مقتضى معايرة **س**المتأجرة فكان عليه اجرة مثله اقول له
ولما زاد فيها اذ في العوض اختل عدم الاجرة للخالة والمسمى **س**وجوب المسمى
لانه فعل بالاشتقاق له مع زيادة اقول **س**البراح اذا دفع الى العبد غزلا او صبي
ان يمشي طول ثمانية اذرع في عرض اربعة فتحة اكثر او قل فغير صلح غير
اخوة ودفع الاجرة اليه الا في وجهه نقصان فانه يعطيه الاجرة بما في الكسب
ولا يجوز به ما سواه **و**بين ان يضمن غزله ويدفع الثوب اليه ممنوع **س**قلبه
كلما لو نقص في مال من هذا انا وجبنا اشتقا بنسبه الناقص **س**عبد الاجرة قولى
كلما لو نقص ما قصا في طول العوض لخل ايضا عدم الاجرة الى الف وجوب الاجرة

والمعروف ان الظاهر ان العقد
انما هو في العقد ولما ان
فقال المصنف من قبل ولو
الموجز ابعده بكونه
الشرط المسمى في المفضل
وقد تقدم في المفاوض
ليس به غير مبالاة في المفضل
الشرط المسمى في المفضل
فقال المصنف من قبل ولو
الموجز ابعده بكونه
الشرط المسمى في المفضل
وقد تقدم في المفاوض

فكل الاحتجاب ينقطع من الجرة بنسبة التقصيان ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 رجل فقطحه قيص امر الاحتجاب ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 اول وجه الاول قطع ثوبا ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 لدارش ما ينقطع ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 انما في مطلق القطع ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 فيه وهو التناقض ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 لا يتحقق اجماع على اشكال ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 للمحتاج ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 حيث ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 فان ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 بكن ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 البراءة من وليه ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 بالجل ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 باجماع ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 اختياره ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 متعين ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 في ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 ويحتمل ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 ولو ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 الحاصل ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 كما ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 صريح ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 ولعل ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 بما ^{فقط} ولو اقطعه قيص
 صحتها ^{فقط} ولو اقطعه قيص

الاول اقوى

النفق

وحيث انما

لانه لا

لانه لا

غار بنسب شلجاء على القتل مقتضى الاجارة الصحيحة وتحديد العقوبة في شحون
 ومطالبة فكانت مستقرها انما كان عليه دون الجبر وان كان جبارا لا يستطاع
 في ذلك الاجان شرعية اجماع فتنص في
 قال قول قول من طاع العير فان كان الاختلاف في بعد استيفاء المنافع والملك في الجاني
 فان كان المدعى المالك له المطالبة بالتمتع فراجحة المثل وليس للمحتاج المطالبة بالفاضل
 من المسمى لو كان الفاضل في العير فان كان هو المستأجر لم يصفط ضمن العير ان المالك
 الاذن في المضروبة لم يكن للمحتاج المطالبة بالفاضل من اجرة المثل لو كان
 فله من الموضع التي كانت في المصنف فيها وتوصل التردد منه وحضر الجاني في غشنة
 هذا الكلام والافاق على استباحة الى اصلاح لانه قال ان الاختلاف في اصل الاجان
 فالفصل في المصنف في المسمى وان كان في احد الاجان وان كان في المصنف في المسمى
 وعدم المصلحة وهو ظاهر ثم قال فان كان المدعى هو المالك فله ان يملك على المالك في
 الاجان وان كان الجاني له لو كان كذلك كان القول قول المستأجر فاذا حلف المستأجر على
 الاجان وقدر في الاختلاف في بعد مضمون المالك الجيرة وان كان في المصنف في المسمى
 فكان الحكم يقتضي وجوب اجرة المثل على المدعى عليه بالاجرة للمدة التي كان الاجان في
 على مسمى هذه المدة المشي وذلك يقتضي ان المالك عليه ان يرد الفاضل من الاجرة والمدة ولم يكن
 للمالك المطالبة بالفاضل من اجرة المثل لانه يرد اقله استوفى في جوفه الجيرة والمصنف مسمى قال
 لغير المستأجر المطالبة بالفاضل للمسمى والمالك المطالبة بالفاضل من اجرة المثل لكن يحول ذلك
 على انكار المالك الاجان الصحيح وعده يفاد الاجارة فبما مدعى لانه ادعى ان
 ومثل اصل الاجان لانه منكر وقوع عقد صحيح فعلى هذا يقتضي هذا الكلام منوطا
 ان يقال ان ادعى في العقد كقول قوله بيمينه وفيه ما فيه كقول المالك المطالبة
 بالفاضل من اجرة المثل ادعاء فساد العقد وليس للمحتاج المطالبة بالفاضل من المسمى لو كان
 له ان يرد المالك ان العقد صحيح ومسمى في العير فان العقد الناصر في صحيح
 والعير المقبوض به بالعقد الصحيح لم يثبت صحته وخالف الفاضل ثم قال للمصنف في
 كان المدعى هو المستأجر استوفى هذا العير وهذا انما يتم في احوال طاهرون وهو
 انه قد ادعى استوفى الاجان والمالك في حيلته اذا انكر المالك مع ذلك الادعاء

وتبعضها استحقاقا بنقدتها وادعاءية او عارية او غير ذلك كان القول القدر
ولا يعقل ضمها الى الجبر لانه يتصور غير ما ذكر فيه فحقان يوجب الضمان في العين
على ما فصلنا وظهر من هذا ان الكلام فيه خلل لا ريب له ان كان المدعي المالك ان كان
هو المشتاج ان اخذ مع غيره احد تناقض الاحكام لم تكن مطابقة وان اخذ دعوى
الموجود بعينه ودعوى المشتاج بعينه لم تكن كذلك في اقسام التسليمات كما الى محل
واحد بل يكون قد ذكر حكم الموجود او الذي على وجهه لم يذكر حكم المشتاج او كان قد ذكر
على ذلك الوجه لم يذكر حكم دعوى المشتاج على وجه آخر لم يذكر حكم الموجود على ذلك
الوجود والتحقق هنا ان يقال الاحتياط اذا كان من اقسام اصل الاجابة بان يقول
احدها او حقل الاجابة وبذلك الاخر وقوعها وما في وقوع عقد محرم ويقول الا ان كان
فان كان الاول فاما ان يكون المدعي هو المالك بان يقول اجزلك المالك او ان كان
ويقال ان كان بعد سكتي التمسك بالدينار والموجود وان كان له ما استاجون فالقول قول
المشتاج فالقول قول المشتاج لانه المنكر بعينه وعدم البينة فاذا خالف حكم بطلان
الاجابة ويوجب عليه براءة الحق فان كانت زائلا مثل ان كانت دينارين لم يكن للمالك
المطالبة بالدينار الزايد لانه يزعم ان المشتاج كاذب في عينه وانما يتحقق عند
لانه فنبض الاجرة وما هو المشتاج المطالبة بالفاضل من اجرة المثل لانه قد طلب
حقه حكم الاجابة بعينه وعدم البينة وطلبه اجرة مثل المثل لانه قد اذعان كانت
نصف دينار مثلا كان له المطالبة بالمخلف والاضافة الى المالك يقول قد
فقط وانكر المالك فان لم يرد ذلك الا ان في التصرف بها بان قال ما امرتك ولا اقب
كذلك التصرف كان القول قول بعينه وعدم البينة فاذا خالف استحقاق الحق
فالمطالبة بها كان في جميع المشتاج المطالبة بفاضل المسمى على وجه المثل لو كان
لانه وان كان قد حصل بطلان الاجابة الا ان المشتاج يقول الموجود كاذب في عينه
كالاخر التي كانت عليه وان لم يرد ذلك الا ان في التصرف بها بان قال ما امرتك ولا اقب
كذلك التصرف كان القول قول بعينه وعدم البينة فاذا خالف استحقاق الحق
فالمطالبة بها كان في جميع المشتاج المطالبة بفاضل المسمى على وجه المثل لو كان
لانه وان كان قد حصل بطلان الاجابة الا ان المشتاج يقول الموجود كاذب في عينه
كالاخر التي كانت عليه وان لم يرد ذلك الا ان في التصرف بها بان قال ما امرتك ولا اقب
كذلك التصرف كان القول قول بعينه وعدم البينة فاذا خالف استحقاق الحق
فالمطالبة بها كان في جميع المشتاج المطالبة بفاضل المسمى على وجه المثل لو كان

هذا هو الحق
والقول قول
المشتاج

هذا هو الحق

فيه قال قوم القول قول صاحب التورع هو الصحيح والقول الاجر القول قول المصنف
 ذكره في باب الوكالة في الخلاف والاول من ذهب المصنف وان ادبرش
 ولو كانت الجبيرة الخياط اقمي اخذ فانظر قوله ذلك وجه التطور في
 متبرع باذخا في ثوب غيره لانه قد ثبت تقدم قول المالك وهو يقتضي ان قد فعلها
 بعقله ان المالك لم يجرى مجرى غيره الخياطه فليس له الخذ وانه ما كان لما ظله يستقل عليه
 عنه في دو ضعتها في التورع كما اوضح توبه في رد غيره باذنه وبغيره وان كان
 الاصل فانه على ملكه هو الا ان يرضى المصنف لان الخياطه لم يصدق على التورع
 اذ الخياط يدعي صنعها ما ان المالك لم يثبت اذنه وكثير من ذلك كالتنازع
 في المتعلق اعني العمل به اعيان باقية لم يصدق من المالك في شئ من تلك
 فكانت باقية على ملكه **قوله** وعلى راي قول الخياط اقول قد
 ذكره في القول **قوله** ولو قال الجور كن كل شئ لم يدعهم فقال في غيره يدعيار
 وهو تقدم قول المستاجر نظر **قوله** وجه التطور حيث ان يدع للصحة تقدم
 قوله ومن حيث انه منع لانه يتجاره **قوله** والمالك يتكوز ذلك فكان القول قول
 المالك في ذلك مع بینه **قوله** فان قد بقا قول المالك لا تقي بحجة
 العقيدة الشهر الاول **قوله** انما يكون الامد كذلك اذا كان قسط
 الشهر الاول في الدينار رد في الشهرين يتساوي لجهة الشهرين وبغير ذلك
 واما كان الحق صحبة في الشهر الاول لوقوع اتفاقهما على ان يقبلا ذلك
 الشهر بقداصدهم والاختلاف في ماهية محو ذلك في محو الشهر لان الاصل
 الصحة **قوله** فانما بعض خلاف ما لو وقع الاتفاق على الاجرة كل
 شهر بدوهم فان بعض الاختلاف بقوله الحق في شهر كما تقدم والمختار
 عند المصنف بطريق العقيدة الشهرين وانما عليه اما هو فيصير في
 شهرين لما قلناه ونحلي فتوقف في ذلك لان عند تقدم قول المالك في كل
قوله المستاجر صاحبنا ان تحقق الشهرين باقية السنة فان كان المجرى
 صلا فابطل عند المصنف في الشهرين وما زاد عليه فالصطلح شهرين في الشهر
 وجعله **قوله** وكذا الاشكال لو ادعى المستاجر مد فطاعة او غيره

ماله

فليس معينا وانكر المالك التعيين فلهذا والآخرى النقض فيما بيننا الدعوى اقول
 وجه الاشكال من حيث انه مدعى لا يستحق ما قد منعه في ملكه من المالك بغيره وان كان
 القول بغيره مع عينه ومن حيث ان هذا انما هو على وقوع عقد الاجارة وانما الحق في
 الميراث يقدّم قول بغيره وهو الميراث للميراث فان تعيّن دعوى على الميراث اقول قول
 مع عينه قال اذا قال استأجر مني بدينار وقال المالك لم يذكر العرض فاذا كان البند
 لم ير اعراضا للثمن فلهذا دعوى محضة على الميراث فلا يقدم قول الميراث فيها وانما يتبين ذلك
 لان كانت متاوية لاجرة للثمن او ان يدان الاختلاف انما هو في الصحة والاعتقاد يقدم قول المالك
 لما كان ماله الصحة انما عن طارفة ما يقتضي الدعوى على الميراث في الميراث
 فليس فيه للارض على اشكال اقول فلما تعقد الميراث بقول المالك للمالك ازرع هذه الارض
 فلهذا الاخر الميراث فلهذا لان اصل الميراث خصوص ما هو في لفظه على الرضا بملك
 بطلان الصحة بغيره ولا بد من لفظ الاثر والفاظ العقود انما يصح بلفظ الاثر لان اصل
 منطوق الغير على ملكه في شيء من التصرفات بغيره بسبب يقتضي ذلك كما يشهد به ولا يعلم
 قصور فاشكال اقول منشا الاشكال من مجموعها لا فرق في الميراث مع تعيين
 وهو هنا ثابت وضارضا فالبطلان الميراث حبيبتا ولو شرط ان يكون لا بد
 ان لم يحصل الاقرب ان لكان الاثر مع الاشياء والتقية بالاجرة اقول وجه
 بان الميراث انما هو في ذلك الزمان المعين في قوله الاثر لا بد مع الارشاد
 من فعله على مال العمل فلهذا لا يخرج من حيزه وكان عليه الارشاد كما هو في غيره
 من بيان او هم جارية لا يخرج من حيزه مع عدم نقول لاجلها والاشياء بالاجرة لا بد
 التبع على غير باق ازرعه فلهذا يلزم العمل بجهة الاجرة على شيء محض من الميراث
 ولو شرط في العقد بجهة غير المدة ان يبقى بعد ما لا قرب البطلان اقول وجه
 بان عقد الاجارة تضمن من الميراث فيكون ذلك تحت عموم العود فيكون ذلك
 في العمل ان لا يشترط تعيين المدة في الميراث وهو منوع يا ويشرط ان لا يكون
 في الميراث بطلان على اشكال اقول وجه الاشكال في ان شرط ان لا يكون
 في الميراث من غير ان لا يخرج غير ذلك القدر فيؤدي الى اختصاصه او اطلاقه على
 الميراث وذلك البطلان او الميراث في جميع حق الاخر في الميراث مع انه بشرط صحة العقد

والسبح لله الذي جعل ذلك حيث قال في الفقيه اذا شرط الارض الميراثية قبل الفسخ
كان له ذلك الثاني في شرط كان البدر عليه على ما شرطوا ابن البراء وابن ادريش ايضا جواز
ذلك ومنعوا جميعا من شرط اخرج انقرة بعبارة لاحدها والمصنف في ذلك في الجمع
قلناه ولو شرط احدكم على الآخر شيئا يضمنه له من غير الميراث خلافا الى المصنف
صح على راي اقول لو شرط المالك على العامل او بالعكس شيئا يضمنه له مضافا الى
الحصة قال السبع يضمن ونقل المصنف عن بعض الاصحاب المنع من ذلك لم يحرر في الاصل لان ائمة
الميراثية في صحة كونه البدر من ثالث نظروا وكذا لو كان البدر من ثالث والعامل من رابع
اقول من شرط الميراثية انما هو ان العقود الشرعية مطلقا من توقيف الشارع والفقهاء في
الميراثية بان يكون من احد ما كذا ومن الاخر كذا يجوز والعقود بين اثنين ولم ير من شرط
غير ذلك فيحصل اليه من عدم قوله تعالى انما بالعقود وقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم
وقد اعقدوا شروطا بين المتعاملين فوجب الوفاء بالاصل الجواز والاطلاق يقتضي
البعد من العامل في كونه الميراثية اقول وجه وجوبه على العام بعد الاطلاق ان الغالب في
الميراثية هو المعاملة على الارض بحصة يحصل الميراث على ذلك في كونه الميراثية لان العقد لم يحرر في
مفهوم الميراثية صادقة في كل شيء يكون البدر من العامل او المالك في اعم من ذلك ولا دلالة
على الخاص والعام في ذلك فاحتمل وجهه بطلت الميراثية في كونه الميراثية على الميراثية
الى قوله فان زاد ما يضمنه على الميراثية اقول من الاشكال ميزان الميراثية في الحصة من ذلك
العقد الميراثية وهو يقتضي ما زاد عليه من حيث ان حصة في الميراثية يضمنه وانما في ذلك
على تقدير يكون الميراثية هو الميراثية من غير واعلم ان ابن ادريش لما حكي عنه في الميراثية من قوله ومن
غيره ارضاء على الميراثية او بيع الميراثية جاز صاحب الارض ان يخرجه من الميراثية ثم كانت اوجه
فان رضى الميراثية فما حرم اخذها عليه حصة صاحبه الارض ثم انقص الميراثية او زاد كان له
الميراثية فان ملك الميراثية بعد الميراثية ما في الميراثية الميراثية في قوله ابن ادريش الذي ينبغي
مخبره ان لا يخلوا اما ان يكون قد باع الميراثية او التمس او حصة من هذه الارض وكان له
لانه داخل في الميراثية والميراثية وان كان ذلك على الميراثية ثم انقص الميراثية او زاد كان له
شرا الميراثية الميراثية بالاقامة فان التماسا واما ان كان له الميراثية الميراثية الميراثية
ذلك فانقصه بينهما ان راد لها او نقص عليها اقول ولو كان في الارض شيء من الميراثية
على الميراثية وراثة على الميراثية اذ هو الميراثية مع قصد الميراثية والتمس الميراثية

من احتياج المزارعة الى الحق اقول هذا تعديل الصحيح واما البطلان فلا يخفى اعتقاد
 مختلفان ولكنهما انما يخصان موضوعا يقال ان المزارعة فيكون باطلاة قول وعقل صاحب
 اليد في قدر المحرور ولو اقام بينه احتمال تقدم بينه المحرور وقيل القربة اقول اما تقدم
 قول صاحب اليد بينه وبينه وبينه فلا يخفى ان الثاني هو مقتضى كون المالك له فالأخبر له ذلك
 مقدار ما يدعى حاصله بينه وبينه فيكون قوله صاحب اليد تقدم عليه وبينه وبينه وعند فانه
 محتمل تقدم بينه الاخر لان كل من كان القول قوله كانت النتيجة بينه والاخر قوله عليه
 بينه وبينه على الذي قال المحققين من انه امر مشكك **المساواة**
 ولو قل انما يشترط في هذا الحايطة كذا نصف حاصله لم يصح على استكمال اشتراط
 بالاجرة اذا قصدت اما انما يجوز بلفظ لا غير ما قلنا اقول هذا العقد لفظه الاجرة
 ومعه معنى المساواة فالاجرة يشترط العلم بها نظر الى حقيقة اللفظ ولا يشترط بالنظر الى
 معناه لانما في حقيقة العقد لا يشترط في جواز هذا العقد فانه يمكن ان يقال هو صحيح لانه
 باطلا لانما في العلم بالاجرة شرط فيه او لم يحصل ويصحت ان يقال هو صحيح لانه قصد اللفظ
 يجوز بمقتضى ما في الاجارة لست مقصوده فلا يكون التعيين للاجرة فيها شرط كما
 قال المصنف وفي المساواة على ما لا يشترطه اذا قصدت رقة كالشركة والمشاركة
 اقول بهذا الاشكال من شرط المساواة بالاصل ففي الشرع المتفق بهما مع بقا الاصل
 وليس لغيره شيء فلا يصح المساواة عليه او من ان الوقف المقصود من هذا الشرع مجرى
 ثمره وهو الاقرب عند المصنف لان الشرع موجود فيه وهو القليل المتحددة يحصل له في
 كل عام المتفق بهما مع بقا اصله فحقه المساواة عليها طابق الاصل الجواز قول فان
 الله ولم تظهر الثمرة فلا شيء للعامل ولو ظهرت طمعا في نفسه هو شرك والا قرب وعدم وجوب العمل
 عليه اقول لان مقتضى العمل في تلك المدة للثمرة ولم يتناول ما عداها فلا يخرج عليه ما زاد
 ولو قد ملأ بالثمر فاشكال اقول **بشأن احتمال التعليل** الله
 ظاهر يعرف كل من المتعاقدين ما وجب له او عليه من العمل وذلك من غير شيء عنه ومن احتل
 الجواز لان الثمار لها اليد بعناده خصوصها في الباقي كونه كالعلمين مع ان مقتضى المساواة
 على العمل في العوض فإما العمل القابل له اذا كان في غير فلا يورث في اختلافه بينه وبينه هو
 ذلك عند الله وهو منزه عن الجبن فانه قال ولا يشترط بالمساواة على العمل بينهما والشرع في ذلك
 واخبر في المردود ومحصره **والكسر المتعلق على استكمال** اقول صاحب

خود

عند الصنف من جملة ما يجب على المالك الكسب الذي يفتح به وهو قول الشيخ في المشروط وقال
أورد يشي أن على العامل ولو شرط أن يكون عمله العلامة لم يضر العامل الأقرب
الجواز أقول لانه شرط ما لا يمنع مانع فكان العقد الشامل عليه صحيحا
وأعلم أن البيع في المشروط جواز ذلك مع أن يشترط أن يعمل المالك عمله
مشروطا العامل أن يشترط جواز ذلك مع أن يشترط أن يعمل المالك عمله
اشكال أقول وجه الاشكال أن حيث أن الاشتغال لا يجد عمله في الثمرة فانه يكون
حيثما يشترطه الوكيل فيكون ذلك نوعا من العمل لا يشترط له في المشروط الشاغل
العمل وان قل وان كان العمل في الثمرة عمل فيها أيضا أو شرط مع الثمرة جوا
من الأصل على الاشكال أقول وجه الاشكال أن موضوع الشاغل العمل على العمل
محصنة من شرط ما لا يمكن على ذلك المالك من اشتراط العمل في الثمرة فانه يكون
أو غير ذلك مع المحصة فهو جائز ولا يشترط العمل الجواز
شيئا من ذلك مع المحصة فهو جائز ولا يشترط العمل الجواز
وفي تلف البعض أو قصور البعض اشكال أقول في الاشكال من شرط العمل
فلا يطل بالقصور أو تلف البعض من شرطه فلهذا العمل بطريقه في البيع
لو شرط وطاف في العقد ذلك يقتضي سقوط ما قاله الثاني في الفاضل
على ذلك البعض من الثمرة صحيح وان شرط من محصة وفي العمل اشكال أقول
من حيث أن مفهوم قوله في الصفان لك البعض الآخر فيكون قد ذكر حصه العامل وهو عقد
صحيح ومن حيث أن الثاني مع الأصل في ذلك يقتضي أن يكون الثمرة المالك الذي يخرج عن ملكه
دفعه في ثمنه لا يتم بعرض البعض الآخر في بيعه مع الأصل في ذلك خلافه في عين حصه
العامل فان حصة المالك باقية على الحاجة في ملكها إلى ما قل ولو شاءه على
الجميع بعينه بالنظر على أن يشاقبه على الآخر بالثالث صحيح على أي أقول مع الشيخ
وإنما الجواب من ذلك أن البيع فانه المشروط إذا قال ما قل على العايط بالنظر على أن
اشاقبه على الآخر بالثالث بطلت لانه يحتاج أن في تبعه فانه ملزم أن يعطيه من هذا
النصف لأن يرضى به بالثالث الآخر فلهذا في البيع إذا قال بكل عدل وهذا الجواب
على أن يشاقبه عندك بنفس ما قاله الكل باطل وأن الجنب قال ولا اختار أن يقع الجنب
صفة واحدة على قطع منفرقة بعضها مشروطا أن يكون له أن يحق ذلك على أحده
ويشتر

وثبت في العقل على غيره قوله ولو فرض العاقل ان قرأه ولو تفرد الحاكم كان له ان
 يشهد انكوت اجرة ويرجع حينئذ ولو لم يرد هذا الموضع وان نوي الرجوع على اشكال
 من الاشكال من اصاله علم الرجوع على غير مخرج منه ما اذا شهد الرجوع فيقول من لم يشهد
 ذلك المتبرع من ان الاشهاد لا يفيد ولاية على العاقل وان كان له الرجوع مع الاشهاد
 الشوز عدم التبرع فاذا فرض وجوده باقرار الخصم او بين الذي ثبت للقاضي الرجوع فكان
 له ان يرجع ولو ثبت الجبان فلا فرق ان يتركه لا ترفع عن حصة فانهم لا يملك
 اليه حاشا فاجرت على المالك هذا ظاهر فان العاقل بالكلية ودرج يد المالك
 عن حصة لوجه له ولو لم يكن حفظه مع الحاشا فالأقرب دفع يد عن الميراث الزمة
 باجرة عاقل اما دفع يد عن الميراث مع تعدد حصة المالك لغير الحاشا
 فلا الاشكال ان يمنع غيره من الجباة في ماله ولا يمنع من الايرفاع يد وكان له الميراث الزمة
 باجرة عاقل لان العمل به عليه قد تعددت تبعا له منه بنصفه فوجب لوجبه باجرته
 من غيره ووجب عليه الشفعة وان اعين على الصانع من صاحبه
 باجرته مع الاشهاد الشاوي الصالح او ليس اما احتمال المتساوي فلا فاحصل
 واحدهما اجرة عمل وهذا الحاصل زيادة على عمل احدهما او اجرة عمل الاجراء على اجرة على
 خلاف الاصل فكان بينهما التوبة والاحتمال الصالح فلا نه احوط واحصل اذا غالب ان الاحتمال
 والمعادلات متعارفة فاذا اختلف احدهما الحاصل يكون قد اختلف على احتمال واحد
 من تلك الاحتمالات فيكون القسمة صحيحة واقل الواجب على احتمالين فيكون قسمة ما بينهما
 عليه لا يجوز ان ياختار بينهما حصة طلاق يعمل ناقصة عن حصة غير مراضاة فمراضاة
 بينهما وهو الصواب ونسبه ولو شرط التفاوت مع تساوي الجباة والاقاوي مع تفاوت الجباة
 جازة ان عمل احدهما شرط الزيادة او لا غير ذلك من الاحتمال في هذه الاشياء
 قال الشيخ في هذه اذا شرط التفاوت مع التفاوت او بالكلية فالشركة باطله ونسبه ان ادعى
 السيد المرتضى هي صحيحة ويلزم الشرط وهو ظاهر كلام ابن الجليل وقال ابو الصلاح ان يلزم
 لشرط لصاحبه الزيادة الرجوع فيها ما دامت العيف باقية ولو شرط التفاوت وعقل الشركة
 بحصة الشركة وبطل الشرط ولو عمل احدهما وشرطه زيادة لم يلزم وكان له اجرة عمله من
 بحسب ماله فيه والمصنف اختار ان الشركة صحة الشرط ان كانا عاقلين في العالمين يجوز

تفادتها في الحصة وكذا لو كان أحدهما عاملاً وشرطت الزيادة له وأما إذا لم يشترط
له فإنما يشترط ذلك بمجرد الشرط القوله عليه السلام المرسون عند سرده لهم وقوله
بطلان الانبساط الوفاق للعامل ابتداء الحقول في المصالح وقد حكى عنه
وهو يقتضي الجواز في تلك المباح التي نية الملك استحالة قولك ليس على هذا
نعم صريح في هذا ان يقال انه لا يقتضي الي نية الجواز اذا اقتطع ما او شيعام
المباح في ماضي بل وان لم يقصد به الملك فانه يجوز له التصرف فيه كغيره
انفاقا وليس لغيره اخذه من يده ورفع يده عنه بغير اذنه ولا يعقب الملك الا ذلك
وهذا احسن بخلاف الجواز لان قبلها كان لكل احد التصرف فيه فيظن هذا ان
الامتناع وحده كاف في ملك المباح من غير انقار الي نية ولا يفتقر توقفه على
النية اما اولها فان معنى ذلك الشيء مملوكا بعد ان لم يكن لا بد له من شيء
وكون الحيوان وحدها كما فيه كغير معلوم واما ثانيا فانه قد كان غير مملوك
قبل الحيوان والاصل بقا ما كان على ما كان حتى يثبت الشيء الثاني ولم يثبت
واما ثالثا فلما ذكر في فتاوى الاصحاب بالفرق بين واحد ان ما في جوف الشجر
والدواب فحكم يكون ما يوجد في جوف الشجر مملوكا للمالكين ولا يجر عليه تعريض
الصايد وادجواتهم في ما يوجد في بطون باقي الحيوان ولو كان المباح يدخل في
الملك بغير نية لا اختلاف واما تارة في ذلك ان ادرى فانه قال لا فرق بين
وقال الشيخ في المبسوط ان يشترط لصحة له او لم يشترط معلومة ونصر
على ذلك سلمه الغير المحفورة لانيه الملك قال لا يسلطون لان الجهر
يملك بالاجابة اذ افقد به الملك ذكر ذلك في باب اجابة المرات من
في نفسه ولو شرط ما ينافيه فالوجه بطلان العقد كان يشترط احسان المالك
او شهما من الخمر ان لزوم المضاربة او ان لا يتبع الارش المال او اقل قولك
وجه البطلان ان هذه شروط فاشقة لمناقاة عقد المضاربة فان شرطت شيئا من
العقد لم يحصل الربح استهانه بدورهما ولم يعلم المشروط فيكون العقد باطلا
فولسه ولو شرط على العامل ان ياخذ منه مضاربة في مال اخر او ياخذ منه بضاعة
او قرضا او شرا او بضاعه او قرضا او خدمة في شيء بعينه فالوجه صحة الشرط في
اقول وجه الصحة ان الشرط ما ينافيه لا ينافي مقتضى العقد فيلزم بالشرط

بقوله عليه السلام الموصون عند شروطهم ويخرجون من حال في حال في البيع في البيع إذا دفع
اليه الفاقض على أن يدفع اليه الفاضلة بطل الشرط العامل والمضاربة لا يعمل على غير
جعل ولا تنقض الزوج وقد بطل الشرط بطل الفاضل لأن شرط العامل يكون محققا لأن المالك
أما جعل له النصف حتى يسطر له العامل عودا بغير جعل فيذهب من نصيب العامل قدر
ما يريد فيجعل البضاعة وهو مجهول ثم قال ولو قلنا الفاضل صحيح فالشرط باطل لا يلزم
الوفاء لأن البضاعة لا يلزم القيام بها كان قريبا وابن الأراج يجوز بيعه أو الفاضل والشرط
يرتفع فان طالب الأول رجع على البايع مع عمله لا بد منه فلو التفت في يده وكذا مع
علمه على المشتري لو كان يرد له أو ضارب العامل فيجب بغير إذن المالك بطل العقد
الباقي فإذا تلف في يده الباقي كان للمالك أن يطالب من شأن الأول والثاني لأن كلاهما
ستعمل عليه في ماله فكان ضامنا أما الأول فلتسليم ماله إلى غيره بغير إذنه وأما الثاني
فلم يرد في ماله بغير إذنه ثم إن كان الباقي عالما بكونه مالا لغيره واستقر الضمان عليه
بمعنى أن المالك إن رجع عليه لم يرجع على الأول وإن رجع على الأول رجع الأول عليه
فثبت تقراؤا التمسك به ولو لم يكن عالما فثبت كماله بتمام حصول التلف في يده فيستقر عليه الضمان
كالعلم ويحكونه مغرورا أو دخل على أنه لا ضمان عليه بالتلف لأن المضاربة أمانة حالها ما
ولم يعلم بكونه لغير الأول فكان استقر الضمان على الأول لأنه غارر وهذا بعينه
هو مقتضى الاشتغال في قوله لو طالب البايع رجع على الأول مع جهله على اشتغال
فإن الاشتغال بهما واحداً ولو رجع فللمالك خاصة في رجوع البايع
على الأول بأجرة المثل لاحتقال وجه الاحتمال أنه لم يتبرع بالعمل فيه
والحصة المشتركة لم تسلم له والأول هو الذي عامله فيكون له عليه أجرة
المثل ولو قيل إن كان الباقي عالما بالحال لم يستحق شيئا وإن جهله فله
أجرة المثل على الأول كان قريبا وتحتل عدم لزوم الشهاد أن كان بالبيع
كان في الذمة احتمال اختصاص العامل البايع به والقسم بينهما وبين العامل
الأول في النصف اختصاص المالك بالاجر إن كان الأول شرط على البايع أن
للمالك النصف والباقي بينهما أو المصنف لثبوت الرجوع للمالك
بطلان الاحتكام له ثم إن كان العامل البايع جاهلا بالحال رجع على الأول والبايع ثم

لحدوثه وان كان عالما فلا شيء له فلا يتبع بالعدل على المالك من حيث انه لم يأت
 له في ذلك مصلحة بل ان يقال ان يكون العامل الثاني استتري بعين المال
 او في الزمة فان استتري بعين المال لم يلزمه العقد كان للمالك الخيار في نفسه وتصايله
 من العضو فيكون موقفا على الجارة والمصنف اقتصر من حسم هذه القسم على الخصال عدم
 اللزوم ولم يترك له مع الاجارة وحصول الزوج هل يكون العامل الثاني شيء أم لا ويصح ان
 يقال ان كان العامل عالما بعدم اذنه في المضا المأبته فلا شيء له في الزوج ولا اجرة على الاول
 وان كان جاهلا رجح على الاول باجور حمله وان كان الشئ في الزمة قال المصنف فيه
 وجهان احدهما اختصاص الثاني ببلان الشرا وقع له فالزوج باجوره له ايضا وانما بهما انه
 مع اشتراط الاول عليه ان يكون الزوج المالك نصفه والنصف الآخر لها يكون للمالك العقد
 ولها النصف لانه اشتراة في ذمته المضاربة بهذا البيت فيقع الشرا لهم عند ذلك
 ولو شرط المريض للحلل عليه على اجرة المثل لم يحتجب الزايد من الثلث الى قوله
 وهل المتكافؤ كذلك استكان يتكافؤ كون المثل بنفسه فيها اذا شاق المريض
 غيره وشرط له من القابل يد على اجرة مثل عمله احتمل الصحة سطحا وان راو على اجرة المثل كما قلنا
 في المصادر من انه لم ينفذ من تركته المجهول شيئا فلا يتقدم بالثلث ومقتضى الفرق
 يخرج صانعا وعزاجه مثل العامل من الثلث في المتكافؤ فان المثل بنفسه فيها فظان
 كالموجود على يد العبدان فالحال لا يخرج بنفسه من غير اشتراح المتكافؤات فلم يكن الزوج
 المعين للحلل محررا من الشركة فيها وان اذنت القراض لغوا شرطا لثقت
 القرضات وكان الزوج باجوره للمالك وعليه للحلل اجرة المثل لا اذ اذ بان شرط صحيح
 الزوج للمالك ففي استحقاق اجرة الشكالى يشاء رضاه بالبيع مجازا
 حيث انما مضاربته فالتدقيق الفقهية انه اذا ثبت عقد القراض كان الزوج
 للمالك وعليه اجرة الحلل ولو كان خد المال الذي على ذلك الى قوله وكذا
 يصح لو كان في يده ودبحة او غصبا لم يتلف عليه مضاربه المالك والاقرب روال
 الضمان بالعقد قد تقدم مثل هذا في الرهن وجزءه ال الضمان انه
 اقله في التصرف فيه بالبيع والشرا والاشتراح بعقد المعاوضة وهو يقتضي ان يكون
 امانة ويحتل منها الضمان كما قلنا في الرهن من عدم المتانة بين الضمان والعقد كما اذا

تحديد فيه فحينئذ يبرأ التسليم الى البايع ايضا ولا واحد لانه تسليم ما دون فيه
 فخرى محرم التسليم ولو كلفه قوله في المشاهدة اشكال اقول في صحة
 الغرض بالوجه لوزنه مع مشاهدته اشكال يشك في اصاله الجواز والعامل انما يقبل قوله
 في مقداره اصاب العين ان كان المالك او بدونها اذ لم يملكه فتمثل الفناء لانه ضرر
 يودي الى الشارح قوله اما لو شرط ان يكون مشاركا له في اليد او يراد به في التفرق
 او يراد به في شدة فاقرب الجواز اقول وجه الجواز انما يشترط ان يقع في العقد
 المضار به في يلزم بالشرط عدلا باصاله الجواز وجوب الوفا بالشرط لا غير ذلك
 اما القول على النقص في ذلك فمكتن عن حصة العامل بطل على اشكال موجب منشا
 ما ذكرناه في المشافاة ~~فليس له ان يبيع~~ بل عن المثل ولا ان يشترى كونه
 محلا يتغاضى الناس به فان خالف لظن بطلان البيع وضمان النقص ~~وجه~~
 البطلان ان الله عيى ما دون فيه فلا يكون له ما وجه ضمان النقص استلزام ذلك النقص
 ضمان ضمانه والوجه ان يقال انما يمكن لشتر في ضمان النقص لشيء واحد وذلك لان البيع
 ان لم يكن استلزامه كما لو كان المشتري عندها فلما كان الخيار بين الشتر في اخذ النقص
 المحرم كالأمر للمبتاع به او الضمان في العقد والتمتع به هذا القسم ضمان العامل
 لان الحلال المحل من هذين القسمين فان تعذر ذلك تعذر ما لم يرض المالك للعقد
 ضمانا في قيمته وهو انفس ~~والا فاقرب ان له ان يبيع~~ بالعرض مع
 الغبطة ~~اما~~ لما كان العرض المقصود من المضاربة لا شتره بجازاله
 التفرق بشتري فيه التزم من غير دخل فعل هذا الجواز ان يبيع الفاضل بالاعراض
 يجوز شتر العرض بشتري وهذا الجواز له شتر المصيب كحل ذلك مع اعتبار المصلحة
 ولا يشترى من يعتق على المالك الا باذن فان فعل ضح وعقوب بطلت المضاربة
 في نفسه فلما كان بطلت المال بطلت المضاربة ولو كان فيه ربح فللعامل المطالبة بثلث
 حصته والوجه الاجرة ~~انما~~ حال الشتر في المبسوط اذا اشترى العامل من يعتق
 على مال باذن فان لم يرض فيه ربح انصرف العامل ولا شيء له وان كان فيه ربح ضمن المالك
 للعامل حصته من الربح والوجه عند المصنف ثبوت الاجرة لان المضاربة بطلت بدخول
 من يعتق على المالك ملكه وعقده في الحال فيكون للعامل اجرة عمله لا غير ~~فان~~

لم يادون فالأقرب بطلان أن كان الشراء بالعين وفي الذمة وذكر المالك في الأوقع للطليل
وفي جاهل الذمة أو الحكم اشكال أقول — يريد لو كان بشر العامل لمن يعتق
على المالك غير أن المالك لا يتحمل ما كان يضمن قد اشتراه بعين مال المضاربة أو
اشتراه في ذمته وذكر المالك أو في ذمته فليذكر المالك الماعلى فتقيد الأول فلا قريب
عنده بطلان الشراء لا بشر مال الغير على خلاف في مصلحة فيكون باطلاً وأما على التقدير
الثاني فيجوز لك لا أنه لم يقع للعامل بصورة قد تسمى المالك في العقد ولا المالك لا في خلاف
مصلحة فيكون باطلاً أيضاً وأما على التقدير الثالث فيجوز للعامل لأنه بشر الشراء
على نفسه فكأن الشراء قد حكمه إذا كان عالماً بالنسب الذي بينه وبين المالك
وعالماً بالغير أي عنده على المالك ما لو كان جاهلاً بنسبه أو علم بالنسب وهو لم يكن يعتق
على المالك وفيها اشكال يشترط اختلاف المضاربة أن للطليل بشر يرجو فيه
الزوج بمن المثل وقد فعل ومن ظهر الشراء على خلاف مصلحة المالك — ولو اشترى
من نذر المالك عنقه صح الشراء وعق على المالك أن لم يعلم العامل النذر ولا يعلم أن قوله
تقدير العقد صح الشراء أن لم يعلم العامل النذر وعق على المالك أن عليه عدم العقد
فإن الحق أنما جازى جهة المالك أقول — ينبغي أن يقال وإن علم بالنذر كما أن يشترى
بغير المال فيطل الشراء في الذمة مع ذكر المالك في الأوقع للعامل — ولو اشترى
وجه المالك احتل الصحة وبطلان أقول — وجه الصحة أنها
ملوكة لاشتراه بمن المثل بمن ظهر من المصلحة في الشراء عدم مانع من ذلك
بشرها لا يوجب عقراً بخلاف ما يعتق بالنسب أو الكند فإني — ذلك أن في
المال للمضاربة وعقود البطلان أي إذا اشترى بالعين أو في الذمة وذكر المالك
لا أنه يقتضي بطلان نضاجه وذلك على خلاف في مصلحة — ولو اشترى
زوج المال الصفاً ذهاباً بطل النكاح ويبدو أنه قبل بطل الشراء لنقصه به وقيل بجمع
موقوفات بعض العامل يعرف من المهر وقطاع من النفقة قبل وطء فيضمن المهر
مع العلم أقول — القول بالبطلان هو قول المسح في المشروط فإنه قال فإذا
كان المال أسرة لها زوج مملوك فاشترى عاملاً من يعتق عليها فالحكم على بعض
أن اشترى زوجها الغرض من بيع الشراء لا يفسد فإن كان بائناً صح وانقضى النكاح

متعاضد ويعتقد العبد قسما من كفاي بغير ما ذنبا قبل ان يشرى بالمال لان عليه من امواله
 انما تلك زوجه فاستحق كاحها وثقلها فتهادوا العاقل اذا اشترى ما يضره من المال
 لا يضره الشرا كما لو اشترى من يفتن عليه الخمر اذا نهاه من الناس من قال يبيع الشر الذي
 المقصود من الشر القراض طلب الربح وقد يكون الفصل في شر زوجها والاولى اولى
 والعقل بانه موقوف على ايجازها نقله المصنف وهو لازم لمذهب من قال عقد القصر في
 يفتن على الاجازة الذي ذهب كثير من اصحابنا وقد تقدم ذكره واما القول بان يبيع
 مطلقا ثم يفتن في كتب اصحابنا عليه فان نقله المصنف ابن شبيب اذا عرفت هذا
 فهل يضر الحامل من الزوجه وما يقطع من نفقتها لم لا يبيع ذلك على ما تقدم من
 الاقوال من قال يكون الشرا باطلا فلهذا لم يوجب لعدم الشقوق ومن قال يكون موقفا
 على الجواز فلهذا صان على العمل لانها انما يفتن الشرا فان كان باق ولا يقطع الشهر وان
 صحت بالشرا كان هذا ان النكاح مستندا الى اجازتها فبقي التي استقلت مهرها
 ومن قال يبيع الشرا مطلقا من العمل مهرها ان كان العامل عالما بالزوجية لانه شبيب
 في سقوط المهر وقول المصنف مع العلم بذلك فهو مبيع على انفس الضمان عند جملة
 المهر وهو محلي في شره عليه طلق لو اشترى ابا الموصلي لفضل المهر وعدها
 في وجه الصحيح وان المكاله تقتضي شرا ذلك الموصوف بالصفقات التي عينها
 المهر كالمطلق العبد المذنب وقد فعلوا الفرق بين الموصوف عاملا المصارف بين
 المصارف على الاشتراح فتعين على العامل برأها المال وحصول الزوج وذلك بما في
 شراب المالك لا بما في كماله بل بخلاف الواكالة فانها استتابة في الشرا بالمهر للمالك
 من غير التفات الى الزوج وعده بل الى انفس الخبير بان لا يشترى برباوة من غير المثل
 وقد فعلوا بحكم العمل ان يكون على خط الموصوف الموصول ولو اشترى
 العامل من يفتن عليه لا يري في وجهه فان ارتفع الشوق وطرد من وقلنا العامل يملك
 وهو حصة والميراث على اشكال ادلة اختيارية ارتفاع الشوق واحتياجه الصيب
 وان كان فيه ربح وقلنا لا يملك بالظهور صريح ولا يفتن وان قلنا يملك الاقرب الصحة
 ويعتق نصيبه ويشترى في نصيبه المالك ويغرم له حصة لاختياره الشرا او يفتن النصيب
 فيما في القيمة الحق وان كان العامل موقرا او بطلا لان خلاف التجارة

فإن الشك في ذلك على أن العامل هل يملك حصته من الربح بالشراؤها لغيره وعلى
تقديره فذلك حصته من ربح الشراؤها لغيره والافتراض فيها على أن يبق العتق
بأنه ذكره وحيداً فيقول بـ إذا انتزعت العامل من يفتق عليه طابعه وأنه لما
أن لا يكون فيه ربح حال الشراء أو يوفى فإن لم يكن فيه ربح مع الشراء لانه في الحقيقة
كانو حصيل على المال لا يرب في جوانب الشرائع يتحقق عليه كغيره وحيداً فاما ان
يظهر فيه ربح أو لا فإن لم يظهر فيه ربح حتى يبع فلا يفتق وإن ظهر فيه ربح فإن قلنا
بأن العامل لا يملك حصته من الربح مع ظهوره والمضاربة بحالها وإن قلنا لملكه عتق
منه حصته العامل لانه فذلك منه تملك الحصته وتعلقه بالحصته من يتحقق عليه وجب
العتق وهو بشرى إلى باقية فيه أشكالاً ما ذكره المصنف وهو أن الشراء
أما يكون بملكه اختياراً والحصته لم يملكها باختيلان لأنها تجد بغيره
الشوق وارتفاع الشوق لا يدخل تحت الاختيار ومنه لفتق السبب اعني الشرا
فانه لولا الشراء لما ملك منه سبب ارتفاع الشوق واختيلان السبب في ربح
اختيار السبب وإن كان فيه ربح حال الشراء فإن قلنا لا يملك بطريق الشراء
الشراء أيضاً لعدم المانع اعني العتق فانه انما يتحقق عليه إذا ملك منه شيئاً يملك
فلا عتق فلا مانع وإن قلنا يملك الحصته مع رد الظهور لا يملك الحصته مع رد الظهور
عند المصنف لأن المانع انما هو حصول الضرر على المال لا على الربح عليه في ذلك
فانه لا يقتضي عتق حصته العامل بالحصته لما يملك فإن كان العامل بغيره
بشرى إلى نصيب المال من الاصل والفرع وعزم له ذلك كلها وإن كان بغيره
بشرى عليه فلا ضرر على المال على كل واحد من التقديرين فيحصل الزام المقتضى
بالوجع وإن كان العامل بغيره أو هو اختياراً بغيره بغيره العامل بالشرائه لفتقه
بالمضاربة والمالك لا يملك ولا يملك المال لا يستلزم أن يتبرى من المصنف لفتقه سبباً
على غيرهما فافتقروا اشتقاق النتيجة بمقتضى شرط المضاربة فيكون كمن يملك بغيره اختياراً
فلا يفرق والعتق بمن على الشراء والتعلق بسبب لارواح إن رجلاً اعتق من مولد له فتق
فاجاز ان يملك منه شيء والله وحكم عتقه قال ولا يجوز الحكم بتبعية حق الشراء العامل
فوجب عليه ذلك بفتحه بالربح لا يملكه على أن اراد العتق فله أن يشترى بغيره
عتق حصته لوجه اللزوم على ضرورة تملك الحصته واشتقاق العتق في باقي قصته لم

ولم يفصل بين الموشى والمعسر ويدل على ذلك ايضا ما رواه القسطنطين بن محمد عن علي بن
 الصادق عليه السلام قال سألته عن يهودي اناشر ما عتق احد من نسيبه قال نعم
 فيمنعه ثم يبيعه في يافى ليس للماني ان يشتريه ولا ياخذ منه الضريبة وتقبل بطلان
 الشرا لانه يشترى يهودي الى زوال الملك عن البيع بغير اختيارهما ولا مراعاة زعم
 وهو مخالف للقارة كما قال المصنف ايضا فيهما **في غنائه في الموضع على نفسه**
 المخر من اصل المال القراض كمال النفقة علم راي **هذا قول الشيخ في النهاية**
 ومنه ابن الطنيد وابن حزم وابن البراءة وابن ادريس قال الشيخ في المبسوط نفقة في
المفروض ولو كان معه غيره فشقا وتخلوا شواؤه المخرج واحتساب الزايد على
المفروض **اقول** - هذا تفريع على استحقاق العامل النفقة من مال القراض في حال
 الشفوه وهو انه لو كان معه مال اخر يجزئ فيه احتساب نفقته عليه لانه
 لانه مشغول بالمصلحة في المالين فلا يخص احداهما بالانفاق منه دون الآخر فوجب
 التوزيع عليهما بالنسبة وتختار شواؤه المخرج لانه لم يشتر القراض الماشي في قاربه
 طراد ان يرداد في الزرع فاخذ مال القراض من غيره مستصحباً له لان الشفوه لا جله
 فصارت نفقته في حاصره كما لو كان حاضراً فتقبل ان ينفق من مال القراض ما زاد
 على نفقه المخر لانه مشغول بمصلحته كما كان حاصراً وانما الزعم بسبب الزيف القيد
 الزايد على نفقه المخر فكان له انفاق ذلك القدر لا غير من مال القراض **ولو**
 اذن المالك له في شرا اقربا او اقربا جارا والاقرب للمنع **القابل للجواز**
 هو الشيخ في النهاية فانه قال فيها ولا يجوز المضاربة ان يشترى بجاهلية بطلانها الا
 ان ياذن له صاحب المال في ذلك والاقرب عند المصنف المنع وهو مذهب الشيخ
 نجم الدين ارنجيد ووجه المنع ان اصل عصره الفروع لا يعتد بملك ضعفة
 وقيل الشرع الجوع منقضي فكل حراما **ولو لم يكن له ان يخلط مال المضاربة**
 بغيره الا مع الاذن ولو قال له اعمل بوايك فلا قرب الجواز **وجه القرب**
 انه يجعل امر العمل في المال الى رايه فاذا من جده رايه فقد فعل شيئا ماذونا فيه
ولو دفع اليه مالا قراضا وشرا ان ياخذ له بضاعة فلا حرج فيهما
قد بينا اني ارجح **قد بينا اني ارجح** **قد بينا اني ارجح** **قد بينا اني ارجح**
 شرطان في وجوب الوفاة **ولو كان في اثنان واحد لا وشرا لا المصنف**

وتفاضلة في الباقي مع تساوي المائتين او بالعكس فاقرب الصفة اقرب في
المبتدئين ذلك يجوز في الجملة في وهذا لا يقي عند المصنف في شرط ما لا
ينافي يقتضي عقد نكاح صحيحا قبل ان يعامل به كحصة من الزرع بالشرط دون
الاجرة على الاصح اقول هذا هو الوجه في المسألة والمخالفة في الاستصحاب
وقوله ابن الجني و ابن حنبل وابن ادريس قال في النهاية واجبة المثل والريح للمالك وعط
مكون الحصة له زوايه وهو قول المصنف وشك في البراج وانما كان القول بالريح
لان عقد فوجبه لو فاقه لعدم عدله تعالى وقوا بالعقد وقوله تعالى ان يكون
تجار عن ترخص في قوله علمك اللهم المومنون عند شرعهم وغير ذلك من الروايات
فقد كان المحقق لا بالانضاض على الوجه نقل الشيخ في المسألة
القولين فقال فيما اذا اشترى العامل منه شيئا على القولين من ماله حصته
من الزرع فانه على قولين احدهما ان يكون له الزرع وهو الاظهر في روايات اصحابنا
والثاني بالقيمة واذا تلف مال القراض او بعضه بعد دورته
التجارة احتسب التالف من الزرع وكان قبل دورته على شكل
الاشكال من حيث ان عقد المضاربة يقتضي ان لا يكون للعامل من الزرع الا بعد
راش المال وذلك يقتضي ان يكون التالف من الزرع وايضا لان العامل دخل على
ذلك من حيث ان التالف قبل دورته في التجارة يبطل المضاربة لانه بعد دورته
بعضه والعامل الذي لم يتجرب فيه فله ان يكون له من المالك خاصة فلا يلزم
العامل اخراجه من حصته من الزرع فان قيل اذا تلف مجموع مال القراض كيف بقي ضال
في قولنا احتسب التالف من الزرع او لا قلنا قد عد على كل المائتين ما قبل دورته
في التجارة فان يكون دفع التالف من المالك فانه يترك متاعا للقراض في الدمة
بأن المالك ثم تلف مال القراض اجمع وحيث لم يملك ان يدفع من ذلك المتاع فهو المحتسب
ذلك التالف من الزرع هذا الاخير يعين المجموع راش المال ولا ولما بعد دورته في
التجارة فكما اذا اشترى بدماء ثم تلف ذلك المال قبل ان يخرجه هذا فنقول
ان كان التالف قد تلف بعد دورته في التجارة كان يحسب من الزرع اجماعا وان كان
قد تلف قبل دورته في التجارة ففيه يحسب من الزرع اشكالان اما ان كان
واعلم ان لا يخفى ان خلافا في المال الاول قال في المشهور اذا دفع اليه التالف

هذا هو الوجه في المسألة
فقد كان المحقق لا بالانضاض على الوجه
نقل الشيخ في المسألة
القولين فقال فيما اذا اشترى العامل منه شيئا على القولين من ماله حصته
من الزرع فانه على قولين احدهما ان يكون له الزرع وهو الاظهر في روايات اصحابنا
والثاني بالقيمة
واذا تلف مال القراض او بعضه بعد دورته
التجارة احتسب التالف من الزرع وكان قبل دورته على شكل
الاشكال من حيث ان عقد المضاربة يقتضي ان لا يكون للعامل من الزرع الا بعد
راش المال وذلك يقتضي ان يكون التالف من الزرع وايضا لان العامل دخل على
ذلك من حيث ان التالف قبل دورته في التجارة يبطل المضاربة لانه بعد دورته
بعضه والعامل الذي لم يتجرب فيه فله ان يكون له من المالك خاصة فلا يلزم
العامل اخراجه من حصته من الزرع فان قيل اذا تلف مجموع مال القراض كيف بقي ضال
في قولنا احتسب التالف من الزرع او لا قلنا قد عد على كل المائتين ما قبل دورته
في التجارة فان يكون دفع التالف من المالك فانه يترك متاعا للقراض في الدمة
بأن المالك ثم تلف مال القراض اجمع وحيث لم يملك ان يدفع من ذلك المتاع فهو المحتسب
ذلك التالف من الزرع هذا الاخير يعين المجموع راش المال ولا ولما بعد دورته في
التجارة فكما اذا اشترى بدماء ثم تلف ذلك المال قبل ان يخرجه هذا فنقول
ان كان التالف قد تلف بعد دورته في التجارة كان يحسب من الزرع اجماعا وان كان
قد تلف قبل دورته في التجارة ففيه يحسب من الزرع اشكالان اما ان كان
واعلم ان لا يخفى ان خلافا في المال الاول قال في المشهور اذا دفع اليه التالف

فاشترى به عبد المقرض فذلك الالف قبل ان يدفعه فقال قوم المبيع لا حامل والشرع عليه
 ولا شيء على وسالمال وقال قوم المبيع لرب المال وعليه ان يدفع اليه الف الاخرى ليقضي دينه
 وتكون الالف الاولى والثاني مرفوضا وهما عاراض المال وبيان ان البيع وحكي في
 الخلاف القولين واختار ان يكون المبيع لا حامل وعليه الشرع في الميسر ايضا ان كان
 قبل تلف المال قبل الشراء فاشترى للعامل لانه اشتراه بعد ذلك وعقد المقرض فان تلف بعد
 الشراء جاز عاراض المال على ان يدفع لغيره ليقضي به دينه وقال ابن ادريس اذا
 اشترى في الذمة قال شراؤه وان اشترى بالعين فله يطل العقد والمضاربة اختار
 في ما يدل الخلاف انه ان كان قد اذن له في الشراء في الذمة فاشترى في الذمة فالحق
 ما ذكره في الميسر وان اشترى في الذمة بعين اذن فالحق ما قاله في الخلاف وان
 اشترى بالعين فمكلف قبل القبض والحق ما قال ابن ادريس من بطلان البيع فله
 ولو دفع اليه الف المضاربة فاشترى متاعا شراوى الفين فباعه بهما فاشترى به جارية
 ومناخ الشرا قبل دفعه رجع على المالك بالف وخمس ما به ودفعه من ماله فاشترى به على الكمال
 فاذا عاها فاشترى الالف اخذها للعامل بعينها واخذ المالك من الباقي الفين وخمس ما به
 واشترى به وكان الباقي على ما شرطت ان يكون وجه الاشكال انه ملطاف
 لغيره يعني ان يكون مقتضى شرط المضاربة وان اشترى بالالفين الجارية فقد
 اشترى اياها بعينها بالمتخير وبذلك اربعة اقسام الى المالك من الشراء المال والزوج وذلك
 مضاربة يجب عليها ان تكون بعينها ويكون الحكم ما ذكره المصنف لو تحت وطرف ملك
 العامل الزوج غير مقتضى قبل القسمة وان اشترى للمضاربة فاشترى لانه لا مال له
 لانه باذنه والجميع راس المال ولا شيء على العامل لانه لو دفع اليه الف الاخرى مضاربة
 واذا نزعهم احدى الى الاخر قبل القسمة في الاول جاز ومضاربة واحدة وان
 بعد التصرف في الاول نزع الشرا فاعلم ان لا تستقر احكام الاول في المحل ونحوه مختص
 به فان نزع الاول جاز حكم الثاني اليه وان لم ياذن فلا قرب انه ليس له فيه اقوال
 لان كل واحد منهما مال المضاربة بعد ان يغير المالك فكل واحد منهما حكم نفسه
 لم يمتنع المالك الاول ثم تحدد عقدة لهما قولسه ولو خسر العامل ودفع الثاني
 فاشترى اياه بعينه فاشترى بالمحجر نزع الثاني خسران الاول لا اختلاف

العقد في حقه يقيم الحساب مقام التمسك الاقرب انه ليس كذلك
وجهد القرب ظاهر في ذلك لان اذ اقتضى المالك مال المضاربة انفتح عقد
واذ اجعلنا اخر كان له حكم نفسه لا يحرم من جهة خسران الاول ولما جرد المالك
فليس شأنا ولا تعجب لانه لا يفتنى فتشيع الحق وان انفتح وبه ربح
فطلب العامل به او وحده دوننا يحصل له ربح له نبع يبيعه عليه آخر المالك على ان
على اشتغال منتهى ان عقد المضاربة جاز من الطرفين لعل به فاضى ويكون
للمالك الفسخ واذا فسخ المجر للعامل القرب فيه فلا يجوز للمالك على اجابته الى البيع لفتح
العقد من حيث ان العامل يملك حصته من الربح بالطرف فملك بيع حقه اما بان يفسخ
المالك به على بيع الجميع بالان له او بوجه اخر وان يعطيه حصته من الربح
واذا فسخ المالك القرب في تحقيق العمل جرت له في ذلك الوقت من
من انه رضي بالعمل في مقابلته الحصه من الربح ولم يوجد فلا شيء له والمالك مستلزم
على الفسخ لجواز العقد فمزايا العامل فتعمل في مال المالك على ان غير وجه البيع ولم
تسلم له المصداق فسخ المالك فكان يفتنى عمله واذا مات العامل فلا مال
تقرير الوارث على العقدان كان المال نقد او الاخرى وهل يتحدد بلقط التقرر في اشتغال
منتهى ان عقد المضاربة يصح بكل لغة يد على المعين المضمون منه في
التقرير هنا يعمل ذلك فكان يتعقد به ومزايا العقد الاول بطل بانقضاء
عليه تقرير على عقد قد بطل حكمه فيفتقر الى عقد جديد ولو مات العامل
يعرف فكلل المضاربة كان ثابتا في ماله وصاحبه القوة الغرابة على اشتغال
منتهى من كونه اما انه لا تضمن الا بالتقريب او التعدي ولم يشك احدهما والاصل عدم
منها ومنه ان مقتضى الاخير والاصل بقاؤه ولا يفتنى بتركه الا بصاحبه وافراده فجاز
ضامنا وتعد له عليه على اليد ما اخذت حتى يرد ولو اجاز رب المال العمل
صيرورة التمسك عليه اقرب يريد ان يلف المالك فاشى بعد ذلك المضاربة
واجاز المالك اجتمعا ضرورة الفسخ على لان الشرا المضاربة على الشرا الرب المال
فكانه ان ترمى له واجاز في حقه عدم لان عقد المضاربة بطل بلف المالك فلا يجوز
لها واجازة لا تقرير القابد صحيحا لا تقرير ما على غير لان ماله بطل فجاز ان

للمضاربة فكل من فاضل المضاربة هو عقد سابق وعلى المالك القرض هل يجب
 انفاق من ربح المال نظر هذا اذا سوان المالك لفق في الشراء في التوبة والاطمان القرض
 لا يكمل له عامل والشراء ان لم يبد كماله لا يكمل له عامل لا يعلم ذلك جميعه
 ما يقتضيه والاقرب تقدم قول المالك في الرد
 القولين عند المصنف انه اذا ادعى العامل بدمال المضاربة الى المالك فكل من المالك يقدم
 قول المالك مع بينة ملائمة قد قلنا عليه السلام اليمن على من انكر خلافا للشيخ
 رحمه الله حيث قلنا للبسط قيل في قولنا احدهما وهو الصحيح انه يقبل قول
 العامل ولو اختلفا في قدر ربح المال فالقول قول العامل بطلنا على
 اشكاله يريد بالاطلاق قسوا كان قد ربح المال ولا وشوا كان انما
 بعد ان كان باقيا وحشا الاشكال من انما كان في هذه الاحوال كمالها ادعاء
 المالك من ياد فرائض المال ومن احتمال احتضا من ذلك بحال التلف المضمون لاضاله
 بواقعة ما ادعاء المالك على نفسه كونه باقيا وفيه ربح بقولها او يقول
 العامل فان اختلفا فيها فالاختلاف في حال المالك فكان قوله مقفلا في ذلك
 قوله ولو ادعى المالك القرض والحامل القرض والقول قول المالك ثبتت
 له مع اليمن ما ادعاء من الحصة ومقتضى الحال من العامل احسن الامرين من
 الاجرة والمشتراط لو دفع اثنان اليمن على ما تجز به وزع فقال
 المالك هو قدر اضطرر كذا وكذا من الحصة فالربح بينهما على الشرط
 وقال العامل هو قرض الزرع لي خاصة فالقول قول المالك مع بينة لاقتناعه
 على كون الزرع ربح ماله لكن العامل يعم انتقاله اليه بالقرض والمالك فكل من
 الانتقال عنه فكان القول قول المالك مع بينة فاذا اختلف على نفي القرض اخذوا ادعاء
 من الحصة ومقتضى الحال ان المالك يدعي وجود عقود القرض والعامل
 ينكره فيختلف على قيمة والعامل يدعي وجود القرض والمالك ينكره فيختلف على
 وحسب ذلك يكون للعامل اكثر الامرين من اجرة المثل والمدعي لان الاجرة ان كانت
 احسن من الحصة التي ادعاه المالك كان له الاجرة لبطان دعوى الشخص
 وان كانت الحصة اكثر من الاجرة فللمالك يعم كونها مستحقة للعامل والعامل
 (بما لا يخلو في حكمه وهو يدعي مجموع الزرع المستعلم الوكا لفقوله

وإذا فسد العقد لم ينعقد على الشرط المحل لثبوت التصرف عند حصوله بحكم الإذن وإرادة
الفاد شرط المحل المشترط الرجوع إلى الاجتزاع أو ليس يشترط في صحة الوكالة
تجزؤها عن الشرط فلو قال إذا جاز بك أو أن فاعلم فإذن فأنشأ وكيله على كذا بطل العقد
لعدم التجيز وهو يشترط له التصرف إذا كانت فاعلم فإذن فأنشأ وكيله على كذا بطل العقد
عنده لأن الفاعل لا يترتب عليه أثر وهذا عقد فاعلم فأنشأ وكيله على كذا بطل العقد
إذن له في ذلك التصرف على هذا التقدير فيكون تصرفه تصرفاً مأذوناً فيه فصح فأن قيل
فأي فائدة الحكم بفساد العقد إذا كان يجوز له التصرف عنه فأنشأ وكيله على كذا بطل العقد
لو كان صحيحاً فأي فائدة من الفاعل في الصحيح هنا قلنا الفائدة أنها لو كانت محل
لم يتحقق جواز وكان له أجره الثلث كالمضاربة الفاعل لا يشترط له التصرف فأنشأ
عموم الإذن فيبطل المشتق فأن الخصم إلى الجهة قوله فله بيعه وكيلا يصح
وإن كان يبيع أو يبيع عن غيره أوجب أو لا من مال يجوز عقد وصدة وصية
بالمعروف ويجوز التوكيل في ذلك وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك قوله والأقرب أن
ارتفاع الوكيل عن المباشرة أو كثرية يوجب بغيره عن المباشرة إذن في التوكيل
فيمنع هذا الأقرب أنه يوكّل فيما لا يتعلق به فلهذا منه أقول إذا وكل الأختان
بشخص في صلح رتق الوكيل عن مباشرة كوكيل الملك في بيع الأمتعة في الاشتغال
بشخص متشع كالزراعة موضع منباعدة عن غيره مباشرة له منعه أو كثرية
كالزراعة في موضع البيع والشراء وغير ذلك من التصرفات العكسية التي
يجوز ذلك الوكيل عن المباشرة لوجوبها فالأقرب أن ذلك أولى في توكيل غيره
استناداً إلى شاهد الحال فإن لم يدل عليه صريح اللفظ فإن جواز التوكيل للاستناد
صريح اللفظ إنما كان في حيث كان ذلك اللفظ دالاً عليه بخصوصية كونه لفظاً
والدلالة هنا حاصلة لأن كل واحد من اللفظين هذا الحال استفاد منه الوقف
على قصده وتحتل صنعة لعدم الجواز لعدم اللفظ الدال عليه فعل الجواز الأقرب عند
أن يجوز التوكيل ما يجوز عنه خلاصة لأن الحكم بجواز التوكيل إنما هو لغرضه
الغير من فعله أو حكمه فيه وذلك يدفع بالتوكيل فيما يجوز عنه وليس له أن يتعدى
إلى غيره لا تنفاد ما يدل عليه لفظاً ومعنى قوله ولما جاز أن يوكّل في الطلاق
أوردت مع الصحة التي في ذلك فقال في النهاية أو أوكّل الرجل غيره

يلقونه لم يقع خلافة اذا كان حاضرا في البلد فان كان عابدا جازت وكيل
 في الطلاق فتبعه ابن حنبل وابن البراج وقال ابن ادريس بن احمد بن حنبل
 كما قال المصنف فطلق ابن الجنيدي جواز التوكيل لم يتعمد من التعليب والحاضر قال
 ولا بد ان يكون كل الرجل غير في طلاق زوجته ومخالفتها واذا وقع الموكل
 ذلك على ما رتب له الزوج وقع ^{في} موالاته الا ان لا يكون بالابقاء
 اقول ^{في} الاصل ان لا يخرج في الغنى ما غنمه او غنى غيره لا يتعد الامع العلم
 السبب المزيل لما عيى حكم الاصل والعلم يتبع الاذن للعبد لا يتبع مقتضى
 بالان بانتفاه من جود في هاده حال الشبه بطلان اذنه لا يتقيد بالتصرف عنه
 الاقرب جواز توكيل عده اقول ^{في} لانه لا مانع منه والاصل الجواز
 الاقرب جواز وصاله الوكيل للمصنف اقول ^{في} لان الاصل الجواز وان كان
 من التوكيل المخصوصة ان يقوم الوكيل مقام الموكل في الدعوى جوارها وابات
 المحو الفسخ فيها وهو قادر على ذلك كله ولما فاته بين ان يرد حجة احدهما بناء
 مع ايراده ما يقدح فيها عن الاخذ ذكر الشيخ في الشوط في ذلك وجهين احدهما
 الجواز لما قلناه والثاني عدم الجواز قال ^{في} هو الاصل لانه لا بد ان يراد بالحق من
 الاستقصاء والمبالغة وذلك مقتضاد الغرضان فيه فمصلحة مع من البيع من
 نفسه ومن المتعاقدين متى لم في العقد اقول ^{في} مخالف ابن ادريس في ذلك
 حيث قال في باب حق الشراء وان كان موقوعا بشرى الناس كان له ايج على
 بيع من جهة التابيع ان كان وكيله له ايج على ما يشرى من جهة التابيع لانه وكيله
 في عقد الشراء بالقبول والجواز ان ياخذ على شاعة واحدة اخذ من التابيع والمقتضى
 لان العقد لا يلزم الا من اتفق والاقر من المصنف الجواز على ما صاله الجواز ان لم
 عن عاينه ما يدل على المبيع والاشتمال حاصله فانه من جهة كونه تابع لما رآه من جهة
 كونه مشتريا وتلك الحقايق وان كان واحدا بالذات فانه متعدد بالاعتبارين
 توافيقا في استيفاء الفضا من نفسه والدين منه ^{في} منع الشبه بوجه الله
 من وكالته في استيفاء الدين من نفسه لانه يعنى قابضا مقتضا وقد تقدم جواز
 قول ^{في} ولو اذن لعبد في التصرف ثم باعته او هبته بطل الاذن لانه ليس على من
 الوكالة بل هو اذن قابض للمالك في تحمل نفاد كالتقوى او لاعتقده اقول ^{في}

بقوله والله اعلم لا يخفى على احد ان الله تعالى قد كان ما ذكرناه من قبل
ولم يزل ملك الخوف في ملكه عنه والاف ما لواعبه لصير وطول ملكه الغيرة وظاهر
جلال الله ان العباد لا يابون في ملكه العبد في عذبه ولا في المعاق لا في ملكه
عذبه ولا في التوفيل بايقان اليد على المباحات كمالا لنعمة والاصطبياد
والاحتشاش والاحتياط نظر في اعلم ان البيع فرق بين التوكيل في بعض
المباحات وبعض اخرى فالحجوز التوكيل في البيع والشراء ومنع من التوكيل في الاحتشاش
والاحتشاش وعنده النظر ما تقدم من ان تلك المباحات هل يقتضي فيه لم لا
فان قلنا بافتقار الى النية جاز التوكيل والاكراه وقد تقدم ذلك
وفي صحة التوكيل على الاقرار امشكال ظاهر كلامهم الى ما بين

كتبه يد على صحة التوكيل في الاقرار لانه قال في غيره في المحصر
والطائفة والمخالفة والبيوع والشرا وجميع انواع ما يتصرف فيه بنفسه قد عار
وجله بحسب الصالحات فحمله وتجب عليه ما يجب على بولكه لا يقتضيه الاقرار
لحمه وقول الادب الامان فالتشقق من الاقرار بالاحد والآخر فلهذا
ظاهر كلام ابي الصلاح فانه قال الا ما يوجب تحكما والمصنف هذا التوكيل
دخول النيابة في الاقرار فحينئذ اخبار الغير عن غيره على ما في الاقرار هو
اختيار الانسان عن نفسه في عيشه ان فعل التوكيل فلهذا لا يخبر
التوكيل فانه عن اخبار التوكيل بآدبه فكان في ما يصح في ما لا يصح فلهذا
التما فيه فان ابطاله في جملة مقارنات التوكيل نظر

وجه النظر فحينئذ ان امر بالخبر ان يرد استحقاقه عند الاول
يتضمن الاقرار ومزايا التوكيل في الشيء بخلاف ذلك الشيء فالتوكيل في الاقرار
ليس اقرارا له ولو اطلق قالوا في الجواز
في التوكيل يرد له حكم في شراعه اطلق يعني انه لم يرد كذا في الصفات الجواز
له عن غيره وقال السمع في البسوط لا يصح لانه عنده الاقرار عند المصنف الجواز
ولا يلزم منه الضرر لان الاطلاق يقتضي بشر العبد الصحيح بقدر البلد والحق
والاصل جواز ذلك قوله وطبقا وحكنا في كل قليله وحقق التوكيل نظر

مما تقدم من ان الله تعالى قد كان ما ذكرناه من قبل
ولم يزل ملك الخوف في ملكه عنه والاف ما لواعبه لصير وطول ملكه الغيرة وظاهر
جلال الله ان العباد لا يابون في ملكه العبد في عذبه ولا في المعاق لا في ملكه
عذبه ولا في التوفيل بايقان اليد على المباحات كمالا لنعمة والاصطبياد
والاحتشاش والاحتياط نظر في اعلم ان البيع فرق بين التوكيل في بعض
المباحات وبعض اخرى فالحجوز التوكيل في البيع والشراء ومنع من التوكيل في الاحتشاش
والاحتشاش وعنده النظر ما تقدم من ان تلك المباحات هل يقتضي فيه لم لا
فان قلنا بافتقار الى النية جاز التوكيل والاكراه وقد تقدم ذلك
وفي صحة التوكيل على الاقرار امشكال ظاهر كلامهم الى ما بين

القوم وهو مورد المصنف في هذا الموضع والحق في المصنف في هذا الموضع
 ان يكتسب من المصنف في هذا الموضع والحق في المصنف في هذا الموضع
 او العرف من نوع لان الحكيم ليس له ان يفعل علي خلاف مصلحة الموكل ولا ذلك
 انما المصنف يقول دقل يجوز وتيقيد بالمصلحة واعرف من الدين بترتيب
 علي ذلك بانه تعلق صور الفرض لانه اذا كان وكلا فيما يقتضيه المصلحة
 خاصة بطلان كونه حكما في كل قليل وكثير فمن يقول ان قصد القابل بالبطالان
 ان هذه الوكالة لاحكم لولا الكلية لكانت مصلحة او غير ما قيلت يصح لان
 المقتضي للبطالان انما هو الضرر وهو ينفع بالبطالان فيما يضر خاصة وان قصد المصنف
 الوكالة غلبة في كل قليل وكثير فهو حق لان المضر الموكل لا يخل في هذا المضمهر ولا يقتضيه
 هذه الوكالة فيبطل جميعها . . . وتوفا بالحق في كل قليل وكثير فاشكاله . . .
 فتشاكل الامتثال من لزوم الضرر للمقتضي للبطالان لهما طلقا او فيما يضر الموكل فيكون مطلقا
 ومن حيث النص على استثنائه في حكمه ان يفعل والموكل له ان يفعل خلاف مصلحة
 بان يطلق وجبته ويعتق عليه اذ اياه وغير ذلك هذه الاطال يدخلها النيابة
 وقد استثنى عنها فاعطى له فعلها . . . وتوفا ان تمتعته اياه او امتنع عنه انزكيا
 فالاقرب الجواز اقول . . . فتدبر القول بان الشيخ انشوط في صحة التفسير لشر العبد
 وصلة يشفي العبد وان الاقرب جواز ذلك بتفديد بالمصنف في المثل . . .
 ولو جردت بيع علي ثمن المثل فالاقرب ان لا يجوز بيعه بغير المثل اقول . . .
 على خلاف مصلحة الموكل . . . ولو حضر في ملكه الثمن في وجوب الفسخ اشكال اقول . . .
 فروع المصنف في المنع من البيع ثمن المثل مع وجود من يملكه او كان بعد وقوع عقد البيع
 للثمن عليه الثمن الذي للموكل هل يتعين عليه الفسخ وجوبا فيه اشكال من حيث
 وجوب مراعاة مصلحة الموكل فيجب عليه الفسخ من حيث ان الملك قد خسر من الموكل
 بعقد صحيح ووجب علي الموكل التكسب كموكل . . . وله ان يبيع عليه
 وان كان صغيرا علي ابي اقول . . . نعم البيع رحمه الله من ذلك لا يقال لا يجوز
 ان يبيع مال الموكل علي نفسه قال . . . ولذلك لا يجوز له ان يشتري مال الموكل لانه
 الحقيق لانه يكون في ذلك بيع قلة او جبا في هذه التهمة ونضاد العوضان
 قوله والموكل في البيع يقتضي تعليم المبيع الي المشتري فلا يملك الا بامر المشرع
 قبضه لكن لا يملك لانه لم يبيع دون احضار الثمن اشكال اقول . . .

وجه الاشتغال من حيث ان التوكيل في البيع يقتضي تسليم البيع اليه ولا يقتضي قبض الثمن
فكان له التسليم من دون الاحتفاظ ومن حيث علم الثاقب بين اقتضا الوكالة للتعليم
ووجوب احضار الثمن قبله لوجه الاحتمال عدم اشتغال المالك بالتوكيل على قبض الثمن
معنى ان التوكيل اخر بل قبض الوكالة في البيع يقتضي ذلك لكن مع مراعاة حكمة التوكيل
فلو سلمه الى المشتري من دون احضار الثمن كان في ذلك خطر اعلى الموكل لاحتلال
المبطل او اعداء مال الموكل وذلك تقرير يمنع منه التوكيل وهو الا قرب عند المنة
بغير قربة وله الرد بالعيب مع الاطلاق قد مر التعيين لشكال اقول **يريدون حكمة في شراء**
عيني موصوفة يقتضي شراء العصبه فلو خرج البيع بمثل ذلك الرد بالعيب لانه كما
يعضوي في شرايه ومن حيث ان تعليم ما دون فيه لكن لا جاز المالك ليقوم العقد ولم
يكن للتوكيل الفسخ لانما الفسخ بالبيع برضي المالك به اما الواسع بشرات لعله
معينه فخرجت بحبيبه هل علم ذلك هالم لافيه لشكال يشكك في اقتضا الوكالة الرد
بالعيب وهو يتناول المعين والطلاق ومن ان تلك العيني المعينه كانت هالم
المالك لانه نص على شراها بخصوصيتها فالتوكيل في شراء الطلاق فالتوكيل
الصحيح فاذا خرج معينا لم يكن هناك ما يملك على الوكالة خصوصية هو ليس وليا
اشترى في ثمانية دينار فاشترى ثمانية غرام بدينار فلو حصة الشرا فلو
البيع على الاجازة اقول **لما حصة الشرا فلو ان الاذن في شراء الثاء**
بالدينار فلو ان الاذن في شراء ان اثنين من حيث الاولوية واما ووقوف البيع على ما
فلا نه لم ياذن فيه وقد دخلت ملك التوكيل ولا يتقلد عنه بغير اختياره ولا اجازة
وفعل النبي صلى الله عليه واله وسلم لا ينافي ذلك لو امره بشرات لعله معينه
فان تراها تظهر فيها عيب فالا قد بس التوكيل الرد بالعيب اقول
فله من الكسرت وقد تقدم من قبل ان فيها اشكال وهذا مح ان اليه الرد بالعيب
لان الموكل ان كان قد علم بشراتها بعينها فانه يبي على اصالة الصحة والتمتع
من العيوب فلو لم ولو كان على الصالح من الدم على حرقه ففعل العقوبة كما اخطأ
الموكل وكوصاح على ختم من او برافان كال اقول **من حيث**
ان المالك للتصا من حيث عاقله لاني ما يملك عرضا ان الثمن ليست ملكه فخر

بحري التوكيد في الاستقار والابر فاذا ابر اصبح وكذا لو ضاح على الخبر بل انما
 المحرم في عدم الملك للمسلم ومن حيث انه لا يفعل ما امر التوكيد فيكون كقائمه
 المقصود في حق غيره وانه ولو وكل اثنين في الخصومة ففي انفراد كل منهما اشكال
 اقول سبب ما ان الغرض حاصل بطلان ما لا يار في التعدد عند الحاكم فان الاحتجاج
 والافراد في ذلك عند شهود الحكم والمعاملة في القسمة التي التعاون والاحتجاج الاراس
 لتخص المصلحة وقبض الاموال وحفظها للاحتياط فيها فخرج ان اطلاق التوكيد لا
 من واحد يقتضي الاحتجاج وهو ولو اذن لعدة في عتق عبده او لغريمه في امر عاين
 او لزوجه في طلاق تشابه فالاقرب دخول المادون اقول سبب الاصل في ذلك
 ان الخطاب هل يدخل في عموم الخطاب او يقتضي تخصيصه لما كان الحق هو الاول كما
 وكذا لا قرب عند دخول المادون في ذلك لان المقسّم يتناول المادون موجود
 فالمانع شتر فوجب دخوله لما يقتضي هو على اللفظ الصادق عليه وعلى غيره ولما
 المانع فليس الا كونه محاطا وهو لا يصح لان صفة عدم المناقاة وهذا لو اخرج ما اراد
 ذلك لم يكن مانعا فوله اذا خالف في الشرائع فان اشترى في الله ثم نقدا لشره
 اطلق ويقع له ان لم يجر الموكل وان اجاز فالاقرب انه اقول سبب اختلاف
 الموكل الموكل في الشرائع بان السرة في شرع غير شرع فان شرى بان يبيع بالموكل
 فان شرى بالمال فانما ان يشترى بغير مال او في الدية فالاول بان في الكتاب
 لما سألني فاما ان يذكر الموكل في العقد بان يقول بغير شرى لفلان لعل
 ويطلق الشر فالاول بان في الكتاب ايضا والمانع الشر او يقع له ان الموكل
 اذا لم يجر الموكل وان اجاز الشر اقال المصنف الا قرب انه يقع لان الموكل
 ان شرى بنية انه للموكل وقد رضي ببيعك له كثيرا القصور في حقها
 ان يقع للموكل لانه لما اشترى على خلاف الشر ولم يذكر في العقد لم يشترى
 بغير المال بل في نية وقع الموكل فلا يستغل الاجازة الى الموكل او العجز لا يتقبل
 او لم يكن للموكل ملكا مستقلا للغير بمجرّد الاجازة وهو ولو ان لم ي
 يزوج امرأة فزوجه غيرها او زوجه بغيره فلا ريب الوقوف على الاجازة
 فليس وجه القرب ما ياتي في ثلث الله في كتاب النكاح ان عقدا الفضولي فيه

مقتضى على الاجازة وهذا الوكيل بالقياس الى هذا العقد فمقتضى على الاجازة
 فيه مولى والاقرئ الزام الوكيل المهر ونصف مع ادعاء الوضوء اقول بوجوب القيد
 انه ضيق على المراه عوض البضع بخروجه وديكيات فيه البحث فان هذه المسألة مكررة في
 الآيات فمولى اما لو عرفت المراه فمقتضى على الوجه سقوط المهر مع عدم الرضا اقول
 القائلون بان العاقد في الدعوى الوضوء وانكر الزوج يلزم منه المهر ونصفه اطلقوا القول
 بذلك فالصنف اختار التفصيل وهو ان الحكم يثبت مع جهلها بكونه فمقتضى على المراه
 علمت انه فمقتضى على الوجه ان لا يثبت المهر لعدم الغرر والتقصير فانها فمقتضى على نفسها
 برضاها بعد الفصل ولو وعد بالرد ثم ادعاه قبل الطلب لم يثبت منه
 منه الا ان يثبت المهر في شاع بينه كشكال اقول بوجوب الادعاء
 غير متمم عنه فله تنج بيشة ومن ان البيضة ثبت بها المهر لم يثبت عليه به وهذا
 لو اقر الموكل بلفوا حاص عليه بذلك فثبت الحكم عليه بالبيضة والاقرض المأذون
 فيه اقول بوجوب الادعاء ان غيره بان يفتقر المأذون له كذا في الفقه
 ضد بغيره فلا كراهية في شاع المستودع والقابض بالدينار الزائد لما المستودع
 فلتقرضه بالتسليم اليه بخلافه واما القابض فلو صوله اليه به فمقتضى الرضا على القابض
 وهل يفتقر الدينار المأذون في قبضه الاقرئ عند المصنف ذلك لان المأذون فيه اياه
 الدينار بانفراجه اما قبضه في دينار اخر فهو قبض غير ما ورن فيه فيكون ضمنه ايضا
 فمولى لو كان ذلك في قبض الدينار فلم يثبت على كشكال اقول بوجوب
 الاشكال من احتمال الرضا مطلقا لانه فمقتضى على القابض القبض حتى
 غنم المديون ثانيا بان كذا القابض من احتمال عدم الرضا اذ اعلم الموكل بملقه المهر
 لا عتراه بظلم القابض وكذا به على الوكيل في عدم القبض بوجهه وثلث المهر
 بغير الوكيل بعد ان خرج من تحت كطالب المشتري البايع او الوكيل او الموكل
 الجاهل به فيستقر الرضا على البايع وهل الوكيل الرجوع على الموكل كشكال
 اقول بوجوب الادعاء ان كان كذا الوكيل في شاع ما شراها
 وتلفت في يد غيره بظلمه بظلمه كونه فمقتضى على البايع كان للمشتري
 الرجوع على من شاع البايع او الموكل او الوكيل فان رجوع على الوكيل

الوكيل يقع عليه بهما رد على النكاح أقول - وجه الاشكال من حيث ان المحرم
 لم يقع العلم بوقوعه بغيره ففعل بغيره فكان غير لازم بمقايير ثم للرجل بل هو ثابت
 لان المحرم يقتضي العلم بوقوعه فلو علم بوقوعه في رد بغيره وتوهمه وتوهمه وتوهمه
 ولا يلزم شئ من حكم تعدد المقايير المحترمة في كون انكار الموكل الوكالة فتشأ
 نفي قولك من النظر كما قلناه في انكار الوكيل في رد - ولو شهد أحدهما
 انه ووكاله في بيع عجله وشهد الآخر انه ووكاله في بيع عجله مع جارية ثبتت وكالته
 الجدة فان شهد بالاختار والصفقة فاشكال أقول - وجه الاشكال من حصول
 الاتفاق على التوكيل في بيع العبد فتثبت الوكالة ببيعة ومن حيث ان الوكالة
 في بيع العبد مطلقة المتشاق ليسه منفردا وليسعه متشاقا لغيره معاير الموكل في
 بيعة متشاقا الى الجارية فلا غير وشهادة كل واحد من الشاهدين على فعل معاير الآخر فلا تثبت
 ذلك بالشاهد الواحد - وكذا لو شهدا بالوكالة وحكم بها الحاكم
 لم شهد أحدهما بالرجل ثبتت الوكالة دون الرجل ولا تقرب الضمان أقول - وجه
 الضمان انه شرط الغيبة على المقر في مال غيره يشهد به بوكاله قد عرفت بطلان بقول
 فكان ضمانا وتحتل عدم الضمان لعدم التوافق بين شهادتيه فانه صادق فيها ولا يضمن
 بالاختيار بالصدق - ولو زوجه لغيره فأنكر الموكل طيبته حلف المذكو الزم
 الوكيل المهر وقيل نصفه وقيل بطل العقد ظاهر أو يحسم على الموكل الطلاق ولو أدخل
 مع صدق الوكيل نعم لو ضمن الوكيل للمهر فالوجه وجوبه عليه رجوع وتحتل نصفه قول
 القول هو اختيار الشيخ في النكاح فانه قال فيها اذا وكلتني تزويج لغيري بعينها
 فوجه غيرها لم تثبت النكاح ولزم الوكيل المهر لا شعرها وان عجل له على القوي
 لزمه بالعقد عليها ثم انكر الموكل ان يكون له ذلك لم يقيم الوكيل بينة بوكالته
 لزم الوكيل ايضا مهر المرأة لم يلزم الموكل شئ وجاز للمهر ان تزوج غيرها
 الموكل لا فعله فيكافيه ويمن الله تعالى الا ان يطلعه لان العقد قد ثبت عليه
 وتبعه ابن البراج والقول الثاني وهو لزوم نصف المهر الوكيل هذا اختيار الشيخ
 في المبسوط وابن دريش واختاره هذا القول ثم خشي العمل والقول بالمشهور هو
 بطلان العقد في الظاهر فله ان يثبت جديده فراه ابنه بغيره لثابته والمصدق اختيار
 قول ذلك ضمن الوكيل لكنه لم يحكم بالجمع او بالصف وهذا اختيار ابن الوكيل ان يضمن

ضمن المهر على نفسه فالوجه وجوب الجميع عليه لانه ضمن الجميع بعد علم العقدة وهو
 يعترف بمشيقته في صحة المصنف عن غيره فكان الضمان صحيحا اذا اراد المصنف عنه
 غير حقيقته عند المصنف فكان عليه الجميع لانه انما يتصرف بالطلاق وتحتل نصفه لان
 الجميع انما يتصرف بالطلاق ولم يحصل له شيء ثم المودة ان ادعت صدق الوكيل
 لم يجوز ان تزوج قبل الطلاق ولا يجبر الوكيل على الطلاق فيحصل تسلط المرأة على
 الحاكم على الطلاق اقول فمع للمصنف المصنف على القول بطلان
 الحق ظاهر اذ في نفس الامر لا يخفى انما ان تصدق المرأة الوكيل وتكذب او تحلل
 الامرين ولم يذكر المصنف حكم الثاني ولا الثالث فان عرفت صدقه لم يحل لها ان
 تزوج بغيره لانه اذا تبين لم يبق لها طلاق ولا فسخ طلاق علم بان لها ان
 تزوج بغيره بغيرها وليس لاحد ان يجبر المدعي عليه بالتوكيل على الطلاق لانه انكر
 الزوجية وخلف على علم التوكيل فلا يومر بطلاق غيره زوجته وان الجا لا بعد
 الطلاق بل طلاق طلاق المخير حينئذ تحتل تسلط الزوجه على فتح النكاح لانه
 من عظيم المبلغ من الضرر العيب المقتضي تسلطها على النفس وتحتل تسلط
 الحاكم على الطلاق عنه وتثبت الولاية له فلا عند امتناع الزوج كما ثبتت الولاية
 له بالثبوت العقوق من زوجته عليه عند امتناع ذي الطولية فيها عندها بسمه
 وعند الوكان الحق دين على اشكال اقول بسمه يريد لو صدر واحد او عني
 انه وكيل عن غائب في بعض دينه من المدعيون فكذبه فلا يبين علمه وان
 صدقه للمدعي عليه لم يومر التسليم اليه على اشكال كالا يوفق لو كان المدعي بسمه
 وجه الاشكال من حيث ان صار وليا عليه يتصدق به اياها بدعي الحكالة
 اذا اطلب الوكيل مال الموكل وجب على الموكل عليه الدفع اليه وهو قول ابن
 ابي شي من حيث ان تصديق الغرض اعني الوكيل والمدعي لا يكون نافذا
 على صاحب الحق فلا يومر تسليم حقه للمدعي الوكيل التره وهو قول السمع في الموطأ
 كانه قال اذا نكر المدعي عليه دعوى الوكيل التره الدين العيني فاقول قول
 الغرضين يعني ان ادعي عليه لم يخلف في تسليمه وعلمه وفي الخلاف
 وحكم حكم الدعوى اذا كانت بدنية قال لو صدقه لو يومر التسليم اليه بسمه

قولهم لو ادعى احالة الغائب عليه فصدقة لاحتل ثوبا وجب الدفع اليه اقول
 وجه الوجوب ان الجواب اذا ثبتت كانت ناطقة بالمدينين يعرفون انتقال المال الي
 الحال عليه فليس له منحة من ماله وتحتل بصدقة لا قال المصدق من اقل التسليم الي
 المدعي غير مبرري لا سيما ان انتقال المال من الجوابه فلا يثبت فيه فوري الى غنم المدينين
 ما ياتى قوله ولو قال الغريم للوكيل لا تتحقق المطالبة لم يثبت اليه لانه لا يثبت
 بينة الوكالة على الشك في اقول بئس ان لا يلزم من عدم استحقاق
 للطالبة كذب البينة لاحتمال عدم استحقاقها بالعزل او بالاجرام الحق وغير
 ذلك ومن ان قيام البينة عليه بالتوكيد مطابقة في الحال لم يثبت ما يثبتها
 فقوله ما يتحقق المطالبة تكذيب في لازم الشهادة المستلزم لثبوت البينة للمدعي
 اقول بينة الوكالة قوله فلو ادعى الوكيل رد العين وردت عنهما اقول
 قول الوكيل على راي قول الوكيل ان كان بغير جعل على راي فليس اذا
 اختلف الوكيل والموكل رد العين الموكل فيها وفي ثبوتها على قولين
 للصف الاول اقول قول الموكل مطلقا سواء كان بغير جعل او بغير جعل وهو
 قول امر او ريبين الثاني قول الوكيل ان كان بغير جعل وهو قول الكري في
 المبتدأ لانه قال فيما كان بغير جعل اقول قول الموكل لانه قبض
 المال لمنفعة غيره دون منفعة فهو رد المدعي وان كان بغير جعل وجهان
 احدهما اقول قول الموكل دون الوكيل لان الوكيل قبض المال لمنفعة
 نفسه فهو رد المدعي رد الرهن والمستعير يرد العارية والمشتا
 يدعي رد العين المستأجرة والثاني اقول قول الوكيل لانه اخذ العين لمنفعة
 الموكل لانه لا يتنفع بغير المال والحمل لا يتحقق قبض العين ولا يتحقق
 قبضه لهذا المال مثل قبض المدعي لغير الوديعة وقبض الوكيل بغير جعل
 بخلاف المستعير والمزينة لان حقهما متعلق بالعين فقد حصل من حقه
 ذلك ثلثه اقسام احدها اقول قول مدعي الرد وهو المدعي الوكيل بغير جعل
 الثاني اقول قول من يدعي عليه الرد وهو المدعي والمشتا والمشتا
 الثالث على وجهين وهو الموكل والمضارب والشريك والاخر المشرك

من يجعل قبضة قبض امانه فحذف هذا فيه وجهان والوجه الاول
 اقواله ومثاله قال ابن البراج قوله والا فرب رده على الموكل اقول
 قال الشيخ اذا ظهر في البيع عيب رده على الوكيل دون الموكل لانه لم يثبت
 وصول الثمن اليه وقال المصنف لا فرب رده على الموكل لانه اذا علم
 بالوكالة كان الوكيل يعني البائع هو الموكل فكان المشتري الرجوع عليه
 وصل الثمن اليه اولا لا في قبضة كونه يجري مجرى قبضة فرب رده ولو
 اقول قبض الدين من العزم قدم قوله مع اليمين على اشكال اقول
 مثله انه اختل في فعل الوكيل فيكون القول قوله منه ولا يثبت ان
 قوله مقبول ومن اصله يباحق الموكل على غيره اقول أم التيقن والري
 قوله والثابت هو المتقدم بالحق والكتد قول الشيخ في المبدوء
 والاختلاف وقد ذهب ابن اديب قال قال ساد الاعتبار بالاذن فاذا اتفق
 في ذلك اتفق لقوله عليه السلام بعثت والشاعة لمن شىء هاهنا كما اذا هما
 ان يثبت لا يخبر بالذات والحق في القول الباقي وهو المتقدم بالاذن
 قول ابن الجنيده فانه قال في الخط في النهاية كطريق صروا خارج من الخيل
 بطرف اذنية فصار صاحب حكم صاحبه بالثبوت وكذلك الرواية عن ابن
 المونين عليه السلام اذا ما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله فلا
 بد في كونه اجاب وقتله وقيل انما جعله فبما في التجاب اقول
 انما بانا كماله حالة الشيخ في المبدوء والاختلاف في قتال ابن اديب فاعتد
 لازم قوله ولا تقيم المصنف بالطيور ولا على الاقلام ولا بالثمن ولا بالنمل
 ولا برفع الاحجار ونحوه من هذه مع الخلو عن العوض نظر اقول
 من اصابة الحوز ومن يحول الامتياز العبا وعبدان قد يشين وما اذا فرس
 ولو شرط المال ان يتيقن في سخط الميدان فاشكال اقول مثله من
 اصابة الحوز ومن يحول ذلك في الغرض من التباقي فان ذلك الموضع من
 كان هو نهاية المديح ولم يكن وسطا وان لم يكن النهاية انتهي الغرض من التباقي
 بانه لعدم البالغة في بعض العزم لعدة قوله في قوله ما يجتهد لا يفتد

فالأقرب الجواز كالعربي والبرذون والبخري واليهدي أقول
 لا يمتنع أو يمان في إختلاف الشبق بمجازت المتابعة لها فيه عليها فلو
 المختص بالحرمة على ذلك يجوز جعله للصلي لو كانوا مثله ثم نظر وكذا التشكال
 في جعل قسط العمل كالأقرب من حيث أن الأصل الجواز ومن ادعى
 إلى قصور العزم عن الملاحقة في الشبق وهو مناف للمفهوم من الشباق
 فهو والأقرب عدمه ثم إن عدم التشادي في الموقف أقول
 وجه القرب من عدم الالة الدالة على شروعيته مطلقا من غير تقييد هذا الوجه
 لقوله عليه السلام لا شبق إلا في أصل أو حفر أو حافر أو حفر أو حفر أو حفر
 الملايكه لتفرد عند الرهان وتلف من صكبهما خلة الحفر والحافر والريش
 والنصل هما بينهما ولا نحل النزاع فكان جابرا أقول عقد المتابعة
 المراد به لازم كالاجابة وقيل جابرا كالجواز وهذا الأقرب أقول
 فلو قلنا لا أول مذهب براديشي الباقي مذهب الشيخ في كتابي الخلاف
 والمبني والمصنف الذي أنشأه الشيخ أقول لا لأن الزوم حكم شرعي
 والأصل كونه دانا ذلك الدليل على جواز فانه لا يخرج في عمله لما على الزوم
 فلا احتياج إلى أدب في قوله تعالى أو فوا بالعقود يدل على لزومه منع
 فإن الوفا بالعقد العمل بمقتضاه فالوفا باللازم العمل بمقتضاه على وجه
 الزوم والوفا بالجائز العمل بمقتضاه على وجه المحراز أيضا المراد أو فوا
 بالعقود اللازمة والألوجبة الوفا بما في العقود المتفق على كونها كالت
 لزومه كالوديعة والكفارية والقراض وغيرها وهي نفوذ بموجبه
 قولنا ولو مات الفارس فلو انت الاتقام على أشكال أقول
 يستأنس الحق لم يتناول فعلا الميت ومن أن حقوق الميت تنقل إلى
 وارثه ومن جعلها حق الاتقام قوله ومن كان هذا النوع إلى قوله
 لا المفضل على أشكال أقول منع عنه المقتضى بأنه جائز جواز منع
 كل منهما قبل الشروع وبعد الشروع المفاضل لأنه لا فاط الحقة أما المفضل
 فهو له الفسخ فيه أشكال يستأنس كونه جائزا ومنه يظهر حق صاحبه فليكن

الاستقامة له فان ثبتت العاملة يكون العوض طر وبتقارب جمع الى اخر
شبه في جرح رصصة لا في قدر الشبق وقيل في شق المشي الى بدل اقول
هذا قول ابن حيد فانه قال في كتابه اذا فسد عقد الشبق لم يجب لغيره للثقل
ويشقق المشي لا الى بدل قول له ولو فسد الاستقاق العوض وجب على البطل
سأله او قيمته وتحتل اجرة المثل اقول اما وجوب مثل العوض او قيمته
فانه في الرضا بالاعتداء كان على ذلك العوض فاذا طرعه رسته قل كان للثاني
المطالبة بمثل او قيمته وهو مثل ان كان مثليا وقيمته ان كان مخرقا
القيم وتحتل اجرة المثل لانه عقد فاسد والعقد الفاسد يجب به لغيره
للمثل عند المصنف كما لو فسد الفساد العوض بكونه غير مملوك المشي اقول
هذا الاحتمال انما يتاخر لو كان العوض حيا اما لو كان موصوفا في الدنيا
وجب بدله قطعا ولو قال اخبرني شبق فله عشرة قايدهم شبق انتجفها
ولو جادوا جميعا فلا شيء لاحدهم ولو شبق اثنان او اربعة فماتوا ولو تحتل ان
يكون لكل واحد عشرة اقول وجه الاول ان الغش جعلت للثاني
والثانيها الاثنان او الاربعة كما فرض فيهم ووجه الاحتمال الثاني ان كل
واحد منهم شابق فلكل واحد منهم عشرة بموجب الغش فوجه العلم بقدر الحق
وهو شرط في المطالبة قطعاً وفي المأذونة اشكال اقول بشأن احتمال
اشتراطه لينفي الغش والتزاع ومن حصول الغرض في المبادنة من ذوقه اذ
فرض ان يباذلهما الى اصابة العدد المشترك وهو حاصل عند اشتراط
العدد بالعدد وحينئذ لا يغني اشتراطه ان يكون شرطاً على خالف الفصل
ولو طلقا فالاقرب حمله على المواصل اقول لان تخصيص بعض
مساكن الذي يوجب عليه دفع بعض مال عن المخرج والمشارك بين الجميع هو
الغرض في اصابته ولانه المتيقن بالادارة وما زاد عليه مسكوك فيه
والبادر الاقرب صحته له عدد اربع مائة اقول لو شرط في المراجعة
اكثر من قسمة كاصابة الغرض على عدد اربع مائة فدفع فالاقرب عند المصنف
بأنه لا يمكن فيها اشتراطه ولو لم يكن قابله من تخارج او مائة

او تصور عن التقدير بالاصابة بان يقصر عن العدد لم يجب الاعمال اقوال
 يريد اذا اشترط المحاطون مثل من اصاب ختم من عشرين فهو لا يتبق فاذا اصاب احد
 اكثر من اصابة الاخر بحيث اذا حصل الاقل من الاكثر فضل الاخر ختم لم
 يكون اكتمال الرتبة فطلب المفضل كمال الرتبة فاما ان يكون ذلك كمال
 او لا فليكن له فائدة لم يجب الاجابة كما اذا رتب احد عشر ختم فاصار منها
 عشرة وردي الاخر خمسة عشر فاحاطها فاقاب المفضل ان يصيب الختم كما ان خطيها
 الاخر كما ان لا يبقية لبقا خمسة فاضله يحصل بها الشيق اما لو كان هناك فائدة
 من جهة الرتبة او من جهة او من جهة من التقدير وجب مثال لو كان كما اذا رتب عشرة
 فاصار لحد واحد خمسة والاخر عشرة فافهم اذا اكتمل المكمل ان يصيبها المفضل
 وخطيها الاخر فيرجع عليه المفضل جيلنا ويصحب التيق وكذا اذا اصاب احد عشر
 من خمسة عشر واصل الاخر عشرة فان المفضل اذا طلب الاكمال لئلا ان يصيب
 الخمسة الاخرية فخطيها الاخر فيرجع على صاحبها رتبة الشواهد كما اذا
 رتب احد عشر ختم فاصارها واحدا الاخر عشرة فاذا اكتمل المفضل المفضل
 فيسوي الفاضل مثال المنع عن التقدير كما لو اصاب احد عشر ختم وردي الاخر
 اصاب رديا ثمانية فاذا اكتمل حقي اصاب المفضل الخمسة الباقية واحاطها الاخر فافهم
 ان رتبة او به ولا ترجع عليه لكونه منعه من التقدير لان الفاضل يفتح له خمسة عشر
 والاخر اربعة عشر فاوله فمقتل القسمة على قدر الاصابة فيمنع من ان يصيب
 اقوال لان سبب تلك الرتبة هو الاصابة فيكون المصير خاصة للمفضل
 السبب بهم دون غيرها خطا في كل كبر في كل كبر في كل كبر في كل كبر
 وفي او عرض في كل كبر في كل كبر في كل كبر في كل كبر في كل كبر
 اقوال وجه المظهر من ان الشرح الاصابة وقد حصلت ومن انما
 ليست من فعله بل من العارض فلاجل ذلك لم يثبت عليه قول ولا شرط
 الحاشق ختم في حجب له ولو ختم حجب عليه ولو بقيه بغيره بصلح الحاشق
 ودفع يمينه فلا قرب لعتابه له اقوال الحاشق هو ما وقع
 وثبتت فيه والمارة هو ما يقع في العرض وقع من رايه والحاشق هو

الذي يشق الغرض ثم وقع بين يديها إذا عرفت هذا فإذا شرط الخافق في فرضه
 لعل أنه يبلغ فانه تشمل على المشروط زيادة فيجب وزايده فيجب له الاشتغال
 على المشروط ولا ينظر الزيادة ولو حرقته حطب عليه لأن الخافق أقل مما شرط عليه
 فلم يأت به فيجب عليه ولو ثقبة نقابا صام الخافق ثم وقع بعد ذلك بين يديه
 مال المصنف الأقرب احتسابه لأن الغرض الاصابة على الوجه المحض وهو
 أن يفتح الغرض باصابته بحيث يقع أن يثبت فيه وقد صدر ذلك منه ونحوه
 متعبد بثبوته فيه لا ينزله استحقاقه له ولا محتمل من جهة أنه لا يجب له قبل عليه لأن
 الخافق تعريه أن يصيبه ويثبت فيه ولم يثبت هو ليس ولو وقع في ثوب
 فكم وثبت فيه احتمال الاحتساب له وعدمه أقول أما احتسابه فلا فإنه
 أصاب الغرض وثبت فيه وأما عدمه فلا أنه وقع في ثوبه فديم فمما كان
 بحيث لو لم يكن ذلك الثوب لما ثبت فيه ولما فتحه ولم يقل المصنف حطب عليه
 لأنه لو يجب لم يجب عليه عدم العلم بكونه متيناً الذي فعله أو الثوب
 القديم فلا يجب له ولا عليه على الاحتفال المأني لم يتعرض له المصنف صراحة أقول
 ولو شرط الطاعة لحيته فالوجه المجوز أقول لأنه شرط الميقيد دليل على
 النع منه فكان جائزاً أقول ولو شرط احتساب القريب احتمال الفقد
 والشك على أن التعريف يحفظ إلا بعد كيف كان أقول إذا شرط النكاح
 احتساب القريب لعل الفقد لأن القريب والبعد شي من النوع الأصناف
 فما إذا يكون الشيء قريباً بالقياس إلى شيء جيبه بالقياس إلى غيره فمكون عند الإطلاق
 القريب لا يرجح احتمال النزول على أن القريب بالنظر إلى رمية الأخرى يعني أن
 كل رمية أقرب من أخرى إلى الغرض فقط إلا بعد كيف كان الأصل صحة
 العقد ولو شرط الشغل من كس القربا تنقأ حواله احتمال الصحة
 أقول لأن الأصل الصحة ولو لم يكن ولو أنكر الشكهم يصفى فاصاب
 بالمقطع الذي فيه الفوق يجب ولو أصاب بالنصل من الآخر فأن كان
 أقول من شأنه يصدق عليه أصاب برميته ومن حيث أنه لعامة من
 فلا يجب له كما تقدم **كتاب الوقوف والعطاء** يا

والعطايا . . . ولفظه المزمع وقف . . . وجبت حصة علي بن ابي طالب
 هذا قول الشيخ في الخلاف فانما قال فيه الناطق الوقف الذي يحل بمصرحها قوله وقف
 وشملت وهو اختيار ابن موهبة . . . وقال في المصنف والاختيار وهو الذي يعقوب في
 مخرج الوقف قوله واحد وهو وقف غير له واختيار ابن ادريس . . . ولو
 شئت في اشتراط قبوله اشكال اقرب ذلك قول وجه الاشكال من عدم الدليل الظاهر
 على صحة الوقف وان عقاده عند مخرجه لفظ الوقف والامتناع من طلقا وهو يتناول
 الوقف مع القول عتده . . . ومن انه عقد في غير حق الي الاجابة والقبول ككثير العقف
 وهو الاقرب من المصنف لاصالة تقي الله على ما لك حق انك تعيب الناطق
 ولو وقفه علي بن مكرم غلبا ولم يذكر المصنف في الاخير انه يجب من جميع اليه او
 الي ورثته بعد انقراضهم اقول . . . البحث هنا في وضعيف الاول هل يصح
 الوقف علي من ينقرض غالباً لا يقال ابن الجنييد والشيخ في المصنف وابن البراء وابن ابي
 يعقوب لا يوجبون ذلك وصداقة في بيع اختيار المال الذي الخصم فيه . . . والاصل في
 ذلك المهر في المصنف من بعض الامور لان مقتضى الوقف التأييد فالمنقطع
 يصح الوقف على المجهول وهو باطل كما لو وقف عليه ابنه او اوجب بالفرق فان
 المصنف هنا معلوم بخلاف المجهول ولا يستدركه المأني او قلنا ما المصنف والقض
 المعقوف عليهم هل يرجع الي ورثة الوقف او اليه ان كان باقيا او الي ورثة الموقوفين
 قال المفيد في ذلك اذا انقرض الوقف عليهم يرجع الي ورثته وقال السرخسي ورواه ابن
 البراء يرجع الي ورثة الاقارب قال ابن زهره يرجع الي جوه البراء والقرع والحق
 في ذلك حديث في صحيح عن علي بن ابي طالب قال لا وقف علي قوم باعياهم ولا جرح
 الخطي او غيرهم . . . ولو لم يعلم له تقدير بين وقف الاخر مثل ان يقف
 علي او كذاه وعقبهم ما تقابوا فاذا انقرض العقب والعقب لهم فعل الفقهاء
 انقرض الا ولاد والعقب لهم فعل اخوته واقترض كان حقيقا علي التقدير الثاني
 وفي الاول اشكال اقول . . . وجه الاشكال في حيف انه موقوف لجميع وقفاً
 ان تأييده انما هو علي احد تقديرين فجاز انقرض الاول ان يقبل العقب ولا يمكن
 العقف ولا يستقل الي من ابد عليه العقف لعدم حصول ذلك التقدير الذي

هذا هو الوجه
 في المصنف

ثبت الوقف على تقدير حصوله والقبض شرط في قوله وفيما شرط في قوله
 انما قال اقول لا يحفل بشرط الفور في القبض لان صحة الوقف بتقدير حصول
 القبض على الفور ثابتة اجماعا وعلى تقدير ان لم يترك كونه فيه فلا تعلق بصحة الوقف
 في ملاصقة بقا الملك على ما لك ومنع عدم الادلة الدالة على صحة الوقف المتناول لكل
 واحد من الشئين لان انشاء الوقف على جمل ان الاصل واعلم ان ابا الصلاح قال ولا تضيق
 على احد الوجوه المذكورة وانتهى على نفسه بذلك وما قبل التعليل فكانت على مجرد صحة
 فهي باقية وان كانت على من وجه قبضه كوارثه فهي وصية صحيحة فيها بالحكم الوضوئي
 الضار به على ان الشرط لا يقتضي لو قيل الوفاة وان اخرج عن العقد مع دلالة على
 صحة الوقف بدونه في المصالح وصحته بدونه وصية في غيرها والاقرب
 ان قبض الحاكم كذا اقول لا يبريد قبض المقيمة والمتجدي بحري في الصلوة والدفن في
 حصول القبض صحة الوقف لان الوقف في الحقيقة على التام في الحاكم هو المتولي
 لصلته فان قبضه وقروا عليهم ولو وقف على نفسه ثم على غيره فمقتضى
 الاول ولو عطف بالواو والا فربما يخص بالغير بالنصف اقول لا ينقطع
 الاول هو ان يكون الوقف لا يمتنع الا بجمع الوقف عليه وبعده على من وجه كما اذا قال وقف
 على نفسي او على العبد او العول ثم على اولادي مثلا وفي بعضه دخل في بيتي فمقتضى ان
 الخلق يجمع الوقف من وجه الوقف عليه وسيطر في الآخر فتردد في المشروط ثم قوى ما
 ذكر في المثال في المصنف انما البطلان في الجمع الا اذا عطف من وجه الوقف عليه على
 من لا يجمع بالواو اقول لا يقتضي نفسي على اولادي موقوف ذلك على التام فلا فرق بين
 ان يجمع الوقف عليه فخص نصف الوقف لهما فجمع الوقف على من وجه الوقف عليه
 من وجه على من لا يجمع بينهما في الوقف وهو يقتضي النصف فيكون قلده وقف نصفه
 وقطاعا لاولاد وقبض النصف الآخر فمقتضى ان يجمع النصفين في الوقف
 يند على من يجمع الوقف عليه موقوف على من لا يجمع الوقف عليه فيكون باطلا
 ولو شرط ان يجمع في الموقوف على من لا يجمع يوجب بطلان على المثال اقول
 هذا المشكل من حيث مناقاة الشرط العقد الوقف فيقتضي انتقاله الى الموقوف وعليهم
 تقديره ومنه وجعل العمل بشرط الواقف منع المناقاة للوقف في الوصف للوقوف

في المصلحة المذكورة

عليهم نصفه ثم تعينت فان الوقف من ذلك عظم الى الموقف بالصفة المشبهة فان الوقف
 على اولاها للفقير ثم زال الفقر عنهم فانتقل عنهم الى من بعدهم وان كانوا موجودين
 وعند الاشكال لو قال علي ولا ريب شئتم على الفقر اقول **الاشكال**
 في المصلحة المذكورة بعينه **ل** ولو وقف على اصناف الاطعمة لم يجوز ان يشترط فيهم
 مع الاطلاق على ما يري اقول **الاشكال** في منع الشئ من الله فانه قال في النهاية اذا
 وقف على ذلك الموجودين فكانوا صاروا ثم رزق بعد ذلك الا اذا جاز ان يدخل فيهم
 فيه ولا يجوز ان ينقل عنهم بالكيفية ويفرض من هذا القول قول ابن البرج فانه قال يمكن
 يجب ان يجري على ما وقف عليه او من يشترط فيه واذا وقف على ولد موجود وهو صغير
 ثم ولد له بعد حين دارا ان يدن في الوقف الاول على جازا الا ان يكون قد
 حصل له الموجد بذلك قصر عليه وشطانه له وقف غيره من عيني ان يزرع من الاول
 فانه لا يجوز ان يدخل غيره في ذلك اطلاقا في الاصطلاح المنع من ذلك **ل** فان
 لم يعين مكان الى الموقف عليه ان قلنا بالاشكال اليه اقول **الاشكال** في انتقال
 الوقف الى الموقف عليه فلا ياتي فاذا وقف اطلق قلنا بان الوقف ينتقل الى
 الموقف كان النظمه الى الموقف عليهم لانه ملزم **ل** ولو قال وقف بعد
 موقا اسفل البطلان لانه تعليق والحكم يعرف الى الوصية ما وقف اقول **الاشكال**
 على الوقف وصية فيجعل له عليه الاصل العيني **ل** ولو وقف على الموقف
 فهو له ثلث عشره وقيل لخمسة الكبار اقول **الاشكال** في القول بالحكمي وهو ان
 النهاية فانه قال فيها اذا وقف على الموقف كان لخمسة الكبار من اهل العرق
 بالامانة دون غيرهم ولا يكون للشافعي منهم شيء على حال وهو اختيار مشهور
 وابن ادريس **ل** واذا وقف على قبيلة او على بنقبة ياتي لب الى قوله كالقبيلة
 فانه ينبغي تحت كل من انشأ الى اهل القبيلة من جهة الاب والجد يعطى من انشأ
 اليه من جهة الام خاصة على ابي اقول **الاشكال** هذا هو المشهور بين اصحابنا
 وقال الشيد المروزي ابن ادريس يعطى من انشأ بالام ايضا لان رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم قال عن الحسن والحسين عليهما السلام هذان ابناي اماذان
 قاما اذ قعدا والاصل في الحقيقة هو ان الجواز **ل** ولو وقف

والصواب في القول بالحكمي وهو ان
 لا يعطى الا من اهل القبيلة
 في القول بالحكمي وهو ان
 لا يعطى الا من اهل القبيلة

على

على ان ظهر لك ان يصدق عليه عرفا انه جار وقيل لمن لم يداو ما يعرف ذراعا من كل جانب وقيل اربعين
 ذراعا من كل جانب وقيل ثلثة احوال حكاها المصنف احدها الذي اختاره انه يعرف
 اليقين يصدق عليه في العرف انه جار من غير تقدير والباقي لمن ياتي دأوه الي اربعين
 ذراعا من كل جانب وهذا المشهور بين الامم ارجح ذهب اليه الشيخان وابو الصلاح
 وشهدوا به وانهم في قطب الدين الكندي وابن البراج الا ان عبادة
 ابن البراج في ذلك شكك لانه قال يكون جار يعلو من بين دأوه وبين جان
 اربعين ذراعا من اربع جوانبها وذلك يقتضي ان من بينه وبين دأوه اقل من
 ذلك لا يتحقق شيئا وهو باطل بالاجماع ويعتني ايضا ان يعطى من هو على حد الاربعين
 جرما والباقي جعلوا الاربعين غاية فيمن يعلو على دخول الغاية او لا والمالك ما نقل
 عن بعضهم الي اربعين ذراعا وهو موقوف
 والا قرب المانع في الحرمي والصحة المستند عن غير قطرة اقول مستبعد
 من ذلك لانه قال وقف الموقوف على الكافر باطلا وقد روي انه اذا كان الكافر
 احل الوكيل الواقف لمن رجه كان جائزا والا ذلك اثبت وكذا قال ابن البراج
 وجوز الشيخان الوقف من المسلم على الكافر ان كان رجلا وابن اديش فان وقفه
 على الابوين خاصة دون غيرهما من ذوي التحام بطل قائم لما نقله من كلام الشيخ
 في الخلاف من جواز الوقف على اهل الذمة اذا كانوا اقارب قال قد قلنا ما عدا
 في هذه المسئلة انه لا يجوز الوقف على اهل الذمة الا ان يكونوا احد الابوين والمصنف
 منع من الوقف على الحرمي وجوز في الموقوف من غير طهر وهذا الكلام يعطى
 الوقف على الذمي لان الذمي لا يدين اهل الحرم فيكون بمنزلة اهل الحرم ولنا
 الظاهر انه اذا كان من اهل الذمة لم يعلم في ارتداد اليه في الاول اولا وجه المانع على
 الحرم بل قلنا تعالى لا تقل قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله
 ورسوله الا به واما الجواز على اهل الذمة فلقوله تعالى لا تنهاكم الله عن الذين يقاتلون
 في الدين الي قوله ان تبوءهم ونفسطوا اليهم ان الله يحب المسخطين وهذا
 بعينه يدل على صحة الوقف للذمة عن غير طهر وقوله عليه السلام على كل
 عبد حر اجر قومه ولو وقف الكافر على مثله بالايضاك المعلوم كالمستدين الا قرب
 يراد به وقف الكافر على مثله بالايضاك المعلوم كالمستدين الا قرب

الصحة ووجه القرب ان المانع من صحته من الكلام او على ان لم كونه ما لا يملك
للاوقوف او الموقوف عليه وهذا الحق ينبغي تحققه في الاصل الاعلى من ان يملكه
في نقله اليه بالوقف كما يجوز تغيير من العطي بحوض غير موقوف
الدرهم والدينار لشكك في اقولك ~~ص~~ وجه التشكال من حيث انما لا ينافي
فلا ينافي بها في ان لا يملكها ولا يبيع وقفها كطعام ومن حيث انما لا ينافي
مع بقاها فبصحة وقفها كما يبيع لها رزقا وقد تقدم ما بينا من ان الوقف
اذ اتم ملك الوقف عنه ان كان متجدا فهو ملك ملكه ان كان علي بغيره فالوقف
انه يملكه وان كان على جهة عامة فالوقف ان الملك لله تعالى ~~قوله~~ ^{لخلاف}
اصح ابناء الوقف هل ينتقل عن الوقف لم لا وعلى الانتقال هل ينتقل الى الله عز وجل
او الى الموقوف عليه على تلك اقوال احدها القول بان لا ينتقل عن الوقف وهو
الظاهر من كلام ابي الصلاح فانه قسم الصدقة الى ما يزيد ملك الرقبة والى ما يمتنع
للمانع وقسم الاخير الى الوقف وغيره الثاني انه ينتقل الى الله تعالى ~~قوله~~ ^{قوله}
قوله ابن ادريس وحكاة السمع في المشروط انه قال وقال قوم ينتقل الى الله تعالى
الثالث انه ينتقل الى الموقوف عليهم وهو قول السمع في المشروط فان قال فيه
اذا وقفه واقتضى ان يملكه على الصحيح وملكه الموقوف عليه على الصحيح
واختاروا ابن ادريس واما المصنف فقال انه اذا تم الوقف ذال ملك الوقف
عنه ثم ان كان على متجدين فهو ملك ملكه ينفذ ذال ملك الوقف لا ينتقل
الى احد على التعيين كالحق وان كان على معين فالوقف انه يملكه لقول السمع
والا ادريس وان كان على جهة عامة فالوقف ينتقل الى الله تعالى ~~قوله~~
كالوقف على المشايخ والعلميين لما ذال ملك الوقف على جميع القادرين
فلا انه عيب في قطع خضف الوقف عنه في الرقبة والمنفعة فوجب ذال
ملكه عند الحق واما انتقاله الى الوقف عليه للمعين فانه ما لا ينتفع به
للموقوف عليه دون غيره فان ملكه ولهذا ايضا له ارض الجوارح والخصا
واما انتقاله الى الله تعالى على تقدير الوقف على الجرحه الطامسك العلويين فانه قد
قال ملك الوقف عنه وليس هناك من يملكه فلا يحى يحى المطاحت

فيلحق بالانصراف فيه كذا احد فوجب انتفاء ابي الله عز وجل من البيع ولو لم يقع صرف
 ولا غرض خرابه بل كان البيع انصرافا لم يخرجه ايضا على رأي اقول قال للمفيد رحمه الله
 ان كان بيع الوقف انقضى من بقاءه تجاز بغير الشريطة الوقتية المغيره ومنع ابن ادريس من ذلك
 كما هو منه المصنف **قوله** ولو نقلت تخله جان بيعها والحق في المنع مع تحقق
 المنفعة بالاجارة للتيقن وشبهه **اقول** هذا قول الشيخ في الخلا وفيه فانه قال اذا انقضت
 تخله من سائر منقوب او انقضت جاز بها لانه لا يمكن الانتفاع بها الاعلى هذا الوجه ومنع
 المصنف من جواز بيعها بل ينتفع بها بما فيها بغير البيع كالاجارة للتيقن وشبهه
 هو اختيار ابن ادريس فانه قال يمكن الانتفاع بها بان نخرجها او نؤوقها الى غير ذلك
 من المنافع واعلم ان الظاهر من كلام الشيخ في الخلا في بيعه ان البيع اذا لم ينتفع به الا به
 لان قوله لانه لا يمكن الانتفاع بها بغير ذلك يعطى هذا المعنى في الخلا في حينئذ يرفع
 اذا عرفت هذا فنقول نص الشيخ على ما نقل من رواية ابن الحسين قال في الوقوف وقفا او ما يقع
 حاله الى زوال ما عليه من منفعة فلا يبايع ببيعها وابدال مكانه ثمنه ان يمكن ذلك
 او صرفه في مكان يصرف فيه منفعة او رد ثمنه على ما يفي من حيث اصل ما جرت به
 اذا كان في ذلك الصلاح **قوله** ولو لم يخرجه عند التصرف به كذا زيادة خرج
 وشبهه وشرا غيره ثمنه او عند خرابه وعطلته او خروجه عن حد الانتفاع او قلته منفعة
 في جهة الشرط **قال** اقول **قوله** مشتاه من حيث انه منافي لمقتضى الوقف فانه يقتضي
 بقاء ما دلت العينة عليه وهذا الشرط يقتضي زواله مع بقاء العينة وهما متنافيان ومن
 يكون اقتضا البقاع بقاء العينة فاصح الاطلاق كالمع الشرط المشتاه على جهة الوقف
 يلزم كاشبه المصنف في منع وايضا فانه يجوز بيعه من غير شرط على بعض الوجوه في بيعه مع
 الشرط او في نفسه مع الطلاق في ابطال الوقف **قوله** على تقدير القول بعدم
 صحة هذا الشرط هل بطل الوقف ام يبطل الشرط خاصة فيه نظير ما في كون الوقف غير هذا
 الوجه لم يقصده الواقف على هذا الوجه لم يبيع كالمبيع ولم يبيع الوقف على هذا ومن ان الواقف
 تصدق بين احداهما **قوله** هو الوقف لاخر ما شرطه في جواز البيع وهو فاسد ولا يلزم في هذا
 الثاني فيكون لا يلزم من الثاني في الاول **قوله** في الشرطية البيع فانه عقد معاوضة
 لم يحصل الرضا بذلك العرض عن العين المتناعة الاعلى هذا الشرط ولم يثبت **قوله**

ونفقة المملوك على الموقوف عليهم وان كان ذلك كسب على راي اقول — اما ان يكون المملوك
 ينتقل الى الله تعالى فيلزمهم ان يكون نفقة العبد الموقوف في كسبه ولما قالوا بان
 ينتقل الى الموقوف عليهم فقد اختلفوا قال المصنف انما على الموقوف عليهم لان النفقة باقية
 للملك وهو لا يلزم من ذلك ان العبد ليس له كسبه فان كانت النفقة عليهم وقال ابن عمر
 النفقة في كسبه اذ لم يشترطوا بشرطها في كسبه لان العوض من الموقوف ان شفع الموقوف عليه
 وانما يحس ذلك ببقائه عليه وانما ينبغي عينه بالنفقة فتصير مكانه من قبله في كسبه
 ولو اوجب مالاً لعلقت بكسبه ان قلنا بعدم الانتقال كذلك ان كان على المالك
 لو على المهر والافعل الموقوف عليهم لتعد ربيعاً على الشكك به من ان الموقوف لا يعقل
 عبداً ولا اقرب الكسب اقول — اذ كان الوقف عبداً على المالكين او على غير
 وجوب جنابة توجب ما لا ينافي كسب العبد لان العبد وقف لا يصح بيعه ولا حرقه
 الجنابة لقوله عليه السلام لا يطلون امرئ لم يوجب ان يدفع الارش من كسب العبد
 جرحاً بين المحققين اما اذا كان وقفاً على معين فان قلنا بعدم الانتقال الى الموقوف
 عليهم فهو كسبه لغيره ما قلناه فان قلنا بالانتقال اليه وهو الصحيح عند المصنف فقل
 من الموقوف عليه لا يرش الجنابة وتعلقها بكسبه ما ذكره المصنف ولا اقرب من ذلك
 بالكسب لان العاقل لا يتعلق عبداً ولا حمله بركة الله من وجوب دفع الارش فانه لا
 يباح له ولا يباح في الجنابة فالزامة بها خال عن الشك فيكون في ذلك الكسب
 بطلان المثل وقال ابن عمر في المشوط اذا جرت العبد الموقوف لا يتعلق برقبته لانه
 انما يتعلق برقبته من يباح امارقته من لا يباح بالارض لا يتعلق بها اذا ثبت هذا
 فمن قال ينتقل الملك اليه وفوقه ماله ومن قال ينتقل الى الله تعالى قيل من مال
 الواقف لانه الذي منع الرقبة من تعلق الارض بها قيل يكون في بيت المال كماله
 المهر وقال ابن البراء يكون ماله ولم يتقدم ما يرجع اليه الضم لا العبد وقيل في
 كسبه لانه اقرب الاقرب الى رقبته فاذا تعدت رقبته برقبته تعلق بها هو اقرب
 اليه قولنا طيس المحرر عليه ان ترقاؤه على اشكال اقول — انما له
 ابطال الوقف واخرجه عن ذلك الموقوف عليه قلنا واخرجه عن ملكه في تمام حياته او في
 الوقف يقتضي التاميد ما دلت العين باقية في ذلك في استرقاقه بخلاف القفل فخرقا
 في وجهه عليه لا يوجب المال كسبه لاختصاص الموقوفين خاتم العفو ورضاء عبداً و

شقص

او يختص به يكون وقتا قريبا لاجل ان العبد الموقوف ما يوجب المال كقتل
الحية لانه ان يكون محتمل فتمت بالبطون الاولى لبطون الوقف لان الوقف لم
يتنازل القيمة مع ان كانت مختصة بالموجودين على اختصاصهم بالمنافع وهو قول الشيخ
المشهور وتكمل شرعية القيمة يكون وقتا لان الرقبة ليست ملكا للبطون
الاولى بانفرادهم بل هي ملك لجميع البطون فتمت بها يكون لهم ايضا لان قيمة الملك ما لا
يحول الاول للموجودين العفو عن الحيازة لانه اسقاط الحق يختص بهم وعلى الاخرى ان لهم
العفو لعدم اختصاصهم وعدم العلم بقدر نصيبهم من اكان ذلك حقا وادراكه
يشترط بذلك عيدا او بعضا يكون وقتا الموقوف عليهم ولو كان عاقله
يجب اختصاص فان اقتصر الموقوف عليه على ما يشترط وان فعل لمن جده من البطون الاختصاص
الاخرى ذلك ان لم يشترط ان قال لان هذا وجود البطون الثانية اذ انما انقضت
وقت الوقف باق وقد صدر اليهم فعدم اختصاص العاقل لما اذا كانت وقتا فاعلم ان الفرق
انه هنا يطل الوقف بقتل عاقل الفرق فان الوقف لا يبطل بالجنابة عليه
ولو انشرف الجنابي وبعضه قبل فتمت به او يكون وقتا اشكال اقول ان
عيبه انما كان نفعه وقد وجد قبل وجود البطون الاخرى فيكون للبطون التي قبلت
في زمانها ومن انما عوض جنابه على الوقف المشترك بين الاول وغيره فاشتد فيه جميع
وهو من عونه وقتا ولو انشرف هو ومولاه على الفداء هل يختص به لو انشرف
به عيدا يكون وقتا اشكال اقول انما يشاء ما تقدم ولولا
البطون الاولى قبل انقضاء الحاجة فلا قرب البطون في هذا القول لو
اخر البطون الاول الوقفية ثم مات قبل انقضاءها فمن يقول يبطل الاجارة ثموت
احد المواجهين من يبطل هذه قطعاً ومن قال لا يبطل كالمصنف هل يبطل هذا لم لا
قال الا قرب ذلك الفرق انه اجازة الصلح يكون الموقوف قد اجاز ملكه الذي يفرد
بمولاه فله كيف يشاء يسع وغيره ونقل من افعلة بالوصية وغيره فاختلاف الوقف قائم
لختصاص البطون الاول بل هو له ولما في البطون فاذا مات الموجود ظهر هاتين فيبطل
مطلقا فيحقق له وهذا الزيد فان البطون الثانية يليق الملك من الواقف لا عنه وفي
المطلق الورثة يتلقون هذه الاجارة في نفسه وفيه صورة دفعا او لا اشكال

اقول — اذا وطئ الموقوف عليه من احدى البطون الجاريه الموقوفه عليه هل يصير له ولده
والرأى لاقية اشكال ينشأ من ان هذا الحكم قد علقته منه فيكون له ولده من اذنيه الى جلا
حق باقي البطون بعينه لم يمت مطلقا **وتعده** بعينه بموتة ويحل من تركته
فمنه المترتبة من البطون على اشكال **اقول** — هذا الاشكال والقب قبله اما يتاني
اذا كان ولده دليلا في الوقف فاما اذا لم يكن دليلا في الوقف فانه لا يعتق به ولا لعدم
انتقالها الى الدليل الباقي البطون وعلى تقدير ان يكون الولد دخلا هل يجوز تركه
الميت في قيمتها يكون من اياه من البطون فيه اشكال ينشأ من قيمته المثلث اذا كان
وفقا هل يكون الموقوف عليه او يخص به البطون الاول **قلت** تقدم رهنها فيه اشكال
من وجه آخر وان قلنا بشر احوض المثلث البطون بمقتضى ضا ولا نه طيهما واستلادها
شبه في ضمانها فكان كالمثلث يصح عليه في تركته قيمتها الباقي البطون فتصا عدمه
لان الحق انما حصل بحد فوته فلا يكون ضمونا عليه **فتجوز** في وجه
الموقوفه ومهرها الموجه دين وهذا ولدها ان كان من مملوك لوزنا وتخصم الموجه في
وقت الولادة على راي **اقول** سب خالف النج في ذلك حيث قال في الموطا يكون وفقا
فانه قال فيه ولا التمه الدقيق قيل وجهان احدهما يكون مطلقا يكون الموقوف عليه له
الموفاة تنبيه كسها وشره الشتان والثاني يكون وفقا كالمثلث لان حصص كل واحد
رسم حصص اقلها كالمدة ولدا لاصحبه والكلاب وهو الاقوي وهو هذا صلب الخليل
اجبا حيث قال ولا لا يحبوا كقولهم في المهر في المهر كمشيل المنفعة
ولو قوت في مجد على قوم باعياهم كالفقه فالأقرب عدم الخصص خلاف المرد
والرباط والمفقه **اقول** — وجه القرب انه لو نه مجد يقتضي الشرا كحل
المثلثين بدجواز الصلة في بعض الخصص منها في ذلك فتحتل المثلثان على كالمثلث
اما المردشة والرباط والمفقه في بعض الخصص لعدم التناقله وتصدق في شتم حل
واحد من المردشة والرباط والمفقه مع الخصص **واذا وقف** على اولاده
استترك البنون والبنات ولا تدخل الحفدة على راي **اقول** — **اذا وقف** على
اولاده قال النج فيه اولاد الاولاد بل يكون لاولاده لعلبه وبه قال ابن الخليل
وقال المفيد ابن البراج وابو الصلاح وابن ادريس يدخل فيه الحفدة اعني اولادهم

الاولاد وان تروا فصل المصنف فقال ان كان هناك قريته نكاح على ارادة
 او لاد لا ولا مثل ان نقول والاعلى بقضل الاشتغال او قال الاعلى فالاعلى
 او قال وقفت على اولاد فلان وليس له ذلك لطلب كالمو قال وقفت على اولاد فاشم
 دخلوا ولا فلا فلا فلا ولو قال على اولادي او اولادي اختصر البطني الاولاد
 على رأي اقول لطلب لطلب وهذا تقدم في المسألة ولو قال على من انشئت الي
 لم يخل اولاد البنات على رأي اقول **قال** عاقل السيد المراد من رحم الله في ذلك
 من بعد ان ادريش ولو بشرط اخراج بعضهم بصفة او كدة بها جاز كقوله
 من تخرج منهم فلا نصيب له ولو تروى تحت سقط نصيبها فان طلق عاقل فان كان
 بعضا على اشكال اقول **قال** يشان انما بالطلقات صارت موصوفة بالصفة
 المتضمنة لوجوبها في الوقف انما هو في الشرائع كالأزواج ومن يكون الرجعية حكم ذات
 العمل لا وجوب الانفاق والتزويج وغير ذلك ولو وقف على الفقير
 الى قوله والاقرب انه يجوز الدفع الى اقل من ثلاثة اقول **الوقف** على الفقير
 لا ينفذ الى بقية البلدة من محصور ولا يرمي بيع الغائب منهم بل يجوز الدفع الى غير
 الغائب وهذا يجوز ان يعطى اقل من ثلاثة اذ لم يكن في البلدة ان تدفعهم الاقرب المنعولان
 الجمع لا يصدق على اقل من ثلاثة ولو وقف على من يجوز الوقف عليهم
 على لا يجوز في شيع الا بقاء بالعكس فهو منقطع الاستدافيه قولان فان قلنا بالحقبة
 فان كان لا يضمن انقراضه كالميت والمجهول والكناس صرف في الحال الى من
 يجوز الوقف عليه وان امكن اعتبار انقراضه كالعبد والحوي في الانتقال في الحال
 او بعد الانقراض اقول **الوقف** المنقطع قد يكون لله سبحانه كقوله
 وقفت على اولادي ثم على العبد ومنقطع لا يتبدل كعكسه وقد تقدم ان فيه من لا
 لا سيما احدهما بطلان الاخر يصح نعلي القول الصحة هل يبر في الحال من الوقف
 عليه بقول لا يخلو المان يكون من لا يصح الوقف عليه من لا يكون اعتبار انقراضه كالميت
 على الميتة على الحيوان وعلى الكنايس ثم على اولاد والمساكين فهذا يبر في الوقف
 الوقف على من في الحال احد سبابة التزويج وان كان من يمكن اعتبار انقراضه كما
 وقف على العبد او العاقل الحوي ثم على اولاده فيه اختلاف احداهما يبر في الوقف

الوقف اليه في الحال لا يتحقق الوقف غيرهم وهو قول الشيخ في المبسوط والاخر انه
 لا يصرف اليهم في الحال بل يقصر انقراض العبد والحري لانه اما جعل من بعده عليه الوقف
 منفعه الوقف شرط انقراض من ذلك بشرط ان يوجد نقل الشيخ في المبسوط هذا
 الاحتمال عن بعض الفقهاء وقال يصرف اليه الفقير والمساكين مع ان يكون وقفا عليه او لا
 ثم اذا انقرض رجعت الميراثه الوقف عليه ولو وقف على ماله صرف
 اليه الموجود من الاعلى او الأدنى فان احتجنا على من يعين فان اطلق قال امرى الجمال
 وقيل بالتشريك قولنا اذا وقف على ماله ولمسوا اليه من اعلى ومن اسفل
 ولم يعين احدها ولا فضاء قال الشيخ في المبسوط اليها لان الاستمير بها وهما وتلك قال ابن
 ادريس بن حزم والافرد عند المصنف الجليل لانه لفظ استمر ولا يراد به حيز
 مجموع سمعته بل احدها او يعين فان كان باطلا لم يملكه كما لو وقف على احدها وقال
 في مسائل الحال وان كان اللفظ مفردا الشيخ مع بطلان كان جمعا وقلنا نحن اولاده
 محققا لمتكرره لفظ الجمع حمل عليها وان قلنا ان حكم اللفظ الواحد بطل وقول
 التنازع انها لفظ الجمع لان وضع لك لما اذا كان له الميراث اعلى ومواليه اسفل
 وينبغي القول بتناول استمر لجمع مضاف هو بقيد العهر فيقول كلاما
 يصلح له فيقول الجمع واذا وقف على اولاده فاذا انقرضوا انقرض
 اولاد اولاده على الفقير قيل يخبر بعد ولادته الى اولاد اولاده وليس بمعتمد
 بل يكون شق طم الوقف فاذا انقرض اولاد اولاده عاد الى الفقير قولنا
 حكم الشيخ في المبسوط كلى القولين وقوي انه يعرف بعد اولاده الى اولاد اولاده
 والمصنف مع ذلك لا يشك في دلاله اللفظ عليه باحدى دلالته الظاهرية للمعانيقة
 والتمس فضا لولاه لموضع لفظ الاولاد اولاد الاولاد حقيقة على ما ذهب
 اليه الشيخ ولا هو من معنى اللفظ واما دلالة التنازع فلان كون انقراضهم شرطاً في
 صيرورته الى الفقير يصدق على تقدير دخولهم في الوقف وعدمه ولا دلالة للعام
 على الخاص والناظر انقراض اولاد الاولاد لورثة الوقف على
 استكمال قولنا وجه الاشكال انه لا يصرف له في الحال لانها الموقوف على
 فيقول لورثة الواقف من انه قد انتقل عنه بالوقف الصحيح فاللورث عنه

وليس

وليس له عرض فخلو بمجا مجتهد لنفسه وهل له ذلك للوقوف الاقرب المنع اقول بوجه
القرب انه ابطال المنفعة للوقوف عليها فان ذلك المعترض من جملة المجتهدين الذي هو
وقوع على الصلة فيه فالمعترض فيمنع من ذلك وهو يجوز نفسه الوقوف
على امر من الاقرب المنع مع القاد والوقف والموقوف عليه اذ مع تعدد الوقوف
والموقوف عليه فاشكال اقول بوجه اذا وقف الواقف على واحد ثم على بعد
لا يحل من بعده فيه الوقوف قطعا لما لو وقف اثنين ابتداء كان حقان الواقف واحد
لم يجوز للموقوف عليه ما قيمته ايضا اذا كان الموقوف عليه متحدا كما اذا قاله وقف
عليكما وعلى عقبكما وتلكا ثم على الفقهاء لعدم اختصاص بعض من الوقوف
عليهم بشي من الوقوف وتعدد الوقوف الموقوف عليه بان وقف واحد التصرف
للمشاع الذي له في شركة غير على اولاده وعقبهم ثم على المتأخرين ووقف الاخر المصنف
الذي له على اولاده وعقبهم ثم على الفقهاء فهل يرجع لاحد القيلين فيستبعد القيل
الاخر فاشكال فيستأخر حيث المنع من قسمة الوقوف والمجموع ومن حيث صفة الوقوف
متباينين لا تعلق احدهما بالآخر فحان تميز احدهما بالآخر كقسمة الوقوف مع الطلق
فبوجه ولو لم يجز يارده على المدة المشترطة فالاقرب البطلان في الزائد م
اقول بوجه لشرط الوقوف ان لا يوجد الاشياء واحدا فخرج الناظرين في حصول
بطلان العقد فيكون لا ينفذ الوقوف على خلاف شرط الواقف فيكون باطلا ولا يحل بطلان
الزائد وهو التمسك الثاني ويصير في الاولى وهو الاخر عند المصنف كونه آخر ماله
انما كان مع ما ليس له ففكان كما لو اخرج مالك وما لا يملك فيسحق قوله لغيره وبطلان هذا
علاوة على ذلك ولو خلق حصص الشجرة خرج عن حد الانتفاع به فيه او انشأ
الجذع من حيث لا يتوقع بغيره الاخر ففكان الاقرب المصنفه للتأخرين ومنه
فيصالح الشجرة اقول بوجه لانه يخرج عن الانتفاع خرج عن حكمه وقفا
فحان بعده احوال الهبة قوله في ان كونه يلزم باقتصاص على رأي
اقول بوجه نقل ان شيئا في هذه المسألة فلهذا اقول بوجه انها تلزم الاقرب
كما ذكره المصنف وقال هو لا يشرع الثاني انها لا تلزم مطلقا والثالث انها تلزم
ان قصدوا التقرب قوله ولو قربت من عمر الشاكن فمات المالك لم يكن له ثمن

انما جبه قبل وفاته مطلقا على اي قول **قلت** فلا هو المستشهد وقال ابو علي بن الحسين
 ان كان ثلث تركه الميت لا يحيط ببقية الدار كان لو تركه اقل عليه وان وفيه يقين لم
 يمكن له ذلك **قلت** ولو قربت السكنى بالعمير طر البيوع على الاشكال **قلت**
 في الاشكال **قلت** في اصله جواز البيوع ولعدم المناكحة بين بقا السكنى على حالها وانما
 ما كان للار من رقبته ذلك الى المشتري بالعوض هو من مذهب ابن الحسين حيث قال
 فان شرط له مدة حياة الشكوف فلا يحتاج للسكن الى ان يراد دعتة ضرورة الى غير طابعها
 للسكن وشرط على ابتاع سكنى المشكون الى اجله ومن ان لا يحجب عن بيع الدار
 التي تعبد فيها المصلحة بالاقتران الجاهل وقت الانتفاع وهذا مذهبنا بل هذا
 المبلغ لان السكن اذا اراد المطلق بيعه مع سكنى المتحدة بالاقتران الممكنة لشقا
 مدينه على نهاية الاقتران كالمشقة مثلا بخلاف العتق فان غير معلوم النهاية
 في الصدقة والا قرب جواز الصدقة على الذي **قلت** قد مر الخلاف في ذلك
 في باب الوقف لانه نوع صدقة **قلت** في الهبة وهبه ما في الذمة لا بشرط
 فيه القبول ولا يصح لغيره على اي قول **قلت** المحقق اخبرني في الهبة التي
 لغير المديون لا يصح وقال الشيخ نعمه بن قال بن ادريس في اخذ المصنف في ما قبل
 خلافه **قلت** وكو وهب الموكف فان بيع ظهر البطالين وانما يمكن فلو اوب
 القياض الاقباض في صحة الاقباض حاله الرهن من دون اذن المتهن اشكال
قلت يتشأن ان القبض يحصل ولو كان من ماله فانه يكون بائنا
 فان شاع لم يحصل له الملك وان كل صحت الهبة **قلت** المراد بقوله فان
 شوعا ولي ان التقيا به حاله الرهن لان الاقباض جائز بل في اذن للرهن
 عرفت هذا فيقول على القول بالانتفاء ان نقل صحت الهبة لحصول القبض
 في السند ولو اوباه من ماله معتقدا انه لا حق له وكان له ما به ففي صحة التبرك
 اشكال **قلت** وجه الاشكال في حيث انما اراد من شيء ثابت في نفسه مع كونه
 مالا جائرا الشرف فحاج الى اداة ومن حيث عدم القصد الى ارباب منعه لاقتضاه
 انه لا ينبغي له **قلت** وكو وهب ما به يد المتهن صحت في قوله وكذا الوهب
 ولي الطفل ماله التبركية يدع ولو كان في مخصصا او مستفادا او مستفادا على
 اشكال انتفى الى تحديد قبض بخلاف ما في يد غيره **قلت** القبض بشرط

في صحة المقتضى الوحي كافي في هبة الطفل المولى عليه فان اوصى به في الطفل ماله
 لطفه فان يكون الماله في المولى او في غيره وذلك الغير اما ان يكون مقتضى ذلك
 لنفسه عند انصافه لا يفتقر لادامه كالمباح او يفتقر جازم كالتعدي ولا يكون
 مقتضى نفسه بل المالك الوكيل وهو ولي الطفل المالك الذي في يده المقتضى لا
 يفتقر الي تحديد مقتضى لا نه مقتضى في يده المتناجز عند الادامه لا يفتقر
 هبة ماله المعنوي لا يفتقر تحديد مقتضى لا نه مقتضى في يده وهو ماله المتناجز
 كذلك لا نه مقتضى في يده هبة ماله في يده المستعبر فيه اشكال متناجز في حقه
 ليس يفتقر لادامه ابطاله متى شاغري بحوي الوكيل الذي يده الموكلة كما اوصى به
 ما في يده فيصير ولا يفتقر الي تحديد مقتضى من كونه مقتضى في يده المستعبر لستفيع
 به لنفسه بحوي حوي المتناجز قل يده من تحديد مقتضى هبة ماله الذي في
 يده كونه يفتقر ولا يفتقر الي تحديد مقتضى لا نه لم يقتضه نفسه بل الموكلة في يده
 الموكلة في يده كما اوصى به ما في يده قل يفتقر الي مقتضى جديد في يده
 ولا يفتقر في يده الاضطرار على اشكال قولك انتا هبة ماله في يده
 قولك ولو مقتضى من دون اذن الشريك في اعتباره نظر اقول
 متا ما قلناه في الرهن او تصرف على زاي اقول يريده
 اذ انصرف الموهوب له في الهبة لم يكن للواهب الرجوع فيها ولا يصح ما في قول
 احدها من قول المصنف هو قول الشيخ في الرهن واسمها ان تصرف في هبة ما في
 الرجوع وادريس الباني قولك اني هبته ان كانا انصرف باخر اوجهها
 عن المقتضى من الرجوع وان عادت اليه وكذلك انصرف الذي تغير العين
 او تغير فيها حدنا كقولنا او جعل العشب رثا او باءا وان كان انصرف
 بغير ذلك كانا بالمستزاع طه ثم حجر العبد له هبة ثم انقل جاز الرجوع فيه
 وهو انما هو من كلام المصنف كما لو قال اذا انت هبته لم يكن للواهب الرجوع
 فيها فكذا انما انصرف الموهوب له فيها حدنا لم يكن للواهب الرجوع فيها الثالث
 قول سائر ابي الصلاح وهو جاز الرجوع في الهبة انت العينية باقية فلم يغير
 عنها فلو كان لا يفتقر لادامه الرجوع على ابي اقول قل

عدم اسعاض الرجوع الى الواهب اقول وجه القرب ان الهبة صلت مدك
 للواهب لو انتم فاق الرجوع فيها على خلاف الاصل خرج منه الواهب للذليل
 الدال عليه بقي الباقي عند رجائكم عموم النعم ولو جنى الاخرى الرجوع
 اقول يريد ولو جنى الواهب فالأقرب ان لوليه الرجوع مع المصلحة له في
 الرجوع لان حق الرجوع تثبت فيكون لوليه فعلة كما يرحق المحضون مع لغة
 المصلحة له فيه واذا باع الواهب بعد الاقراض بطل مع لزوم الهبة مع
 لامة على راي اقول قد بينا ان البيع لله تعالى لا يصح البيع
 قوله ولو انكر القبض صدق مع اليقين وان اعترف بالهبة ولو كان عقيب ذلك
 وهبته وملكته فقد كلف ان اعتقد راي مالك اقول عند مالك ان يبيع
 احد الفقهاء الا ان يصر ان الهبة لا يفتقر الى القبض فاذا قال الواهب وهبت لك
 هذه العينة ملكته اياها ولم يقبضه وامدعي الموهوب الا قبضه كان القول قوله
 الواهب مع يمينه فان اعتقد راي مالك فلا يلزم من ملك حصول القبض عند الموهوب
 الملك الهبة من دونه فلا يكون بين متافاه فتسمع ويكون القول قوله مع يمينه
 قوله ولا يلزم الهبة العرض من دون شرط ساعدا على راي اقول
 فلا قول لزيد بن ربيش وقال ابو الصلاح ان كانت هذه الادنى لا على وهي التي
 تدعى اليه الرغبة في العرض فان قبلها اؤتمت العرض عن الموهوب ولا يجوز التفرق فيها
 ولا يعرض عنها قال البيع لله تعالى الهبة فلا تارة اقام هبة لمزخرفة وهبة لمزخرفة
 وهبة لمن هو مثله وكما لا يفتقر الثوب عندنا فان تلف الموهوب
 انقلب قبل دفع المشتري وقبل الرجوع ففي التقين نظر اقول بن شاذان انما
 وهبة ليس له العرض ولم يحصل فكان محمولا عليه ومن ان دخل في ملكه تلف
 قبل رجوعه الى ملك الواهب فلا يضره لغيره بالملك قوله فان اوجبه فاقول
 مع التفتض ان اقل الامر من العرض قيمة الموهوب اقول لان العرض
 المشتري كان اقل فقد دفع اليه ما شرطه ولم يكن له الرجوع في الاصل وان
 كان الموهوب هو الاقل فلا يجب على الموهوب له دفع العرض كما ذكره الكتاب
 بالاموال المتع الا من الرجوع فاذا صح فاذا وجع فانما يشق مثل الرجوع فيه

او قيمته فلو لم يسه ولو ظهر استقصاؤها بعد ذلك في يد المتهرب فلا يعرب رجوعه
 على الذهب بما عزمه من القيمة فان رادف عن العوض او منعت عنه اولاً يرب
 لودهمه عيناً فبعضها للمتهرب وتلفعت في يده ثم ظهر كونهما متحققين لغير الواهب
 فاعزمه مثلها او قيمتها فالأقرب ان الواهب الرجوع على الواهب بما عزمه المستحق
 من عطفات القيمة ان يرضى العوض الواصل الي الواهب او كانت خالية عن العوض
 لأنه مغرور فله يستقر الضمان عليه لا شبيب بما مشرت لان الشبيب ضار وهو المخذ
 اقرب فكان لا ينظر راد الخان على العار اخبر الواهب فلو لم يسه ولو وهبه كصغيراً
 فصار حراً ثم عازلاً فله الرجوع على ان كان في العاصب واحد لظالمه اقول
 يرب لودهمه عيناً فبعضها للمتهرب وتلفعت في يده ثم ظهر كونهما متحققين في باب الحبيبان
 العاصب اذا عصب حراً هل عليه ام لا فيه احتمالان احدهما انه عليه لكونه مالاً ملك
 الاول وعنده الملك في يده والاخر انه لا يملك لان هذه العين قد كانت ملحوظة قبل
 ظهورها ثم للمصوب منه وجاز له ان يملكه فانه عازلاً فله الرجوع بيمينه ذلك العصب فيكون
 له بهذا الاشتغال مناسب على الاشتغال في العاصب ورجوع الواهب منه على
 احدا لا يتبين هو انه ان قلنا انه لا يملك الاول بيمينه فله الرجوع لبقا العين
 وعدم رجوعه من غير الاشتغال الاخر وهو انه ان قلنا بيمينه فله الرجوع وحده
 عليه فان رجوع الواهب له هو لو عاد الملك بعد زواله احتل الرجوع اقول
 هذا ان يرجع على جواز الرجوع مع التصرف فلو انتقل الملك عنه ثم عاد احتل
 الرجوع لان العين باقية عند المصوب له فكان له الرجوع واحتل عدله
 لشقوا حق الرجوع فلا انتقال فلا اشتغال الرجوع بالعود من حق الاقوال
 ولو قال البشير عليك كذا فقال له ان كان اقراراً ولو قال نعم ان كان اقراراً
 على راي اقول خالف ابن رجب في ذلك حيث تردد في حيث اقراراً اقول له قال
 يستعمل الاقرار في ذلك استجراً لا ظاهراً فيكون اقراراً اقول له قال
 على الف ان شاء الله فالأقرب عدم اللزوم اقول لا موقوف على الشا
 وفي المناهضة في باقي في كتاب الامان من الجزء الثاني من هذا الكتاب
 مستوفي ان شاء الله تعالى وهو لو قال انا قاتل زيد فله اقراراً لا مع

النصب والوجه الثبوتية في عدم الاقوال اقول **لـ** في الاول يكون بمعنى المعاني
 فانه اذا كان معناه جديدا لم يجعل يصح انفراد في الثاني يكون بمعنى المستقبل ويجعل
 في الاول الفعل فلا يكون اقرا او الوجه عند المصنف الثبوتية بينهما الامكان ارادة المستقبل
 في الاول ايضا والاصل بواو الدقة خصوصاً في صورة الفعل فلا يصر على الدم بحول اللفظ
 المحقق **لـ** ولو ادعى انه يتبع بالاحكام في وقت امكانه صدق من غير بين ولا دار
 اقول **لـ** يريد لو افتقر قول قول المراهق في دعوى البلوغ الى اليقين لزم اللزوم
 اليقين انما يتحقق مع حجة منه لو ثبت بلوغه فيتوقف عليه فلو ثبت بلوغه
 به لزم الدعوى **لـ** ولو ادعى انه ال عقله حال قراره لم يقبل الا بالبين ولو عرف
 له حال جنون فلا قرب شاع قوله اقول **لـ** لان ما ادعاه محض والاصل بواو
 الدقة مما اقر به فلا يثبت بالمحقق **لـ** المريض ويقبل اقراره ان بواو مطلقاً
 على اشكال اقول **لـ** يريد بقوله مطلقاً اي نحو امكان فهو او غير ممنوع على اشكال
 وكذا ان كان بالتمه صا حكاية وصية وهي لا تلتزم ومن عزم قوله عليه السلام اقرار
 على انهم جائز واطلاق الاحكام بالزوم او بامطلقاً **لـ** ولو اقر بدين
 ولا يثبت بالبينه اخر مثله مستغرق او اقرار الوارث به على اشكال يثبت الخاص
 اقول **لـ** وجه الاشكال في الوارث من حيث ان اقراره حكاية قراره وهو لا يكون
 نافذاً الا عليه في ذلك ومن حيث انه اقرار على العبر فان مالك الذي لا يفتقر
 بالبينه او باقرار المريض العادي من التمه يستحق التزك في دينه فلو قلنا قول الوارث
 وغيره على حق الغرم وهو غير مقبول عليه قوله **لـ** ولا يفتقر بين الاقرار للوارث
 وغيره على اقول **لـ** قد تقدم ذكر الخلاف في هذا فنحن **لـ** ولو اقر بدين فلا قرب
 اعتبار التمه وعدمها **لـ** وجه القرب في المقضي خروج الاقرار بالمال المقر
 من القلت هو التمه وهو موجود في الاقرار بالوارث فيثبت الحكم فيه فضا للعليه
 اقول **لـ** لو قيل بطل وتبع به وان لم يصدقه السيد كان وجهه **لـ** قد تقدم
 ذلك **لـ** وهو اقرار عليه بالجنابة فلا قرب تعود الاقرار السيد لا في القصاص
 لكونه اقراراً في دم العبد ولا حق له في نفسه بل يجب المالا انه اقرار في حق نفسه
 يكون نافذاً عليه قوله **لـ** ويتعلق بوقته لا في حق العبد لعل الارث فيصنع بالغيره

وان قصرنا على القولين اقول **س** يريد بذلك انه اذا حكمنا بتعلق المال بوقت ما يتعلق
بالنسبة الى السيد لا بحق العبد كما لو فرضنا ان قريبه ولم يملكه دار ثالثة فانه يملك القيمة
وان كانت فاضلة عن ارض الحثاية شواغلنا بانه ان السيد ادعى اعتبار الفداء يعقل باقل
الامور من قيمته وارض الحثاية على احد قولى الشيخ وقيل المصنف لو بادش الحثاية ولو زاد
على قيمة العبد الحثاية على القول الاخر للشيخ وذلك لان موت مولىه يقتضي وجوب الفداء
بالقيمة وانما يجب الزيادة لو ثبت قول السيد بان مولىه هو غير ناقصة حتى العبد هذه
من مشكلات الكتاب **س** ولو اقر ليبت مع وانتقل الى دثته ولو قال لا وارث
له الا هذا الزم التعليم اليه ان كان دثيا وفيه العبد نظر اقرب وجوب البحث في
وجه النظر ان فقد ثبت باقراره كونه للميت واقضى ان يكون لورثته فقولنا انما
وارث له الا هذا لا ينقل في حق غيره لو كان من ابيه للقيمة اقرارا لكان قوله
هذا للميت فلا وارث له الا هذا يجزى محري قوله هذا له والاقرىب عند المصنف
وجوب البحث لاحتمال وارث غيره فلو اقر بالتسليم اليه لكانت خصيصة المال
النسبة بخلاف الدين لانه لا يتعين حضوره في المقبول **س** ولو اقر ليبت فلا
وغيره الى وصية اصبر اليه الى قوله وان عرلة اليه شئ من متاع الحثاية
عليه او المعاملة له فالاقرب لزوم والعا المبتطل اقول **س** لا توار
مقتبة بالمبتطل فيعبد بالمبتطل اقراره على نفسه وتعمل على الصريح ولا يلتفت اليه
في دعوى المبتطل **س** ولو اطلق قالوجه الصحة وقوله على المحقق
يؤيد اقرار المحل اطلاق بمعنى انما يعجز اليه شئ من متاع الحثاية فلو جده
الاقرار وحمله على الصحة لان الاصل عدم دخول اللغو في كلام العاقل ولا اصل
صحة الاقرار **س** ولو انكر المقر له بعد فداءه لم يبرأ من بيعه بل يبقى على
الرقبة المحملة لانه لا يملك المحقق الحرية من ادعائها العبد اقول **س** القائل بانه
يعتق الشيخ ابو جعفر الطوسي صحة انك والمصنف اختار انه ينبغي على الرقبة المحمولة
المالك كما لو اقر لزيد بالغا نكر المقر له فانه لا يخرج عن حكمه ولو كان غايه على الباب
انه محمول المالك لمحتل ان يقال ان ادعى العبد الحرية خصه كذا نكر اذ قد ادعى
شئ لم يبارعه احد فيه فتقضى له بدعواه وهي الحرية فكان حراً **س**

ولو اقر بحرية عبد في يد غيره لم يقبل فان اشتراه صح تعديله على قول صاحب اليد الأقرب
انه قد ايقظ فيه بيع في طرفي الآخر فلا يثبت فيه خيار الخلع والشرط والمجوز بالثب
اليه المشتري كما لا يثبت في بيع من يفتحق على المشتري الى غيره . . . اقرار الخیر
لا يثبت على غيره ولو اقر لثان بحرية عبد في غيره لم يفتقر حق ذلك الغير فان
اشتراه صح الش لا يثبت صحة حريته وكان ذلك الاقرار بالحريه باطلا فصح بوجه
لا يقال كقولهم له شره وقد اقر بحريته فاشى باعقاده بشر المحض صحت
باطلا لان قولنا انما هو شره تعديله على قول صاحب اليد انه معطلة واليد تعني
بالمالكه واقرار المشتري في حقه غير مقبول فلا يكون مانعا من صحة بوجه
والحق ان يقال هو بيع بالثب الى البائع لعدم تقوون اقرار المقر في ذمة باقي حق
المشتري فانه اقتصد الصل لا اشترا لانه يقول غير مملوك وشره برعه باطل فثبت
لما حق البيع بالثب الى البائع دون المشتري فليس للمشتري خيار الخلع والشرط ولا يجوز
لانما البيع الصحيح وهو معترف بطلانه ولا لا للبائع عليه نكاح الحق ولا المشتري
لعدم ما اشتراه المعترف فاد اعانت العبد على المشتري ان ياتخذ من تركه اقل الامر من
الشر ومقدار التفر لانه عليه ولا للبائع برعه المشتري فثبت حقه برعه بملوكه له وقد حصل
اليه من ماله مقدار التفر غير حق فلا منافاة من ذلك لا غير ان البائع له مجموع التركة وهو
يكره ان ادعى التفر المنتفع عليه مقدار التفر فان بقي شيء بعد التفر كان وقفا لانه
مجهول المالك . . . ولو قال عصبة شيئا وفجره بالخروج والخروج قبل مع كفر المقلد
وع الاصل ان لا يقال قولك يتناسل ان كلاهما في من حرمه عن مملوك للملك
ولا يجوز فيه العصب لان معناه الاشتغال على ملك الغير فلو انا فهو يثبت على
الملك هو غير متحقق هنا . . . ولو انتفع من التفر حشر حتى يس وقيل يحصل
ناحل في خلاف المدعى اقول لا . . . القابل بذلك هو المصح رحمه الله فانه قال اذا لم يشر
بالغير يجعل ناكلا في خلاف المقر له ويثبت ما يدعيه . . . ولو قال ما لجزيل او حشر
عظيم او نفيس او عظيم جدا وعظيم قليل تفصيل بالقليل ايضا ولو قال كثير
قليل يكون تفصيل الاقرب للمعاولة اقول لا . . . القابل بذلك هو الشيخ رحمه الله ذكر
ذلك في الخلق والبسوط وتبعه ابن الراج في ذلك قال ان ادري شيئا وانما تقدم من

قوله جزيل او ما شبه ذلك وهو الاقرب عند المصنف لانه اقرب من قولهم ان
 اليه طيار الاقرب الى الان بالجهول وقوله الشيخ انه في الذم على ذلك يكون كذلك ههنا
 لا حصر من الذم بالنص فيخصص بالجهول قوله ولو قال اكثر من اقل الى قوله
 ولو اقرب اليها او المنفعة او العدم وكان اقل في القدر والعلم وان يقول الذي اعني
 من العيني والخالل اكثر من المعلوم او انفع في التمتع نظر قوله **فما من حزن** قال مجازا
 والاصل الحقيقة ومثل المرجع في حكمه المتصل من الممثل ان قصده هو **لو قال**
لي عليك الف دينار فقال كعلي اكثر من ذلك لانه الف دينار ولو قيل اكثر فلو قيل اوجب
 حظه لو دخل فلا يقرب عدم القول لان قوله كعلي اكثر من ذلك اعتراف بما ادعاه وزياد
 فيثب المدعي باعتزافه ولا يقبل بخلافه وما عدل اليه من التقدير بخلافه لا اعترف به فلا
 يكون مقبولا **فولس** ولو قيل للمفرد بدينه نصا الزمة درهم ونصيب على الغير فيقول
 عشرون **اقول** القليل يلزم العشرين **الشيخ** بقوله الله في المشروط والمطلوب قال الحسن
 عدي بن حصيب جعل الميراث عشرون **فولس** ولو جاز له جزو درهم ويرجع في تقديره اليه
 والتقدير جزو درهم وكذا لثايله عشره وقيل يلزمه ما به **اقول** القليل يلزم المايله
 هو الشيخ ذكره في الكتابين المتأخرين **قال** لان حكمه مفرد يجر بعده الميراث
 وابن ادريس قال يرجع في هذه الناحية الى المقابلة اقرار بجهول اللفظ بمقتضى
 والحاصل براءة الزمة **فولس** ولو قال كذا كذا او قيل يلزمه مع النصيب لعشر
اقول هذا قول النبي **قال** الله **قال** لان اقل عدد كذا ينصب بعينه الميراث
 ولو لم يضاف الي قوله وقيل يلزمه احد وعشرون **اقول** **فولس** اذا هو كذا
 بالعطف ونصب الدرهم فقال كذا وكذا درهما بالنصب قال الشيخ رحمه الله في
 الكتابين يلزمه احد وعشرون درهما لان اقل عدد ين عطف احدهما على الاخر وانصب
 بعدها الميراث احد وعشرون **فولس** ولو قال الف فله درهم الى قوله الف فله
 درهم فالجواب دام على اشكال **اقول** **فولس** مشاه انه اقرب من ان يعنى لالف والمايله
 ثم يذكر الميراث بعدها اعني الدرهم فيكون ميراث الجميع ومن احتال كونه بمقتضى الجملة لان
 اعني الثالث فتبقى لالف على الجملة فيقبل بنفسه فيقول **فولس** ولو قال درهم
 فالاقرب حل النصف على السابق **اقول** **فولس** لان التعادف ذلك فيحل عليه فصالة

مطلب بنفسه لا يبعد قيل اذا بقي من الاشياء شي ولم يبق شي احتمل بطلان التفسير
 او الاشتقاق قولك بعون ايجوز ان الاشتقاق المتفصل وهو الاشتقاق عن
 البعض فاذا قال له على الفاعل دورها كانت لا تقبل قوله فيقبل تفسيره ما يلي بعد
 اخراج الهمزة شي يصح ذلك فاذا افسره بذلك قبل نفسه وان فسر ما استغرق الهم
 فيمنع كالمحبة حنطة قال ان الحنطة بطلان الاشتقاق قال المصنف في المنهاج انه
 يبطل التفسير وبطلان التفسير في بطلان الاشتقاق ما يصح بطلانه وحمل كلامه
 من القولين في هذا الكتاب محتملا اما بطلان الاشتقاق فانه مستغرق لما عليه الاشتقاق
 المستغرق باطلان لما صحته وبطلان التفسير فانه الاصل صحة الاحوال والاشتقاق
 والحكم يصح ان يعتمد على بطلان التفسير في بطلان غيره قوله ولو قال له درهم
 الا درهم فقل ان حكمه يعود الى الاخير بطلان الاصح وليس بمحتمل قوله فله
 المحكي هو فضل التبرع فانه قال في المشروط ان الله قال له درهم ودوره الادرها
 فعلى ما ذهب اليه ان الاشتقاق اذا تعقبت حركتها معطوفا بعضها على بعض قالوا
 فانه يرجع الى الجميع بحيث ان يقول التبرع ويكون ان درهم فله درهم فله درهم
 وهو درهم لا يجوز ان يثنى فيهما من درهم وثنعه ان درهم فله درهم فله درهم
 وهو قال ان التبرع اذا كان يبرع امرؤ عطف كاشا عنه الى الجمله الواحد فهو كذا اذا
 بال لانه يلحق به ان الادرها والمصنف في ذلك اما اولاً فانه الاشتقاق يرجع الى
 الجمله الاخير ويكون الاشتقاق مستغرقا في بطلان اما ثانياً فانه على تقدير
 كون مجموعها التبرع فانه هو الاصح لان المعنى على اشتقاق كل واحد من الهم
 وضمنه فكان لا يدخله الاشتقاق كما لو قال جازي يله درهم الا زيداً فانه يكون
 شاملاً لغيره من الذين الا زيداً فانه يصح قوله ولو قال له ثلاث لادن فله
 درهم ودورها محتمل فلو بطلان الاخير والجميع اقوال اما احتمال بطلان
 التفسير هو الاحتمال القوي فله ان اشتقاق الاول والثاني غير مستغرق في
 اشتقاقا صحيحا وانما حصل الاشتقاق بالاحير فيكون اشتقاقا باطلا
 واحتمل بطلان الجميع فانه لا يغير ايضاً غير مستغرق بانفردا فهو كذا والاول
 بالادس طوا اما المستغرق للجميع فيكون اشتقاق الجميع باطلا قوله

ولو اقر لاحدهما بشئ الاخر معطوف في احدهما بالنصف ولستشأ من الاخر قلنا في
 الخطاف ثلثه لثالث الاخر اقول **قوله** كما اذا قال لزيد عشرة ونصف ما لم يرد
 ولعمري عشرة الا نصف ما لزيد قلنا زيدا ولعمري عشرة في الاصل في لزيد عشرة
 عشر المربع شئ بعينه شيا فاد اجب في صلوات من عشرة بعد ثمانية اربع شئ في شئ
 اعطى في لزيد ولعمري اربعة لثالث عشرة الا نصف ما لزيد في عشرة الا عشرة
 وذلك اربعة قوله **قوله** ولو قال لزيد هذا الدرهم لزيد او درهمين لزيد او درهمين لزيد
 المعين في درهم الدرهمين اقول **قوله** اما الزوم المعين فله عدم المناقاة
 بين الدرهم المطلق والمعين في الاصل بوجه الدية في غير صلوات المعين في المناقاة
 الدرهمين في اقران الاقرار بالمطلق يقتضي برائة على من كان وبالمعين يقتضي
 عدم برائة الابن والمقر به متخاير في لزومه لا شيان لان اضرابه عن احدهما بعد
 اغترافه غير مشروع **قوله** وكذا عصبة من يد بل عمره على اشكال
 اقول **قوله** يريد لزيد عصبة لزيد اذا قال عصبة هذا الشئ من يد بل
 من عمره على اشكال ان كان المقول يصرح لاحد المالكين قوله يكون ضمنا
 لعمره ومن كون العصب يقتضي ملكية المصوب منه فيكون عنى له
 قوله هذا الذي يدل لعمره فيصير لعمره هناك كما يصير له هناك **قوله** لزيد
 هذا الزيد وعصبة من عمره فانه يقتضي لعمره على اشكال اقول **قوله** الفرق بين
 هذه قولك ان صرح بالملك لزيد واقر لعمره باليد باقراره بالعصبة منه وهناك
 لم يصرح لاحد بالملك بل اقر لعمره باليد باقراره بالملك لزيد فانه في قوله
 من حيث ان اليد يقتضي الملكية كانه اقر لزيد بالملك ثم اقر له بالمصوب من ذلك
 يوجب الخوم لعمره من حيث ان اقراره بالعصبة يقتضي فيه تصرع بكونه
 مالك لما اقره بالملك لزيد **قوله** ولو قال عصبة من زيد وملكه لعمره
 لزيد الوضع الي زيد ولا يعرف لعمره **قوله** في هذا الصان اقول **قوله** لكن
 اقراره الاول تشييب في التلازمة على صاحب الملكين الشارع اوجب دفع
 ذلك الي المقلد او لا قوله فمكان قوله شيئا فان دفعه على المالك فمكان شيئا
 قوله **قوله** لزيد وعصبة من عمره فانه يلزمه دفعه الي زيد فيقوم

لعدم على اشكال اقول الوجه للاشكال من حيث انه لم يصرح لعدم بالمعية ولم
 ينسب العصبية الى نفسه فكان اقراره في حق الغير وذلك لا يقتضي العيان ولا ينبغي
 زيد لها من غير ولا يرد على كونها ملكا للغير فجاز ان يكون في يد الحق اجرة وشبهها
 العصبية من دون الملك من دلالة ظاهرة على تلك الخصوصية فكان اقراره هو الذي
 بل العمود قوله ولو قل له فله الدار ثلثها او ربعها فيه اشكال اقول
 مشأه وورد بدل العصبية ومنه يجوز بعد الاعتراف فلا يقل قوله
 ولو قال على الف من ثمن سبع وشكت ثم قال لم اقبضه لاحتمل القول ان شعيع الاتصال
 او التصديق والزم اقول يريد انه اذا قال له الف من ثمن سبع فان قلنا
 فيه ذلك مع الاتصال لو صدق قوله على كونه من ثمن السبع احتمل فيه وجهان
 أحدهما قبول قوله في عدم القبض للسبع لان الاصل عدم القبض الاخر اللزوم لا يغير فيه
 باستحقاق الاقبضه فكان القول المطالب بها قوله ولو قل على الف من ثمن
 عريان سلمت احتمل اللزوم محله وحدث فلم الجدا اقول الفرق بين
 هذه والتي قبلها ان التي قبلها اقرب بان عنك الفاقبضها البيع ولم يدع عدم القبض وقت
 الاقوال بعد ثبوت ذلك في عدم ادعي انه لم يقبض السبع وهذا ما اعترف بالالف
 ثمن العبد الذي لم يقبض وهذا يحتمل لزوم الف محله لان كلامه يقضي اقرار
 والدعوى في قبيل اقراره ولا يثبت دعواه الا في شرعية احتمل اللزوم بعد تعليم
 العبد لان الكلام كالملة الواحدة لا يقيم الا باخره قوله ولو قال الف من ثمن
 او يوق او ناقصة لم يقبل مع الاتصال مع الاتصال اشكال اقول وجه
 الاشكال بان تقدم من كونه اقراره او دعوى يثبت الاقرار دون الدعوى وهو اختيار
 ابن الجبلة وادريش واحد قوي الشك كس ولو قال ادعني بانه فله ثمنها
 او ثمنها بانه فلم احداهما قبل مع الاتصال على اشكال اقول وجه الاشكال من
 حيث ان لمقرها وديعة وفرضا ولا يكون الوديعة وديعة الا يقبضها وكذا
 الغرض فيكون قوله لم اقبض اشكال لما اقرته فلا يقل من استعمال او دعوى او
 الغرض في ايجاب الوديعة والقرض ولا صالة براءة الذمة فلو اقر بالبيع
 وقبض الثمن انكر ادعي الامتداد فبما للعانة من غير قبض فالأقرب شاع دعواه

فيحلف المشتري اقول وجه القرب انه ادعى ما جرت العادة به مع افتضاده باحالة
علم القضاة فيكون مقبولا فتوقف وهل حكم المرأة في اقرارها بالولد حكم الرجل نظر
اقول بقتان انه اقرار بالولد فيثبت عموم الدليل الدال على تقوى الاقرار به
ومن ان يثبت بشتب العتيق روى عن علي عليه السلام في الاصل خرج منه اقرار الرجل
بالولد الصغرى بالاجماع تبقى باعلاء متقيا بالاصل فالحسد والقرب اشتراط
التصديق في الكثير الحافل اقول اقرب المذهب هذا المصنف انه لا يثبت
ثبت الولد الكثير الحافل بمورد اقراره بليته وانه التصديق بخلاف الصغير
او الكثير المجنون وهو احد قولي الحق ذلك في المسبوق واختاره ابن ادريس وهو قول
ابن الجعد قال في القربا اذا اقرار الانسان بولد الحق به شكا ان اقراره صحيح ومرد
وتوانا سواء صدقة الولد او كذبة ووجه قريب الاول انه اقراره في حق غيره
بغير تبين تصديقه او بليته عادله كالاقرار بغيره ايتسبب غير الولد وان
ثبوت الشك على طرف الاصل قوله ولو اقر بموت ولد احلى اشبهه الى قوله
ولم يعرفه مات فالأقرب الفرقة اقول وجه القربا انه لم يشك له بعد
موته قد تعدد العلم بخصوصية المورث وكل من شك له الفرقة على ما ورد في
اية الهدي عليه السلام وهو يقبل تبين الوارث اشكال اقول في المسألة
الحالها وادعى الوارث العلم للمقرب وجبته هل يقبل تعيينه فيه اشكال يتنازع
انه عام فظلم المورث فكان تعيينه مقبولا كما يقبل تعيين المورث في زمانه اقر على
غيره فلا ينفذ فلو كان المقر العمد اقراره بالاخ فان صدقة الاخ
فانكره للولد وان كذبه فالتركة للاخ ويخرج العمد التركة للولد ان يقر
ولا تباين اشكال اقول وجه الاشكال انه عدم المناهضة بين المقر لباي اخ الاقرار
بالولادة فيكون يكون صادقا فيها ولا فرق بين ان اقراره بالاخ او لا مع جهالة
تعيين الولد ثبت في انوار التركة على الولد فيكون ضلعا فلو اقرت
الزوجة الاخى بولد فاصدقها الاخى فالل للولد اقول يريد بالمال ما
من نصيب الزوجة اعني المصححة الا ان قال قوله ولو اقر بطلقة لم يثبت
اليه على اشكال اقول يريد اذا اقراره بربع فهو ان على التعاقب ثم اقر بثلث

المشقة اليه على الحال بالشخص فان تروخ غير الغير علم الامم من المشقة اخرى
 من ان مع ومن امكان كذبه في زوجه غير ما قد اعترف لها بالزوجيه فيكون
 ما قد اتي حققت في عدم لها ربع الحصة قوله لو اقر الاخ من الاربع باح من
 من الام اعطاه الشدة من فان اقر الاخ من الام باخوين منها وصدقة الاقول يشتم الاخ
 من الام اليها ثلث الشدة من هذا ما بالشوية وبثقي معه السلطان يشتم اليها الاخ
 من الاب مستحكا اخر وتتم ان يشتم الاخ من الام الظاهر ويرجع كل منهم على الاخ
 من الاب ثلث الشدة من اقولك اما كونه يرفع ثلث الشدة من اليها بالشوية فلهذا
 بحسب عليه ان يرفع ما فضل من نصيبه وهو ثلث الشدة واما احتمال دفع الثلث لظان
 ثلث الزكيات اقر الاخ من الام بنحو بالشوية وقد حصل منه ثلثه بدينه بغيره
 بالشوية لان نسبته الى الميت كسبته كل واحد من الاخوين اليه فليس له الا حصة
 ما هو مشترك بينهم بالشوية بشي رايد على كل من الاخوين قوله والا فلهذا اقولك
 ما من المثل التي يقتضي ان يرفع ما مراد لوليان واحد عن اثنين احدهما صغيرا
 والكلف باقر اخر الميت وقف نصف التركة للمفقير ودفع الباقي الى المقررة ثلثا
 يتبعها فاذ بلغ الصغير فان اقر الاخ رفع اليه ثلث النصف وان اقره انت غريمك
 على النصف واطقت قبل كبره مقلد نصف النصف ثلثا لغريم فان كان الحاكم قد قسم
 النصف فافرد منه ثلثه للاثاق كان ذلك للثلاث المقررة لا اعتبارا من اخيه له به
 وانصار حقة فيه وان لم يفرز الحاكم كان النصف باجموعه موقوف حتى يفرز ثلثا
 وبقي ثلثه لا غير كان المقر ثلثا ثلثا بغيره كونه شريكا في النصف بثلثه بغير
 اخيه المقر وثلثا بغيره وبين اخيه ثلثا من اخيهما لكانت ثلثا في كل واحد
 قوله ولو اقر واحد الولدين باقر والآخر الثاني ثم مات للمكر عن اخيه موقوف الا
 ثلث نصيب العم فتمثل العم لكن ياخذ من تركه الميت ما فضل عن
 نصيبه اقولك وجه ثلث الشدة انه قد شهد له شاهدا ان بالثب
 ذكر ان عدلان فثبت نسبه ومن حيث ان شاهدا على الاب فثبت نسبه
 فلا تنزع ذلك وانما يكون ذلك ما ضيق على المقر وجهه انه اقر على نفسه
 لا من جهة الشهادة احكام الوصايا قوله وبعد لا يبطال وان

من

قرب

رأي اقول لا يريد
 كان قبل القبض لم يتطل الوصية لان ذلك الموصي الوصي الوعد بالوصية والقبض
 فلا يزول ملكه عنه بمجرد الرد وقال الشيخ في المشقة يتطل الوصية للرد قبل القبض
 قوله ويجوز رد راس العبد اشكال يستلزم بطلان افادة فيبطل الرد او الوصية
 اقول ان اوصلي بعبد له فرد راسه احتمل بطلان الرد لانه لا يصح افاده بالتقل
 فيبطل الرد واذا بطل الرد صح الوصية فيبطل بطلان الوصية اما ولا فانه
 قبل بلع الراس هو لا يصح افاده ايضا بالقبض فيبطل الوصية ولو لم ياتيا فلك
 الراس يعبر به عن الجاه فكذا الراس رد العبد فيصح الرد ويتطل الوصية
 ولا تنكفي الكتابة بدون الكتابة او اللفظ وان عمل الورقة فيها على رأي اقول
 يريد ان يكتفي في الوصية بمجرد الكتابة بتبدون الكتابة الدالة على قصد الوصية
 للحاجز عن النطق او النطق للقادر عليه وهو قول ابن ادريس قال الشيخ في النهاية
 او لو جرد وصية بخط المنيب لم يكن اشهد عليها ولا اقربها فان الودعة بالخيار
 بين الفعل بها وبين ردها واسطفاها فان عمل الراس في ذلك من العمل بحججها وادله
 ولو قال هذه وصية فاشهدوا علي عاقرها لم يجز حتى يشهدوا عليه فانه لا يفرق
 به فلا انقضاء له مع فسخه فقال له الموصي قد عرفت ما فيه فاشهد علي به فالا فم
 العتيد اقول ان قوله الموصي قد عرفت ما فيها فاشهد علي بذلك كالمو
 قال وصيت بما في هذا من الخصال قال ابا حنيفة قال ولو لم يقرأ الوصية على
 الشهود وطواها ثم قال اشهدوا علي ما تصفتم فكتبوا احازق الشهادته ولا طوع
 عليها وقالوا اشهدوا علي بما فيها فطوعوا ليعطيه جاز لم ان يشهدوا عليه فافها
 قوله وهل القول كاشف عن انتقال الملك الى الموصي بعد الموت او عيب فيه
 اشكال اقول ان مقتضى ذكر المصنف في الاشكال لكن في هذه المدة خلافت
 تذكره ومبرها في الاشكال قال الشيخ في المشقة او انما الموصي حتى ينتقل الملك الى
 الموصي له قبل فيه قولان احدهما ينتقل بشرط طيف وفاة الموصي فيقبل الموصي له
 فاذا وجدنا شرطان انتقال الملك عقيب القول الباقي انه من الموصي ان قبل الوصية
 تبين ان قد انتقل الملك اليه بوفاة وان لم يقبل يلقا ان الملك ينتقل
 اليه الورقة بوفاة وقبل فيه قول ثالث وهو ان الملك ينتقل الى الموصي له

بلا مائة

بوفاة الموصي مثل الميراث ويدخل في ملك الورثة بوفاة فان قيل ذلك مستقر عليه
 عليه وان رد انتقل عن علي ورثته وهذا قول ضعيف لا يفرغ عليه بل لا بد ثم
 ذكر بعد ذلك ما يدل على خلاف ما اختاره فقال لا يحوي ان يقال ان الموصي به ينقل
 الى ملك الموصي له بوفاة الموصي وقيل انه يشترط الموت ونقول الموصي له وقيل ايضا
 انه تراخي فان قيل علم انه انتقل بالموت اليه فان رد علم انه بالموت انتقل الى الورثة
 وعلى ما قلناه لو اهل هلال ثم قال وقيل ان الموصي قد اوصى له بخارية ولم ينقل
 للموصي له بعد الوفاة فطرقها وعلى الغزالي الحيزين لا يلزمه وان اردت جعل القول
 جاز من السبب فقال الذي يقوي به نفى انه لا ينتقل بالموت بل بانضمام القول بان
 الخيل قال فان كتب العبد موت السيد وقيل قبول الموصي له به اياه كان ما كتبه
 ما جازاه فقام جعل التملك بموت الموت ويكون القول كاشفا والمصنف اجاب انه كاشف
 به واستدل عليه بان ذكره في الكتاب قوله ولو مات الموصي له قبل القول بالور
 فان قيل وانتم ملك الجارية والولد عنق عليا ان كان من يتعق عليه علي الثاني على قول
 ابي ابي اسلم فاما التفرعات على ان القول هل هو كاشف عن حضور ملك الموصي
 له الموصي به عند موت الموصي او جز من السبب المملك هو انه اذا زوج صاحب
 الجارية جارية من اخر ثم اوصى له الزوج ما جازاه الزوج بعد موت الموصي ثم
 مات الموصي له ايضا قبل قوله وقوله فقيل وارث الوصية بالجارية فعلى الثاني
 وهو ان القول جز من السبب فملك وارث الموصي له الجارية لان القول الذي هو
 جز من السبب حصل بعد موت الموصي له فلم تكن الجارية قد دخلت في ملكه قبل
 كون الجارية ملكا لورثته لما اولد قبل قول الموصي له ان الولد كالجارية ينتقل بالملك
 في البيع والهبة والرهنية كمن اولد ايضا تابعا لاحقه ملكه الموصي له بالجارية
 كما يمكن ان يثبت عليه عتق والانتفاء له عليه وعلى القول
 الاخر انه لا يثبت الام يكون دقا الحق لان الجارية انتقلت اليه بوفاة الموصي
 ثم انتقلت للجارية وصارها اليه ورثته الموصي له بجميع الوصية والوصية والقول
 الذي هو جز من السبب الناقل وهو متاخر عن حمل ذلك ينتقل المملك ان
 على القول الجواز على الاول وهو ان القول كاشف عن الملك يكون من الجارية

الجارية قبل انقلبت الي الموصي له بصفة الموصي ويكون ولدها حراً وله أم ولد فيجب انقلبت اليها
 وان الموصي له الذي قبل الوصية ان كان من محبة الولد كالأخ والعمة والعلم ان هذا حكم
 الحاكمي على تقدير ان يكون ولد الزوج من الجارية وقالوا لا هلكا اذا تزوجها ومن طار فيه الاولاد
 اما ان لم يتزوجا ذلك فان الولد ينفذ حراً كحاشيته ويستطاع هذا التفرع قولاً فلا ينفذ وصية
 الصبي وان كان بمجرأه المعروف وغيره على رأي أقول حسب قد سبق حكم الخلاف في هذه المسألة
 قولاً ولو جرح الموصي نعت عاقبة هلك كما في اوصي لم قبل بالقبول مع يتقرب منه كان وجه
 أقول حسب المنعور عند أصحابنا انه اذا جرح نعت عاقبة هلك كما في اوصي كانت وصية مردودة
 ذهب اليه الشيخ الشافعي وابو الصلاح وراي الزوج وطل اراد ان كان عظم فاقب عليه
 صحته وصية وهو اختيار المصنف في الكتاب لكنه لم يصرح بذلك بل قال لو قبل بذلك
 كان وجهاً قولاً فيقول الرواية على عدم استقرار الحيوة على انقال أقول حسب
 جواب عن اشتداد الاستدلال بالغايلون بعدم صحة الوصية وهو ما رواه ابو
 ولا وهو الصادق عليه السلام قال وان كان اوصي بوصية بعد ما عتق في نكاح من جرحه لم يضر
 لعله قوت لم يخرجه وصية وتقرر الجواب ان الرواية محمولة على عدم استقراره على انقال
 بتنازع عموم الرواية الدالة على بطلان الوصية والاصل اجرا العلم على عموم ما لم يثبت المخصص
 بدليل يقضي بطلان الوصية من عموم وجوب العمل بالوصية لقوله تعالى من ذل ما نفع
 فاما انه على الذي يندلج يقضي وجوب العمل بكل وصية ولو اوصي للعبد لم يبع فان
 ملك في القود انقال أقول حسب من بطلان وصية العبد فلا يتخير المحكم بتقدير
 الضيق ومن اوصى بوصية تصرف بعد الموت فقد بطلت بطلان وصية لزمان الحرية
 فتعفى وصية مولاه وتنفذ وصية الكافر الا عجز او خسر في ذلك في الذي انقال أقول
 وجه الاشتغال من ان تصرفه فان جرح المحكم بنقض الوصية فيه من كثر ما لا يملك الموصي
 والموصي له فجار قله الوصية كما يجوز قله بالبيع والهبة قولاً ولو قال العبد في عتقه لم
 قت خلا في لانه فالأقرب الصحة أقول حسب لان المانع من صحة وصية العبد كونه
 تصرف في مال السيد فادعاه على ذلك في عتقه الحرية صحته لعدم وجوب العمل بالوصية
 الشا لم يعمد عارضة وجوب المانع قولاً وتصح العمل بالوصية بان تأتي به لا قبل من عتقه
 او لا كثر من العمل بخله فامر زوج اوصي ولو كان بينهما ذان زوج اوصي لم يبيع لهما

العلم بوجود وقت الوصية ويشترط انفصاله حيا ولو وضعه ميتا لم يملك الوصية ولو
 مات بعد انفصاله حيا صحت وكانت لو دثته ويتوقف اعتبار القبول هنا على اشكال الاول
 قد تقدم ان الوصية ان كانت لم تكن اعتبار قبوله كالموصية للمصالح العامة مثل
 المدارس لا يعتبر القبول عند هذا الموضع عفت انفصاله حيا فلم يكن اعتبار قبوله ضمن
 الوصية ويتوقف اعتبار القبول هنا على اعتبار القبول هنا أيضا فيقبل الوارث
 كما لو ادعى من عتق له ولم يوافق قبل القبول فان وارثة يقوم مقامه في القبول قوله
 ولورد الوارث للمصلحة فالأقرب بطلان الوصية اقول لو ادعى لطفيل وورثه
 لمصلحة كما لو ادعى لهما الكبير الخارج عن التقسيم ولا يرغب في ثرايه فالأقرب بطلان الوصية
 وصحة الردان رد بعد الموت لانه صدر من وليه لمصلحة فكان كما لو صدر من الوارث
 بالخاصة اقول له وهل الف المتحد ينف الوفاة والرد تابع او للموصي له اشكال
 اقول وجه الاشكال مبني على ما تقدم وهو انه ان قلنا بان انتقال الموصي له
 بمجرد الوفاة انتقالا غير مشروط كان النهاية لانه على ما مضى فان قلنا بالقبول كاشف
 عن الملك فادد تبعا انه لم يكن ملكا فيبيع العقب للموتة فيكون للوارث
 كما ان الاصل له قوله ولا يصح لموت الاجنبي ولا لموت ولا لام ولله ولا لمكانة
 المشروط على اشكال اقول ميت الاشكال في حيث انه رق اجنبي فلا يصح الوصية
 له كما لا يصح لموت غيره اذا كان قنوا من انه يملك وينقطع نفقته للموت عند تجارته الوصية
 له كما يجوز ان يكتب بالبيع وغيره بخلاف الفقهاء ان البيع في الميتة يجوز الوصية فاجد
 وانتهى صحت له قوله قال لان الوصية للوارث عندنا بقية هذا التعليل يعطى كون
 الوصية له وصية لولاه وان كان الامر كذلك جلت ان يوصي لاجنبي وصايته
 لان الوصية للاجنبي صح وذل كما طارنا فلو لم يوافق الوارث في ذلك لم
 ولو ادعى المطلق البعض صحته يشبه التحريم في الوصية للموت الماشكال اقول
 من حيث انه يملك وصية لموت من محمد ان الوصية لمن هو بصفة تصح بصفة
 من الحرية ويبطل في الباقي قوله ويصح للوارث لاجل الوصي بدوره وسكانته وام
 ولله ثم تغيب الوصية بعد خروجه من الثلث فان كان نقدر رقبته عتق ولا يفي له ملك
 الوصية للورثة وان كانت فيك لعل عتق واعطى الفاضل وان كانت الكثر في الورثة
 في الفاضل وان بلغت الضيق على راي اقول له فلعل قول السج في الملك وصيته مطلق

القول بأنه إذا وصي العبد نفسه وصية الوصية وقوم العبد اعتق أو أكل من ثمنه أو من المثلث
 وإن كان ثمنه أكثر من المثلث أو في العبد في فضل المورثه ولم يعتبر الضعفة فثمة
 ابن دبريش وقال في النهاية إذا وصي الأديان مثل ملك العبد بنظره فثمة غلوه
 فإن كانت ثمنه أقل من المثلث اعتق وأعطى الباقي وإن كانت مثله ليس له شيء لأجله
 وإن كانت ثمنه المثلث عقداً للمثلث أو الرنح أو المثلث اعتق بمقدار ذلك لم يمتص
 في الثاني لو رثته وإن كانت ثمنه على الضعف من ثمنه كانت الوصية باطلة وقوله
 قال في المغنعة وابن البراج في كتابيه قولهم وفي العبد أشكال أقول ليس يريد
 بذلك إذا وصي العبد بشيء معين غير شائع من التركة ففي ثمة هذه الوصية أشكال
 يستأنس إطلاق الأصحاب الحكم بتقويم ما وصي به العبد وحرف ذلك في ثمة من غير
 تفصيل إلى العبد غير ما دلل الأصل الجواز للعموم وجوب العمل بالوصية مطلقاً
 ومن كونه الوصي بما قصد شيئاً معتاداً هو تلك العبد العبد هو لا على أشكال
 لها وتبدل الوصية فكل ما هو معتاد فلو لم يرد ولو قصد صرفاً فكل ما هو
 فالأقرب الجواز أقول **بريد** إذا وصي بشيء للداية وقصد صرفاً ذلك إلى
 علمه فالأقرب الجواز لأنه في المعنى وصية مالها وصرفه إلى بعض ماله وذلك
 جازر مطلقاً فلو لم يرد فالأقرب التوقف على قبول المال أقول لما كان سبب
 الجواز كون ذلك وصية مالها لا بدية كانت الوصية مشروطة بقول الوصي له بوقت
 الوصية بعلمه داية الغير على مالها كما لو وصي له بعين ذلك فلو لم يرد
 ففي الدفع إليه أشكال أقول **مشاور** لو وصية بعلمها فلا يصرف إلى
 مالها لتعين صرفها في هذا الوجه ومن كونه وصية بعلمها إليه **لو لم يرد** فأن دفع
 ففي جواز الصرف إلى غير الوصي أشكال أقول **مشاور** على احتمال جواز دفع ذلك إلى
 مالها لداية هل يجوز له أن تصرف فيه بعلمه لداية من منافعها أو غير ما هو
 من كونه ملكاً له أنه يصنع به ما يشاء أن يرد الوصي من تصرفه في العلم لداية
 بمقتضى الوصية قولهم والأقرب صحة الوصية للمدعي وإن كان أجنبياً والبطالان
 والمرد أقول **مشاور** اختلاف أجنبياً في جواز الوصية للكافر فقال بعضه في جميع الوصية
 مطلقاً إن كان رجلاً أو أجنبياً أو كافراً أو كافراً وهو ما هو كلام ابن البراج

قال انا وصي بعن خاتمه وعلق الموصي له طائر اصبحت وصيته ما ضيعة لم طال المصير
ان يوصي لكافوا وقال اخرون بجمع الوقف له مطلقا وهو قول ابو اديش وقال في النهاية
نحو الوصية الذي لا رجاء مطلقا وان كانوا كافرا وهو الظاهر من كلامه في الشروط
لانه قال فيه فمن لا تصح الوصية له الكافر الذي لا رجاء له من الميت وقال المفيد اذا
وصى الانسان اخيه بمثل من ثلثه وجب ان يدفع ذلك اليه حيث اوصى به الموصي وان
كان الموصي له كافرا امل الله تعالى من يذله بعد ما يشحه فلما اتمه على الدين بملكوته
ان الله سبحانه علم فان تصدق بما على كافرا وكان من ذوى ارحامه مضى صدقة
فانجبت من صلته الوهم وان كان المصدق عليه يثريه وبينه رحم وكان معا
بطلت وصيته وكانت راجعة الي الله ومقسومة بين رثته وقولنا في الصلاح
باب هذا القول لانه قال واذا اطلق الوصية للكافر الاخير لم يخلها صدقة
او صرح بكونها كافرا على هديه دينونه او مقيدا لها فهي ما وصية وقال ابن ابي عمير في الخلاصة
بجمع لا قبل الله دفع الوصي المصنف اجاز هذا القول وقال ايضا بالمنع من الوصية
للمرتد اما جواز الوصية للمذمي مطلقا اي ثوابا كان رجلا او حبشيا فلا صالة الجواز ولانه
عليه بعد الموت غير محرم وصلة القرينة فلا فرق بين كونها في حال الحياة او بعد الموت
والاول جائز اجماعا نعم الثاني في عموم قوله تعالى لا يحكم الله من الذين لم يقاتلوا
في الدين وامانهم في الحرب وللمرتد عن فطره الاسلام فلا ان الحربي لا يملك اذا مال في
الحقيقة للمسلمين وما في يده يملك الا يشك عليه فلا يجب دفع الوصية اليه وهو
مقتضى بطلان الوصية اذا لو كانت حكيمة لوجب دفعها اليه وكذا المرتد عن
فطره لانه لا يملك ايضا فان امواله التي كانت يملكها زال ملكه عنها والمصنف
الطائفة المرتدة الظاهر ان المراد من المرتد عن فطره لان ذلك في الهيئة صحيحة
عقلية المرتد عن غير فطره لان هذا يقبل منه الا ان كان في مكان كالذي في قوله
ولو اوصى لام ولد له خالا قريبا انا فعنق من الوصية لان نصيب ولدها على راي
اقول حسب هذا قول ابن اديش فانه قال يعنق الوصية فان قصرت الوصية و
عن القيمة اعنق الفاضل منها من نصيب ولدها وقال الشيخ في النهاية يعنق
من نصيب ولدها ويعطيها اوصي لها به وقال ابن الجليل يعنق من نصيبها

او من نصيب ولدها ويصلى قيمة الوصية فان كان دون قيمتها ولو ارادها حق منها فمقتضا
 وصيتها والباقي من الثلث وروي ابن ابي ابي في كتاب من لا يحضره الفقيه انما تنصق من الثلث
 ويصلى الوصية قولك ولو اوصى لقرايته في المعروف بنسبه الى قوله وقيل لم
 يتقرب اليه الى اوصيه ولم في الاصل ومضاه الا يقال انما بعد جده في الاصل
 والى فروع اقولك القول المحكي هو قول الشيخ في النهاية وقال في الخلاصة يتقرب الى
 المعروف فيدخل فيه كل من يعرف به العادة انه من آل البيت سواء كان وارثا او غير وارث
 سواء كان افعى وقراءة وكذا حكاية في المصنوع وقراءة واختار ابن ابي ابي وارثا او غير
 وقال ابن الجبلي من جعل وصية لمقرئته وروي عنه غير متين كانت من تقرب اليه
 جهة ذلك او بالدية ولا اختار ابن نجاشي بالتفرقة ولذا ابى الرابع لان رسول الله صلى
 عليه واله لم يتجاوز ذلك في تفرقة بين القرين من المحسن في السنة والقرين من غير المحسن
 هنا اقولك يريد بذلك اذا اوصى لقرايته رسول الله صلى الله عليه واله لم يتجاوز ذلك ولا يورث
 جده للمطلب والاولاد هاشم دون بني عبد شمس ودون بني نوفل والاقراب عند ابن جني للمطلب
 يدخلون هاهنا اي في هذه الوصية وان لم يدخلون في معنى المحسن لان المعروف يقتضي
 ورسول الله صلى الله عليه واله هم بنوه هاشم وقال عليه السلام من دبر المطلب لم يتقرب به عليه
 ولا السلام فجعل بين هاشم وبين المطلب على المعنى الواحدة والقبيلة المفردة فقولك لم يتقرب في ذلك
 ليس المراد الاقرب المكان فكل من حكم بين هاشم في تناول اسم القرابة لا يقال لو كان المراد
 ما اوتهم لغير هاشم لوجب ان يكون حكمهم حكمهم في الاستحقاق للمحسن وهو ما في الاختار
 لان قوله هاشم اشارة الى دخولهم في الوصية بالقرابة لئلا يمتنع ما دونهم المحسن لا يقول
 لا يلزم في قوله في الوصية بالقرابة لئلا يمتنع ما دونهم المحسن في الاستحقاق التوضيح وذلك لان
 الوصية عطية اختيارية تتبع اختيار الموصي ولو اوصى بغيره لم يلزم عدم العلم بقصد تتبع المثل
 اللفظ لغة او عرفا فكل من استحقاق المحسن فانه حكم شرعي لا يعلم الا من جهة الشارع لا
 مدخل لاختيار المحسن فيه بل تتبع فيه النصوص وقد ثبت ما يقتضي اختصاصه بنسب هاشم
 قولك ولو اوصى لقرين النش ابه او لاقرب اقاربه نزل على راسه الا ان
 لكن يتشبه في المستحق فلذلك ذكر مثل الانش والمقرب بالام مثل المقرب بالان في
 نقول ان العزم من ابي يوسف على ان لا يورث الا ب نظر اقولك بستان نقول عليه

والقول لا عدل

الميراث

الموت بسبب القرب فتقدم فاعطيه ومن اختصاصه بالنص منع شجرة الاقربية في التقدم
فما قوله وفي التوبة بين الاخ من الام والاخ من الابوين في العطاء نظر اقول
مشاهد ما في الدرجة فيعطاويان في العطاء ومن افراد الاخ من الابوين مشاهد اخر
بوجوب الاستحقاق فيعطيه ايضا كما لو كانت القرانان لتخصيص قوله ولو
اوصي جماعة من اقرب الناس اليه وجد ذلك في اقرب الناس اليه فافاد في درجة
واحدة اعطوا او في حوزان تخصر ثلاثة وفي النهاية نظر اقول مشاهد صدق
الامتثال في اعطائه انه فانه يصدق انه قد اعطى جماعة من اقرب الناس اليه في
من حوزان نسبة اللفظ الى المجموع على سبيل التورية فلا تخصر به في الحقيقة
الوصية قوله ولو كان له ابن ولد له اخوه دخلوا اجمع في الوصية ولا يرب
اعطى الابن الثلث اقول وجه القرب ان استحقاق الاخوة انما هو محرم
ابن اخ من اهل الوصية لان الموجد لم يكن الاخوة في الوصية شي فحينئذ انما
يشتركون بصيب المدة بين ذوي الموجد فيكون نصيبه من الوصية المقسومة
على الثلاثة المقدرة وهو ثلث شفع في ضعيف المشاورة لانه حينئذ واحد من
الوصي لهم حصة ولو اوصى لاهل فلان فمقدرة وجهه فيمكن ان يكون نصيبه
اقرب نسب وجه اختصاص الوصية الموضوع لهذا اللفظ لغة وجهه
الاستحقاق بصفة ان يمتنع العرف كذلك قوله والقريب الاقرب
اليه قبل القرية اقول قال ابن اديس العشير والاضيق به من قومه وعشيرته
وقال ابن زهرة وقطب الدين الكندي ربي العشير الورثة واستندل بكل من
الفرقيين بقول تغلب واني الاصري اقول وجهه والوجه ان لمن داره
الى اربعين دراهما على ابي اقول قد تقدم ذكر الخلاف في هذا في باب
الوقف قوله ولو اوصى لاهل القرية او لاهل القرية ولو اوصى لاهل القرية
اقول قد تقدم هذا ايضا هناك قوله ولو اوصى لاهل القرية
او للفقراء فهو لكسب من اهل القرية ومن الفقراء واما الكفار ولو كان جميع
اهل القرية كفارا اوصى ان كانوا اهل ذمة ولو كان الاكثر اهل ذمة
ففي تخصيص المسكين نظر اقول بصفة قومية حال المشكك لانه لا يمتنع

اشارة

الاعلى المتليف ومن تناول اللفظ الجمع وصحة الوقف على اهل الذمة عند
 قد استعملوا اوصى الكافر الفقير الى فقر اهل تحلة وكذا الواو اوصى اهل قرية
 وكانوا كافرا ولو كان فيها مسلمون ففي دخولهم نظر اقول منته ما تقدم
 قوله ولو اوصى للمخرج صح وان شئت لا ينظر وكذا القائل على مثال اقول
 منته لا يشكال من عموم وجوب العمل بالوصية المقتول للمقاتل وغيره وهو قول
 في الحدة في من هو ممنوعا بالقتل في الارض المسخوف باصل الشرع فيكون ممنوعا
 من الوصية قلنا بانه من الارض المصنف المختلف اختار التفصيل وهذا
 كان قد وصى قبل القتال وما يوجب ما يندرج في الوصية كما اذا قال اعطوا لولي
 او جولي كذا ثم قتله احدهم لوجود التخصيص وهو ما يلزمه يتحقق مقصود من
 الصيغة انه باخذ المال فان تصرف عليه بعد فعل ما يوجب القتل فالأولى الصحة
 ولو اوصى لاصناف الزكاة او مائة مثلا لا يوجب اشتقاق كل صنف من الوصية
 والاكتفاء باحد من كل صنف اقول ليس لما الاول من الوصية بتلك اللفظة
 يتناول الثمانية فلا يجوز حرمان بعض من يتاوله اللفظة وانما الثاني قد علم
 يتعدا اشتقاق جميع اشخاص الاصناف قريبة تدل على بيان المصنف في كل
 صنف فيكون الواو منه كالزكاة ولو اوصى للفقير او دخل في اشياء
 على هذا القول قطعنا ومن كان لا يبيد احدا لا من الفقير ولا يتناول الوصية
 ولو اوصى للموصي لغيره بطلت وقيل ان لا يرجع في لورثة للموصي
 فان لم يكن لورثته للموصي اقول القول بالبطلان هو مذهب ابن الجوزي
 فانه قال لو كانت الوصية لا تروى بغيره مذكورين في اللفظ كالذي يقول
 لو لفلان هو لفلان ولذا قلنا ان غيرهم لم يدخل في الوصية وان مات احد من قبل
 مات الموصي بطل سهمه القبول بكونه لورثة للموصي له اقول في المقيّد وجماعة
 من الاصحاب خالفوه ولو اوصى في شئ من الله قالوا بصره الى ما قبله فربما
 وقيل بضم الغراء اقول في المكي فمذهب السج قال في المستوطان في
 الله في الغراء وهم على صحت الرباط بين الموصي والفقير لا بد من العلم
 من الزكاة لانه يعرف اليهم اربعة احتمات في الغناء والصرف الاخر

قال في الغناء
 قال في الغناء
 قال في الغناء
 قال في الغناء

احكام

الصبايح اذا انطوا غروا ثم عادوا الى خرقهم فهو لا يدفع اليهم من الوصية مع الغنى والفقر
وهذا الوصية وقالوا ان يصر في ذلك جميع مصالح المساكين وهو انظاره في كل
السنة في الخلافة لانه لما قال فيه سئل الله هم الغرة قالوا احبنا من قال ان سئل الله
عن كل يدخل فيه جميع مصالح المستحقين من بين الغناطين وعامة المشايخ والمجاهدين والفقراء
ونفقته الحاج والزوار وغير ذلك ذلك لما على هذا النجار الطائفة وايضا كان جميع ذلك
طريق الى الله **واسم** ولو اوصى لعبد بوقتته احتل ضعيفا البطلان والصرف
الى التدبير اقول **اسم** وجه البطلان ان الوصي لا يجب مخارفة الوصي به وهذا
الوصي له رتبة واحد ومن عوف **عني** التدبير ذلك انه عيانة عن زوال الملك
عنه بعد الموت فلو **اسم** ولو اوصى لكانته فالأقرب منه كالعبد اقول **اسم** اذا
اوصى لكانته احتل الهبة مطلقا لا تقطع تصرفات له في عهده صحة تلك الهبة
والايتياع وغيرهما من الوصية ومن انه عبد قبل خلو في عموم الديل الدال على ان
الوصية للعبد تصرف الى قيمته وللغير دحة الله قال اذا اوصى لعبد كان له جاز
في الوصي له تحت اربع عتق منه ورجع الباقي الى مال الوردة وكذلك لو اوصى بالزوج
فولدت حبيبا فالأقرب اعتبارا اقل للامر من رتبة دة مال الكفاية اقول
وجه القرب على تقدير ان يكون قيمته وهي الأقل عتق بمقدار قيمته من الوصية
كالعبد العتق على تقدير كون مال الكفاية اقل الوصي عليه ان يدفع مال الكفاية
لا غير فان افاض من وصية بمقدار مال الكفاية عتق ولا يجب عليه دفع
ما زاد **واسم** ولو اوصى واحد لرجل امرأته من زوجها اشتقا باللعان
بطلت على افعال اقول **اسم** اذا اوصى بكل امرأته من زوجها فذكره الزوج
ونفاة بطلان أو انه اشقى نسبة عنه بطلت الوصية لانه تقتضي للامر
الزوج وقد بطلت النسبة الى الزوج وتحتل الصحة لان الوصي في كل
من الزوج عتق الوصية وقد كانت النسبة صالحة لان الوصي في كل امرأته
قوله **واسم** لو اوصى لولده كان دأرا الى عتق فعتق النسبة
والأقرب البطلان **اسم** تعلق عرضة بها اقول **اسم** المصنف احتار هنا
التفصيل وهو ان تعلق عرضة الوصي بتلك النسبة مثل ان يكون المشوب

تصله ٧

اية من متعلق الميراث والمواصلة كعلوي معين قد تعلق عوي المومي
 بالتمتع على ولد له وولد له ثم كذبت النسبة فلا شيء له لبطان الوصف الذي تعلقت
 به الوصية وان لم يتعلق بها عوض الظاهر انما لا يتصل لاحتمال قصد التبرع على
 الولد المعين ونسبه اليه بناء على الظاهر فلو لم يرد الوصي لم يمت بالمعنى انه حرر الميراث
 بينهما واحده لا يعلل فيكون له الميراث واما وجه اختصاصه بالنصف الاخر فلا انه لما
 اوصى له بالنصف الاخر اوصى به لغيره لا يصح الوصية له واذ اطلقت الوصية
 به وجبته الى الموصي لا لغيره فلو لم يرد الوصي لم يمت بالمعنى انه حرر الميراث
 لزيد النصف الربع ولو اخذ منهم اما المالكين فلا يخطئ اقول من ثلثه اقول اذا
 اوصى لزيد جماعة كالمالكين ففيه احتمالات ثلاثة ان يكون لزيد النصف لان
 شريكه مع المالكين فيكون له النصف الباقي كما لو قال لزيد وعمر واذ اطلق
 الشريك يعني المصنف الباقي يكون له الربع لان المالكين اقله ثلثه من
 حيث انهم جمع فقد شركه مع ثلثه فيكون له الربع الثالث ان لم يكون له احد
 منهم بحيث لو عطي المالكين اربعة اجزاء لزيد او خمسة كان له الثلث فيعطي
 كل شريك واحد من المالكين لانه جعله شريكا فيهما وهم في شرط
 التصديق كشكال اقول شاء اصابه الميراث من اربعة اجزاء لزيد فيقول
 فلا يصح بيع مجهول كسائر العقود فلو لم يقبل به لو اوصى لاحد من الميراث
 غير الوارث والقرعة وفي الشريك بعد اقول اذا لم تقل ان تعيين المومي
 له شرط في صحة الوصية فلو قال اوصيت بهذا الشيء لاحد من الميراث
 احتمال فيها ثلاثة اوجه احدها تحيق الوارث كما لو اوصى لبعض المالكين فان الوارث
 يتخير في الدفع الى من يشاء منهم الثاني القرعة لان نسبه اللفظ الى كل واحد من الثلثة
 الى الآخر فيخرج بينهما ولا يملك احدل الثالث ابعاد الاحتمالات وهو الشرط فيهما
 كما لو قل اوصيت لزيد او لم يكن لاحدهما ما يرجع به على الآخر فانه يقسم بينهما وكذا اذا
 وجه البعد الموصى بقصد فلا المعوق بقصد اختصاص واحد منهما بالوصية
 وذلك بناء على التفسير في الوصي ان يتعد رجل اللفظ على حقيقة فالأصح
 صرفه الى المجاز كما لو اوصى لولده او لغيره لغيره وله اجداد الا ان الداء

الدابة فإنه لا يصرف إليه البليد لا بقربيه لأن الحقيقة هنا ممكنة اقني
 ما في الباب أنه يعطى بطلان الوصية وهو حكم شرعي فلا يخرج اللفظ عن حقيقة
 ومن ثم لم يحل لفظ الوصية للموالي على الجار وهو اذاعة المعينين على الاقربى الي
 اخره اقول بسوجه القرب ان اللفظ يقتضي جعل الجار اذاعة بقربته اذ مع عدم
 على الحقيقة فادخل الوصي يعلم اتفاقا ما في الحقيقة علم قصد اذاعة الجار
 فيعمل عليه صونا للفظ العاقل عن الهدية والباقي ظاهر كما ذكره
 اوصي المحل فوضعت حيا وميتا صرف المحل في المحل مع احتمال النصف اقول
 وجه صرف الجميع الى المحل ان الميت من المحل المعلوم فيكون الوصية في الحقيقة
 للمحل فكذلك المحل ولما النصف فلا نه اوصي للمحل وهو ميت فيكون
 المحل النصف كما لو كان غير محل اوصي له مع ميت ولو اوصي بميت
 به في ياتي الى حال المحل للحرمة التي هي انتقالها والجواز القابل لتصلح العمل
 فالاقرب الجواز اقول بسوجه القرب انها تجري مجرى الوصية بالمنفعة وكانت
 جارية له ولو اوصي له بملك وطلب له لم يقع لتعدد شره ان منضابيه
 مطلقا ولا يشترط له كما يصح بيعته وعلى الاول لو كان له كتاب ولا مال له فوجه
 اعتبار من المثل تقدير القيمة له وتحتل التقدير بتقويم المنفعة واعتبار العدد
 وتعدد الاطراف اوصي والكلب وطبل الله وزق الخمر حدها ولا مال شواتها
 اقول بس اذ قلنا بعدم صحة بيع الكلب وان كانت مملوكة لا اوصي له بملك
 وله كلاب فوجه اعتبار خروجه من المثل فله اوجه احدها تقدير القيمة وهو
 ما قالو كانت تباع كم كانت من هيات لوي فخرج منها ما يحمله المثل بالقيمة المقدرة
 ما في تقويم المنفعة الق لكال واحد منها فخرج ما يحمله المثل من قيمة منافعها
 لما ثبت اعتبار العدد وان يقاوت اذ لا قيمة لها لعدم صحة بيعها فيخرج الواحد
 من المثل فوجه وتبين هذا الاو لان اوصي والكلب وطبل الله وزق الخمر حدها
 اي تقدير القيمة لها فله تقويم المنفعة لا به لا قربته الجواز لا بطبل الله ولا منفعه
 محله لها اما لو كان له شيء من المثل وان قل صحت الوصية بالكلب من غير تقويم لان ذلك
 الظاهر أكثر من ضعف الكلب فسد ولو اوصي ببيع تركته بثلث المثل في اشتراط الاجازة

امكلا اقول وجه الاشكال من حيث بقا حصة التركة فلم يتلف على الورثة شيئا من ثلث
 الغرض باعيان الاموال فليكن له اخراج ما اراد على ثلث تركته بخير اجازة ورثته فريسه
 وينفذ في نفقته ما قبله ولان اقول بطلانه اذا اجاز الورثة ما اوصى به مودعهم
 ما زاد على ثلث تركته قبل موته هل تنفذ الاجازة بحيث لا يجوز لهم الرجوع فيها
 لاضيق قولان احدهما انها تنفذ وهو قول الشيخ رحمه الله وقول ابن الجبير وابن حزم
 وظاهر كلامهم الحق ابن ابي عقيل حيث قال اذا اوصى باكثر من الثلث واجازت الورثة
 كان ذلك جائزا والاخرى انها لا تنفذ وهو مذهب المصنف وشك ابن ادریس
 ولو اوصى بثلث لم يزد بثلثه لخرج كل ما وجع على اشكال اقول بطلان من الجور على المودع
 في التصرف فيما اراد على الثلث ولكن قوته تدل على كون ما اوصى به باقيا هو الثلث للموصي
 به او لا فيكون الوصية الثانية ناسخة للثلاثى ورافعه لها وهو قول الشيخ في
 المشروط والتحليل ومذهب ابن ادریس من عدم المناقاة بين الوصيتين لعدم دلاله
 او صحتها لعدم ثلث ما اوصى به عن وصيته لزيد بالثلث بشي من المال لا في الثلث
 قوله ولو كانت الوصية بعين فاعو انه الثلث او ما زاد ادریس وان المال كله
 او انه لا بد من ايقال وتحتمل القول اقول وجه احتمال القول انه لا حاجة تضمنت
 صلوات الورثة فكون نافذة عليه بخلاف ما اوصى به في تركته كصفها مثلا
 فان العلم بمقدارة موقوف على العلم بمقدار مجموع التركة ولا اصل عدم كونه معلوما
 للوارث فيقبل منه دعوي الجور له مع يمينه وتحتمل القول من الوارث في العقب
 ايضا لان الاجازة وان تضمنت معلوما لكن كونه مقدرا لثلث غير معلوم الا بعد
 العلم بمقدار مجموع التركة فيكون الجور المتأخر قوله ولو اوصى بعين يخرج من ثلث
 ملحقه الموصى له بالقول بعد الموت بغير اختيار الورثة فان كان هو الحاضر فله التصرف
 في الثلث ويقتضي الباقي حتى يحضر الغائب لانه معوض للثلث فتحتمل منعه من التصرف وان
 كان مستحق الثلث لغيره حال لان حق الوارث التسلط على ضعف الثلث بغير عيب
 هذا اقول لو اوصى انسان لآخر بشي بعينه تركته لعبد مثلا وكان له اموال
 غائبة بحيث لو كانت في يد الوارث خرج ذلك الموصى به من ثلث تركته احتمل
 جواز تصرف الموصى به في ثلث تلك العينية مجاز لان المال الغائب ان حضر فله حصة

كان

حتى له التصرف فيما زاد على المثلث من العين للموصي به لو ان تلف الموصي فله من ذلك العين فله
 المثلث فطحا لانه لو لم يكن شوي تلك العين لمكان الموصي له مقدار ثلثها قطعا فكل كل
 حل له المثلث محاز له التصرف فيه فمقتضى عدم حوز التصرف في المثلث ايضا كما ذكره المصنف
 من ان تصرف الموصي له في شئ يقتضي ان يتسلط الوارث على مقدار ضعفه وهو غير ممكن هنا
 لان ثلثي تلك العين موقوف في معوض وصول المال الذي يوجب ان يتصفق الموصي له
 بالباقي او ببعضه فلم يكن للوارث التصرف في شئ منه أصلا لو اشتملت الوصية
 او الموقوف في مرض الموت على كل تقدير التصرف في أكثر من المثلث احتمل البطلان لانها
 وصية بتغير المعروف والصحة ويكون البعض مكال لتمامه ونقص الشوق كما لو
 كان قيمة العين ثلاثين ولا شيء من ثلثها ووضعت بالتشقيص الى غيره او باعة الوعنة
 فرجع بالشرك كما قلنا في العشر وكذا الاشكال لو اوصى له بأحد فصراني باب أو أحد
 فذبحي خفي فممنها سأتنة وكل واحد اثنان ومع البطلان لا غير بأجرة بعض الورثة
 اما انقص القيمة بتقصير الورثة فكان لا في في الارث وفي الوصية فيصير حينئذ
 ويؤثر الاجازة اذا فرضنا ان الوصية بتسلط على تصرف الموصي فيكون زاد
 على ذلك تركته على جميع التقادير كما اذا اوصى له بعدد قيمة ثلاثون وقرضا ان
 رثته للموصي له فيه بأقل يصير قيمة معتد او يزيد بأجرة في مرض الموت بأقل
 من المثل او اعتقته في مرض الموت وكانت الشراة خطأ فبعت من المثل ثلثيها الحرة
 على كل تقدير احتمل بطلان التصرف في الوصية والبيع والعتق لانه ممنوع من
 التصرف فيما زاد على المثلث وتصرفه في أحد الأمور المذكورة يعني الى ذلك وكما
 يعني الى الممنوع منه كان هو عكسه ولعلنا جعنا الوصية لانه نقص دخل على
 العين بغير اختياره فان الموصي ان يتصرف في المثلث ويحصل النقص هنا
 بحري بحري الا اننا في ظاهره ثلث بطلان الوصية كما لا يؤثر الاطلاق او التقيص
 المستند الى تغير الاثبات فطلب الشوق لا يثبت نقص العين وذلك غير ممكن
 ولا يلتفت اليه وكذا الاشكال لو اوصى بأحد من البابية الذي فيه ما يتجه من
 شئ وقيمة كل واحد منهما اثنان فانه يقتل الصحة لان الموصي به درهما من شئ
 والنقص كالانكافى يخرج ما يجنبه المثلث من الاربعه فمقتضى البطلان لا يثبت لانه

التحريف في ازيل من المثلث وهو غير جابر اما التقصير بسبب الورثة كما اذا تعدد
 الوارث حتى كان حصول الشريك بينهم يقتضي ذلك القصر فانه يجري مجرى الاطلاق
 قطعاً فيكون الشريك كانه عشرة تنفي الوصية فيها وتنفيذ الاجازة وان كانت
 من بعضهم لان التقصير ليس مقتضى ان تصرف القصر فاما ان يكون ممنوعاً منه اذا
 اوصى بعود من عبده انه وله عود لله وعود نبيه وعود قوس بطلت لانه في
 عود الله واظهر وفيه اشكال اقول **مثلاً** الاشكال من احتمال الصحة ونظر
 الى ما عدا عود الله من الاخرين وفيه الوارث لاصالة صحة الوصية لوجوب
 العمل بها عند خروجها من المثلث ومن اشكال لفظ العود في عود الله واظهر
 من اشكاله في الاخرين فيحمل اللفظ عليه وذلك يقتضي بطلان الوصية لانه
 والصابر ان كل لفظ يقع في اشياء قواعداً متشابهة بالمال كونه مشتركاً او متوالياً
 فان للوارث الخيار في تعيين ما شاء او دون ذلك في المشترك القرعة **فرد** اما الله
 فلما كان اللفظ يقع على كل واحد من الافراد وقواعداً متشابهة بالمال العود العود في
 الخيار الى الوارث فانما في واحدة مكان قد اشتمل الوصية تصديق المحل على ذلك
 المحل كعبه اما المشترك ففيه احتمالان احدهما محله الان اللفظ يقع على الواحد من
 العيني حقيقة فان الخيار الى الوارث في التعيين فيقتل القرعة لظهور المحل
 ومحسوس ان يكون عرض للموصي احدهما بعينه فلا يقع فيحصل مراد الموصي فيشرع
 اعدل **فرد** اما لو كانت قال قوساً اما الاقرب انه يشترى له اقول
 قد ذكر في الكتاب انه اذا قال اعطاه قوساً انصرف الى قوسى الشاب والفتيان
 دون الجاهل وقد دون قوسى البنف ولو لم يكن له الاقرب من الجاهل فواو القوس فان
 قال قوساً من قوسى يجب شره غير ما اعطى الجاهل ولو لم يكن الاقوسى البنف اعطى
 اما لو قال اعطاه قوساً ولم يقل من قوسى فالاقوسى انه يشترى له قوسى صغير الوارف
 من احدى البنات الاول وان كان له الجاهل فواو القوس لان المتبادر الى الذهن
 من اطلاق اسم القوسى شيئا اجدي الثلاثة فيحمل على وللملك عنده وجب الشرع
 لوجوب العمل بالوصية **فرد** ولا قرب وخرق القرآن **فرد** لا يوجد الا
 اقول **يعني** اوصى بعود من عبده وفيها قوس فالاقرب دخول الوارث

كلوبسها إذا لم يكن قد حوّل المصحف الشرع لعدم تناول امر القوم له بشي من
الدلالات ولعدم القرينة الدالة على دخوله في الموضع فيها لوجود القرينة
وهذا انصافه بالقرينة الموصية بها ولو كانت صادرة عن غيرها ولو قال أعطوه
وامتثال من مالي وما نواؤا وقتلوا عليا إشكال قبل الوفاة بطلت أقول لو كان
أوصى براتب من ماليك وقيل أو قبل وفاته الموصي في بطلان الوصية وجهان
أحدهما البطلان لعدم العمل بالوصية بعينه لعدم الموصي به في تحقق الموصي
له بعد الوفاة لمطلبه القاتل بغيره من حينه الواو في قوله ولو قال أعطوه
عبد من عبيدي ولا عبدة ثم تجدد له قبل الموت لضمحل الصبي إلى قوله ولم يكن
له إلا واحد وما من عنه فعلى البطلان في صحة أقول لو كان وجهه أخفى الوصية
في المسئلة الأولى فليصدق أن له عبداً قبل الموت فتعني دفع واحد منهم كما لو قال أعطوه
بائع مالي كمال لم يصدق ولو ما وجه البطلان فلعدم ما يعرف إليه الوصية حال وصيته
في المسئلة الثانية وهو أنه لو كان عند الوصية عبداً واحداً لم يمان عنه فعلى البطلان
البطلان في هذا كتحتمل هذا الوجه لوجود ما يعرف إليه الوصية وتحتمل البطلان أيضاً
لأنه إذا أوصى له بعبده من قبل عبده وأخر له عبداً حال الوصية فلا يصلح على الواحد
أنه من عبده إلا إذا كان له عبداً والمقدر دخوله فوضعه والبيع به يدخل فيه
الصغير والكبير وفي دخول الاثنين إشكال آخر أنه كما لا يخفى أن أقول بوجه
الاشكال من لفظ المدة كذا فلا يدخل فيه الاثنى ومن أنه موضوع لغير المبيع
والاثنى كلفظ الاثنى أن الصادق على الذكر والاثنى كلفظ الاثنى أن الصادق
على الذكر والاثنى من الحيوان الناطق وهو الأقرب للتعلل عن أهل اللغة قال أبو حنيفة
العبير من الأبله ثم له الاثنان ويقال الجول يعبره المارة يعبره وحكي عن بعض العرب
صريحاً يعبره أي ناقتي وشربت لبن يعبره قوله وفي دخول الجائور في البئر فطر
أقول ببناء التماس بين وضع اللغز المقتضى لدخول الجائور في البئر فطر
لوجه قوله فإن وفي المثلث باثني وبعض المالك اشترى الصبي من كذا إشكال
أقول ببناء أن بعض الرقبة لا تشترى رقبة فلا يدخل في الوصية منفرداً
عن باقيه ومن دخوله في الوصية لأنه أقرب إلى العمل بالوصية كان اثنين وبعض

الثالث اقرب الي الله من اثنين لا يعرف فلا انه اذا اعتق بعضه شي في الباقي
 فتحقق عتق الرقاب وذلك عمل مقتضى الوصية وهو اختيار ان اوديتس والاختلاف
 الاول مذهب الشيخ في المبسوط والاختلاف حيث قال يشترط الاثنان يعنيان
 ويعطيان الباقي قوله فان في تحت عين وبعض الثالث او بنفستين في الاول
 الاول اقول وجه القول باقلنا من انه اقرب الى الثلاثة ثم من اثنين فان
 صاننا نصيبين اذ لا يدخل للثلاثة وللثلاث في ذلك وان ولد اولو ولد في ذلك
 احتمال بخير الوارث والتشكيك في اتفاق اقول ليس وجه التخصيص انه اوصى لتمام
 وهو غير ذلك يتناول الغلابين معا لكن لما كان شبه اللفظ الى احدهما كالتبعية
 الى الآخر بخير الوارث كما لو اوصى لاحد الشخصين فتحمل الشراكة لاختصاص الوصية بها
 ولا اولوية لاحدهما على الآخر فيقيم بينهما وتحمّل ان يكون موقفا الى ان يصطفاها
 عليه كما دل المصنف من كونه مال متكسبا بينهما ولا يعلم اختصاص احداهما دون
 صاحبه وهذا هو القول او صحت به لاحداهما ما قيل البيان فيحمل
 الفرق بينهما اقول الفرق بينهما ان الوصي هنا علم بعددهما وضمن به
 واحدا منهما فهو بعد من احتمال الاشتراك في كل واحد وان كان في لفظهما غلا وفائدة
 يقضي اختصاص الضرورة ونحوه دلاله على ارادة اختصاصا لواحد دون
 التعدد قوله ولو اوصى للقران لم يخط جميع القران والاقرب علم
 اشتراط الحفظ عن ظهر القلب اقول وجه القرب من اقتضا العرف
 صدق اللفظ على الثاني ليطوع القران وهو علم من مخزن عن ظهر القلب او يتصور
 قوله ولو اوصى لزيد ولم ير عليه السلام او لزيد والزوج او الحايطة فانصفت
 والباقي باطل فيحمل صرف الكل الى زيد في الاخيرين الا الاصل في الزوج
 والحايطة باطله بخلاف جبريل عليه السلام اقول ان الوصي ان يصح تملكه من
 لا يصح على الاشياء الثلاثة احتمال فيمن يصح تملكه وجهان احدهما ان يكون له النصف
 لان مقتضى اللفظ ذلك فيحمل صرف الجميع الي من يصح تملكه لان الشيء الموصى به قد جبر
 الوصية فبين من يصح الوصية له وبين من لا يصح وقصد اخر لوجه من الورثة يكون
 الجميع لمن يصح الوصية له لا يشترط الا ان يشاركه الآخر فيحمل ذلك في الاخيرين
 الوصية للزوج او الحايطة مع زيد لا مشاع تحقق نسب الملك الي الحايطة والزوج اما جبريل

في قوله ولو اوصى للقران لم يخط جميع القران
 وهو قال ان كان في طين

من

حيد عليه السلام فهو حي عاقل يمكن فيه تعقل النسب فلا يتعد قصد الموصي يكون
 له خلاف المأطود الوصي ولو ادعى اخيه الموصي كالعلويين ولا يعطى
 اقل من ثلثه ولا يجب شئ من غلب عن الدليل وهل يجوز التخصيص اشتغال
 القول بـ **فإنما** جوب العمل بالوصية ما يمكن وانما شرط وجوب التخصيص
 للحد فوجب اشتغاب من يمكن من عن الوصية للمختار من الذين يتعدون
 قريته تدل على ارادة الصرف بخلاف التخصيص كالزكاة **فإن** في الموصي اشتغال
 القول بـ **يتردد** في الوصي لورثته فلا يورثه غير المعقوبين فلا تصرف الوصية
 للمهر فيه اشتغال من غيره **فإن** عند فقد الاشتغاب فيدخلون في اسم الورثة
 ومن ان المتبادر الى الذهن عن مافي الورثة لا يدخل فيه المحقق **فإن** اذا
 اوصى لمنافعه ملك جميع التتباب العبد من الاصطبياد والاحتطاب فان لم ينفق
 فاشتغال القول بـ **بشأن** في الوصية اقتضت ملك منافعها ملة حياته
 قبل العتق المتعدد من دخول ماله في ملكه بعد العتق مجرد الاستتباب **فإن** وهل
 ملك الوطء الاقرب للمنع القول بـ **وجه** القرب ان الوطى عشرة شتقاده من
 الشرح لا شتباح مجرد المراضاة والاذن بل لا بد فيه من عقلا وملك بقية او ملك
 منفعة بعبارة مخصوصة **فإن** اذا اوصى بمنافع اشتغالات رقيقا او قلنا لا تدخل رقيقة
 الخدمة عنه القول بـ **أذا** اوصى بمنافع اشتغالات رقيقا او قلنا لا تدخل رقيقة
 في الوصية فهل يدخلنا منفعة من الخدمة وحسب مافي الوصية الاقرب منه عدم
 الاخر لان الوصي انا اوصى بمنافع الام وهو مخرج من منفعة الولد فلا يدخل ماله
 ولو طويت الشبهة فلي الوطى العقر للموصي او على اشتغال القول بـ **سنة** او سنة
 من المنافع فيكون للموصي ان يفاوض من غيره فوض الوطى الذي لم يدخل في الوصية
 قول بـ **ولو** وطها الموصي له فهو حر عليه القيمة وفي الشقوق كما تقدم القول
 بـ **يخطأ** الكلام مستباح لان الانسان لا يتحقق على نفسه شيئا فكان ينبغي ان يقول
 وهو عليه فيه ينبغي ان يقدم وهو لغة ان قلنا الولد له كل ما هو عليه وان قلنا
 الولد للوارث فعليه فيه الولد لهم قول بـ **وهذا** المشافرة بالصل للموصي لمقتضى
 الاقرب ذلك القول بـ **وجه** القرب انه استحق حصة في اي موضع اردت ان

الموصي لم يقبل الخدمة في مكان دفن أخو فكان له امتيازها ابنه أراد له
ولو قيل للموصي خدمة أبداً أو وجب قصاص من طائفة الوصية وكان المطالب
بالقصاص الوارث ولو كان القتل موجبا للقيمة لعطل موقوفها إلى الوارث لا تنفي
الوصية بانها العبد عشر العبد حكم ذلك ويقتضيها بينهما أو كذا إذا
قل العبد الموصي خدمته على التأييد فلا موجب للقيمة أما بان كان حراً أو كان
الجاني حراً فيقتل بصرى القيمة إليه ثلاثة أوجه أحدها إلى الوارث المذكور في النص
وثانيها يشترط بها عيب يكون رقبته للوارث خدمة للموصي لئلا يعرض على
لا يختص بأحد هابل فإنه ذلك في النكاح التقتي مطابق يقال عتدت لوارث الخدمة
دأباً كذا في النافع كما نساوي وتبسط اليد على القيمة وتقتضي كل واحد منها
نصف ما يختص به منه لا غير يختص بأحد هابل كل واحد منهما يملك منه شيئاً
فالوارث يملك الرقبة متلوية النافع ولا غير للموصي له يملك منافعة دون الرقبة
والأخذ في الجاني قيمة يختص كل منها بعرض ما يملك ولو قطع طرفاً
احتمل الرقبة التقيط واختصاص الوارث أقول كذا إذا قطع طرف للموصي
الكل احتمال يارث الطرف لمرن أحدها التقيط بينهما فيقال عتد صحيح مطابق
النافع دائماً كما يعلو فإذا قيل عشر يقال هذا العبد مقطوع الطرف حكم
يتساوي فإذا قيل حصة يقال حكم قيمة نافع هذا العبد دائماً وهو صحيح فإذا
قيل عشرون يقال حكم قيمة منافعة دائماً وهو مقطوع الطرف فإذا قيل حصة
عشر فارتش الطرف بينهما بالتساوي واحتمل اختصاص الوارث فيكون لأن
الأدوية عرض طرفي ملوك الموارث فيكون للأدوية نصيب ويصح الوصية
بالمنفعة مبدئاً وموقفة ومطلقة فالأقرب في حق الوارث أقول كذا الأقرب
أن الوارث مخير في تعيين مائة من المنفعة المطلقة في أي وقت شاء لا تكلف
بإخراج ما وصي به الموصي ولما لم يكن حينئذ الوارث في تعيين ما يصدق
عليه الاسم كما لو وصي له بدارهم كان الجارية تعيينه إليه وهو
يصح في الموقفة بغيره في الموصي لا نظر أقول كذا النظر من جهة المقصود
البيع في حقه وهو القان من الاستفاد به ومن وجوب النافع من جهة بيعه

المورد

كرو

كونه متشبه بالمناقع دائماً في مود الأخير من الحفارة اتصال اقول
 من الاشكال من يحقق عنق الرقبة فكان مجزاً ومن هنا يلة العنق تسلط العبد
 على المصروفات والاكتساب لنفسه وقطع تسلط الغير عليه عنه ولا شيء من
 ذلك يحصل فكان كالرق الذي انفصل له العنق فلا يكون مجزياً ولو
 اشتد على منفعين فالغزو والشاغبة وادعى باحدهما صرح ولكن هذا التقوم والاشد
 المتعلق على العادة في اشتغال احدي المنفعين اقول وجه القرب ان
 التقطع وجه العادة تصير ظاهرة بالاشبه الي ما دلت عليه العادة قبل عليها
 لو جرب حلاً للتقطع على ظاهره عند جرده عن الفرائض الصادر فلو لم يغير ظاهرة
 وانه ولو انقرب وقصد الدوام وعدم اشتغال بالاوقات فاشكال اقول
 بيد لو كان للعبد منفعتان كل واحدة والحياطة ولو هي لواحداً بحددها دائماً
 اي تلك عن احسن قصد ايضا عدم اشتغال بالاوقات ولم يكن هناك عائق في
 اشتغال تلك المنفعة بحيث يحمل الوصية عليها في تقدير وقت اشتغال تلك
 المنفعة اشكال بشأن احتمال تغير الوارث لارها وصية عطاء في القياس في
 الى الاوقات فكان الحجاب في التغير اليه ومن احتمال اشتغال اشتغال تلك المنفعة
 في نفس الزمان لازماً وهي له بنفسه من تشبه ولا يلاحظ احدها في الاختصاص
 بزمان على الاخرى ومنه وهو محاسب ما سقى من فائدة التوفيقية على الوارثين
 التركة في اشكال بشأن الحيولة المؤجلة اقول ومن وصول ما له
 فائدة التهم في شبه ونفقة العبد والحيوان الموصي لم يمتد ونظر في علي الوارث في
 المؤقتة وفي المؤجلة اشكال اقول في ان الفطرة والتفقه بالحيوان
 ملك الرقبة وهو مختص بالوارث وقت انشاء عليه ومن عدم انتفاعهم به اصلاً وظرف
 جميع منفعته المسمى له فكل عنق له ملكه فكل انشاء عليه ذوق الوارث وانه لو ادعى
 من عاونه وعليه ذوقه الذي فان فضل من التركة ما يقع ثلثه فية العبد عنق
 والاصح ما يثبت له ذوقه في نفسه استلزام فية ثلثه للديان وشهان للمورث
 وان كانت اقل طالت اقول القول الحكمي في قوله فكل هو قول للمعدي في
 المنفعة والاشد في التمايز وقال ابن ابراهيم يعني الباقي بعد الدين هو كانت

في قوله فكل هو قول للمعدي في
 المنفعة والاشد في التمايز

قيمة العبد بقدر الضعف أو اقل أو أكثر من الموصى له في تصرف في ثلث ما فضل
بعد الدين قليلا أو كثيرا أو لا شيء ولو أوصى بحق ما يليكه دخل ما يليكه منفردا
ومثل ذلك فيعتق النسيب ويقوم عليه من الثلث على أشغال أو لا شيء من شدة اختلاف
الأصهار وتعارض ما استند كل منهم في ذلك إليه فلو سمح في النهاية قال يقوم عليه
حصصة الشريك إن كان ثلث الثلث ومنتهى ما رواه أحمد بن زيد عن أبي الحسن عليه
السلام قال قال النعمان بن الحر بن عوف الوفاة وله المال كله الخاص نفسه وماله كله مشترك رجل
آخر فيوصي به وصيته ماله إلى آخر ما حال ما يليكه الدين في الشراكة فلو لم يوصف
عليه فإن كان ثلث الثلث لم يوصف به آخر أو قال ابن أدريش لا يقوم حصصه الشراكة لأنه بعد موته
لا يملك لأن الموت ذاك ملكه عن ماله إنما استثنى من ثلثه هذا ما استثنى شيئا وهو
قول الشيخ في المبسوط في الوفاة ولو أوصى بحق غيره من عبيد وأعتقه
استخرج العبد بالفرقة وتحتل الفرقة الوادع أو لا ولو قال الموصي أعتق العبد
أو ثلاثة من عبيدي وله جماعة من العبيد أحتمل الفرقة لأن الوصية الضيق حق للفقير
ولم يقين الموصي فكان نسبة الوصية إلى الجميع على السوية فتمتصص بعضهم بالأحقاق
ذهب بعضهم للباقيين من حقه وهو غير جائز فوجب استخراج ذلك العبد بالفرقة
وتحتل غير الوادع لأن الواجب على الورثة هو إحقاق ذلك العبد بأي حصة العتقة
من يملك حصل الامتثال ولو أوصى بحق غيره من عبيد وله جماعة من العبيد
قبل اعتق من لا يعرف نصيب أو لا شيء فلا قول الشيخ في النهاية ومنع ابن أدريش من
ذلك فقال لا يلزم أنه لا يجوز بيع المومنة على كل حال وهو الوجه من كلام ابن البراج
فإنه قال قال أبو جعفر ثقة مومنة لم تزنا بعض الأما من كل ذلك وقد كرهنا
أن المومنة هذه الرقبة اعتق من الناس من لا يعرف نصيب ولا عدا ولا هل
البيت عليهم السلام قال والذي ذكرناه أحوط قولنا ولو أوصى بغير ماله
فالشعير وقيل العترة أو لا القولان للشيخ نقلهما عن بعض أصحابنا في المبسوط
واختار في النهاية والاختلاف في أنه الشيخ وهو قول المصنف وابن الخليل في النهاية
البراج وابن حمزة وهو ذهب إلى خلاف في هذا الكتاب وقال الشيخ في النهاية
والاحتياط إن العترة وهو ذهب على ما يرويه وأمنه محمد وأخذه المصنف في

في الخفاف **اول** ولو كان اعطوه كثير انكذلك قيل على النداء **اول**
 ان قال اعطوه كثير ان كان بمنزله قوله اعطوه خطا او نسيا الوقتين الورق
 وقال السمع ركة الله فعمل على التند فيكون عانة او هي له ثمانين دة لانه اذا اندران
 يتصدق بالي كثير وجب قليلان يتصدق بثمانين دة فادفع ابن ادرش من ذلك
 قوله ولو مال اعطوه اخر يخرج من مالا احتمل سبع السبع او عشر العشر ما يعينه الورق
اول اذا اوصى بخرج من ماله احتمل ان يعطى الموصي له على يد غيره من اجل الجهر السبع
 سبع مشع ماله وعنده من جعله العشر يعطى عشر ماله واحتمل ان يعطى الورق لان الفرض
 ورد على من اوصى بالجرح كان السبع والعشر وعلى الخلاق فلا يتحدى الي غيره فيكون
 على من اوصى بخطا ونصيب يعطى الورق ماشا فموت **اول** ولو اوصى بان يشاقي
 الوصي شيئا منها صرف فخطا في وجوه البرد قليل يصير ميراثا **اول** القول
 الموقوف وهو صرفه في وجوه البرد نصيب الشيعي ومدرس بابويه وابن البراج وقال
 ابن ادرش يكوف ميراثا لانه قال شيخنا في جواب الحارثيات اذا تسمى الوصي
 جمع ابواب الوصية فانها تعود ميراثا ونعم قال فاجاب فان كان على ذلك
 الواويرة التي اوردت في النهاية لجامع والمال الاول ان يعبر بالباب المشبه بالاب
 للورثة **ل** ولو اوصى بشفيع معين دخلت الحلية والجفن في كان في قوله
 على انكالي **اول** مشناه ان الوصية تعلقت بالشفيع وليس الجفن ضيفا
 واخر من مشاهد لان ما ز ماله فلا يكون دخلا في الوصية لانتفاء دلالة اللفظ
 عليه بالدلالة لان المثل ومن رواية اي حمله من الرضا عليه السلام قال ما التفت من اجل
 اوصى بشفيع وحقق في جفنه عليه حلية فقال له الورقة المالك الفصل وليس كالمال قال
 قال لا بل الشيف با فيه له **اول** لاخير هو قد ذهب عن ابن ابي عمير القيد الطريقي
 واما قوله فمدرس بابويه وابو الصلاح وابن البراج **اول** ولو اوصى له بشفيع
 او صنفه حرام قبل دخل الظروف **اول** **اول** قالوا لجامع السنين
 كمالنا العالين يدعون الحلية والجفن في شيف حواسه ولو اوصى بخرج الجفن
 في تنه من التركة لم يسمع وهل يكون وصية لباقي الورثة بالجمع او بلفظ النقطه
اول **اول** ذهب الشيخ في النهاية الى بطلان الوصية اذا كان مقرا به

[illegible]

لا يرتفع البعض الثانية لعدم صحتها في الحق أو شقص هل يرجع إلى الورثة
 أو يصرف في وجه البرقية الشكك بشت من وجهه بالوصية عن ملك الورثة فلا يملك
 اليهم والتمسك بالوصية بأخراج في قربة معينة القصد إلى إخراج في إطلاق الوتر
 متعين ومن تعذر العمل بالوصية فيكون باقيا على ملك الورثة وهذا الكلام
 لو اوضح شي في وجه تعذر صرفه فيه أقول وجه الشكك ما تقدم من إياها
 لو ملك الشراطة فيحق من المثل على الأقوى أقول لا يملك الميراث من ينفق
 عليه بالشرافة فيحق عليه من المثل ما تقدم من أن تصرفا المريض المنجزة من ثلث ثلثه
 خلا قال ابن ادريس حيث قال في الأصل وجه القوة وله عليه السلام المريض عور
 عليه إلا في ملك ما له لا يقال إن المريض إن يشتري قبل المثل ويكون ما غلب من الأصل
 وهذا قلنا لا ينفق المثل لا نقول أنه وإن كان كذلك لكنه يجري مجرى إخراج المال
 فهو لعدم حصول عوضه لو دلت قوله والأقرب في الانتفاء أنه لا يملك
 لأنه حق متحقق ولا عرض في قابلية فحينئذ لا يشتري أبية وهو يثابري الفاضل
 مائة فالأيدى بأية حكم الموهوب أقول قد ذكر المصنف وجه الأقرب
 لكن البحث هنا في موضعين أحدهما قال هذا الأقرب إنما هو لألف ولم يقل في صفة
 الأقرب بل جزم فيها بالصحة فأي خلاف بين الوصية له بأبيه وبينه كونه
 الثاني أنه إذا اشتري أبية بمخبر مائة وهو يثابري الفاضل أن الشراطين المريض
 لم ينفق عليه من ثلث تركته لم ينفق عليه الشراطين لم يخرج الميراث من المثل ولم يملك
 منه الميراث من الأصول الأول أن الهبة عند بعض أصحابنا تستدعي التراب كما
 كان الأقرب عند المصنف أنها لا تستدعيه كان الأقرب عندنا صحة الهبة لما جزم
 استلزام إخراج شيء من تركته لما الوصية له فالأقرب في التراب ما تقدم من ذلك
 لم يردني قوله من الأصول وأما من الشوال الثاني فنقول على قول السمع يكون الرابع
 فالحال في خصمه بما أتاه منه بقدر المثل المثل من المثل ما به فاذ كانت قيمة المثل
 ما كان ثلثه أما ينفق فيبيع المبيع في شقة أو عتار أو عتار في البيع من
 الأقوال نقول ليس له أن يخرج من تركته أكثر من ثلثها وهو ما يثبت في بيع المبيع في ثلثها
 عند المصنف وذلك لثبوتها في ثلثها ويرجع إلى الورثة من ثلثها في بيعه ما به

وله في المطالع والمفسر الى اهل البيت
عليهم السلام اوصي اهل البيت

اما التعدد فاما تقدم واما تأخير لان الوصية للوارث الاخر متفاد من
 من الوصية للاجنبي لان منطوق اللفظ دل على الوصية للاجنبي واما ان يفقد
 الوصية للوارث لتعيينه والتابع يكون متأخر عن المتبوع الواجب جلد الوصية
 من غير تقديم احدي الوصيتين على الاخرى لان الوصيتين جميعا استقيمت من اللفظ
 الواحد اذا عرفت هذا فقولنا مع ايجان الولد المومي بنصف نصيبه لا يجب لان الآخر
 النصف والمزحم والمومي له النصف بالشبهة ويصح من اربعة وذلك ظاهر واما مع
 عدم الاجازة فنقول على الاحتمال الاول وهو كونه وصية واحدا يدفع المزاح الى
 المومي له ثلث حصته ويصح من ستة المومي له شهم والمزاح اثنان ولذا قوله لا
 وحده اعلى الاحتمال الثاني اعني كونه وصية مع تقدم الوارث فان المومي اقتضت
 وصية عدم تقييدها بالوصية وذلك في الحقيقة وصية بباين النصف والثلث
 وهو من جعل الاخر ثلثة الثلث وهو من الاصل من نصيب الاخر وذلك
 ثلث ما في يده وعلى الاحتمال الثالث اعني كون ذلك وصيتين مع تقدم الاجنبي
 يخرج ثلث التركة او لا يخرج عدم الاجازة في دفع الى الاجنبي مقدار ما المومي له
 وهو ربع الاصل والوارث الاخر ثلثة الثلث ويحل ويحل البعض عليه يكون
 له نصف ثلث تصح من اثني عشر للاجنبي بوصيته الربع ثلاثة والوارث المومي
 له بوصيته شهم ويخرج اربعة وذلك خمسة شهم من اثني عشر والمزاح اربعة
 وعلى الاحتمال الرابع اعني كون ذلك وصيتين لا تقدم احداهما على الاخرى يخرج
 مع عدم الاجازة يقتضي الاجنبي والوارث غير المزاح وفي الحقيقة الثلثة بينهما
 وجهان احدهما يقتضي اعلى ثلث الوصيتين لان وصيته الاجنبي ربع
 وذلك ثلاثة من اثني عشر والاخر بالسدس وهو فصل باين النصف والثلث
 وذلك سهمان من اثني عشر الوصية ثلثة يقطع الثلث عليها ثلث خمسة في
 اثني عشر تبلغ تسعين للاجنبي ثلاثة أخماس الثلث وذلك اثني عشر والوارث بوصية
 خمسة وذلك ثمانية والباقي بين الولدين بالشبهة فيكمل للوارث المومي له ثمانية
 وعشرون وحصل الاخر المزاح عشرون وقد حصل للاجنبي اثنا عشر وصية
 وتصح خمسة عشر جاصلة من مائة في ثلاثة وخمسة الثلث بين الاجنبي

الثلث لان وصية الاجنبي الثلث قد حصل للوارث المومي
 من الاجنبي ثلث من اثني عشر حصة شهم من مائة في
 خمسة عشر يحصل مائة في خمسة عشر حصة شهم

والوارث الموصى بالثوبه لما ذكره المصنف من ان وصيته على سبعة بالربع لان
ما حصل للموصى بالثوبه حصل مثله للاخر وانما يأخذ الزيادة بالوصية لان
مقتضى الوصية الربع فيكون للاخرين ان الربع والربع الاخر يأخذ
في الوصية ان يشا ويقتسم المثلث مع عدم الاجارة بينهما بالثوبه ونقص
من ستة فوله ولو اوصى بالربع من حصته الابن دون البنت فعلى الثلث
الاول كما تقدم وعلى الرابع يقيم الثلث من ثلثه على ثلثه عشر من الثلث
له فتضرب احدهما في الاخر فيبلغ ما به وثلثه عشر او يعطى البنت شهاان
من ثلثه بالوصية والموصى له فيخرج الفرق بين الحاجة وقدرها من زيادة
حقها في الوصية ونقصه في الميراث او بالعكس اقول ان اختلف الميراث
ابن او بنتا وكان فدا وصي لاجنبي ربع تركته من حصته الابن دون البنت
فالحاجة لثلاث الاربعه واربعه فاضاع على الميراث الاول منها ما تقدم اي على وصية
الوصية مع عدم الحاجة يدفع ثلثها في يد من الثلثين وذلك شهاان من
ستة من اصل ثلثه ويبقى له اربعة والثلث ثلث الاصل ثلاثة وعلى الباقي
وهو ثلثها مقدما للميراث يدفع الى البنت بوصية فان الثلث شهاان
وهو التفاوت بين ثلث الاصل وثلثه لاجنبي ثلثه الثلث شهاان
ويقتسم الباقي اثلا ثلثه بن ثلثه والثلث ثلثه وعلى الثالث وهو ثلث الوصية
مع ثلثه لاجنبي ربع الاصل من الثلث وذلك ثلاثة من اثني عشر الى
البنت نصف الثلث وذلك ثلثه الثلث شهم واحد سمي ثامه بن الامم والثلث
املا كما صرف ثلاثة من اثني عشر ثلثه وثلثه لاجنبي ثلثه والثلث
بوصيته ثلثه الثلث ثلاثة وثلثه بن الميراث ثلثه عشر والثلثه بنها
ثامه فيجعل للاحد عشر وعلى الرابع اعني ثلث الوصية من غير تقدم يقيم
المثلث على ثلثه الوصية وذلك ثلثه عشر لان وصية الاخرين ربع
الاصل وذلك من ثلثه شهاان وربع شهم ووصية البنت شهم وهو
التفاوت بين المثلث والقبض مجموع الوصية ثلاثة اربع شهم فاذا
ذلك ارباعا كانت ثلاثة عشر فيقسم الثلث من ثلثه وثلثه لاجنبي

هذا هو مقتضى ما تقدم من ان
الوصية على سبعة بالربع لان
مقتضى الوصية الربع فيكون
للاخرين ان الربع والربع
الاخر يأخذ في الوصية ان
يشا ويقتسم المثلث مع عدم
الاجارة بينهما بالثوبه ونقص
من ستة فوله ولو اوصى
بالربع من حصته الابن دون
البنت فعلى الثلث الاول كما
تقدم وعلى الرابع يقيم
الثلث من ثلثه على ثلثه عشر
من الثلث له فتضرب احدهما
في الاخر فيبلغ ما به وثلثه
عشر او يعطى البنت شهاان من
ثلثه بالوصية والموصى له
فيخرج الفرق بين الحاجة
وقدرها من زيادة حقها في
الوصية ونقصه في الميراث
او بالعكس اقول ان اختلف
الميراث ابن او بنتا وكان
فدا وصي لاجنبي ربع تركته
من حصته الابن دون البنت
فالحاجة لثلاث الاربعه
واربعه فاضاع على الميراث
الاول منها ما تقدم اي على
وصية الوصية مع عدم الحاجة
يدفع ثلثها في يد من الثلثين
ذلك شهاان من ستة من اصل
ثلثه ويبقى له اربعة والثلث
ثلث الاصل ثلاثة وعلى الباقي
وهو ثلثها مقدما للميراث
يدفع الى البنت بوصية فان
الثلث شهاان وهو التفاوت
بين ثلث الاصل وثلثه لاجنبي
ثلثه الثلث شهاان ويقتسم
الباقي اثلا ثلثه بن ثلثه
والثلث ثلثه وعلى الثالث
وهو ثلث الوصية مع ثلثه
لاجنبي ربع الاصل من الثلث
ذلك ثلاثة من اثني عشر الى
البنت نصف الثلث وذلك
ثلثه الثلث شهم واحد
سمي ثامه بن الامم والثلث
املا كما صرف ثلاثة من
اثني عشر ثلثه وثلثه لاجنبي
ثلثه والثلث بوصيته ثلثه
الثلث ثلاثة وثلثه بن
الميراث ثلثه عشر والثلثه
بنها ثامه فيجعل للاحد
عشر وعلى الرابع اعني ثلث
الوصية من غير تقدم يقيم
المثلث على ثلثه الوصية
ذلك ثلثه عشر لان وصية
الاخرين ربع الاصل وذلك
من ثلثه شهاان وربع شهم
وصية البنت شهم وهو
التفاوت بين المثلث والقبض
مجموع الوصية ثلاثة اربع
شهم فاذا ذلك ارباعا كانت
ثلاثة عشر فيقسم الثلث من
ثلثه وثلثه لاجنبي

سبعة

ثوبت معه وعشرون والتمت منه بوصيتهما الساعسة اللسان من الاصل جيرات
 من الابن واللب للابن ثلثا اسان وخمسون واللب ثلثه ستة وعشرون فيكمل بها
 بالميراث والوصية ثمانية وثلاثون وتقول ان يقسم اللب بين الجدير واللب ثلثا
 لان وصية ثمانية وثلاثون البنت بشهم وهو التفاوت بين الثلث والنصف
 والباقي بالميراث وذلك شهان وكلما تحصل لها بالميراث يحصل للابن ضعفه
 بالميراث وذلك اربعة اشهر وصية الاحصى شهي فيقسم الثلث بينهما اثلاثا
 للبنت شهر والابن شهر شهان وما تقدم من ان ما يحصل للزواج وهو هذا الابن وذلك
 خمسة من اثني عشر فيكون وصية الاحصى ثلثا يحصل بصية بالميراث للبنت وهو
 شهان ونصف وما زاد على ذلك الوصية وهو شهر واحد يخرج الوصية اربعة
 ونصف ثلثا والمرضى له الاحصى ثلثا لللب مع عدم الاجازة يقسم الثلث من ثمانية
 على النسبة لا يقال فاي فائدة للاجازة حينئذ وان البنت ما خذ مع عدم اللب
 كما اخذ مع الاجازة فلا يكون فرق بين الاجازة وعدمها بالنسبة الى اللب مع
 انها موصى لها لان قول الفرق بينهما ان مع الاجازة يكون حصتها من الوصية ازيد منها
 بدون الاجازة وذلك لانها مع الاجازة تكون وصيتها شهر واحد ونصف شهر من
 اسي عشر وبغيرها شهان ونصف لان الابن ياخذ حينئذ بميراثه شهر ويكون
 ميراثا نصف ذلك شهان ونصف من القديعة وباقي الاربعة شهر ونصف الوصية
 مع عدم الاجازة ينقسم ميراث الوصية بين ابنتين ثلثا من وصيتها حينئذ بشهم
 واحد وثلث بشهم وميراثا شهان وثلثا شهر ثلثه ولو اوصى ثلثا البنت
 للابن حقل الوحدة فالوصية بالسدس والتعدد فالوصية بالربع وتقول الثانية
 لو اوصى للابن حقل الثلث اقل من هذه الوصية صح فلا توقع
 على الاجازة لقصرها على الثلث وما يدعيها في الوصية في الوصية للغير تمام الثلث
 فانه لا يمكن ان يكون له السدس بناء على هذه الوصية وهو محقق لان الوصية
 بمساواة البنت للابن ميراثه قوله خذ ما يخص الابن بقدر ان يكون
 للبنت زيادة على نصيبها وهو الثلث فيكمل لها النصف حتى يكون مساوية
 للابن وتحتل ان يكون وصيتها لان الاجازة يخرج من حصتها ثلثا ويبقى حصة

قدم الغائب في له فان قدم الغائب في حياته الموصي بالوصية له لو جرد شرط الانتقال اليه ولو لم يقدم حق مان الموصي في الاول فان قدم بعد ذلك وكانت العين الموصى بها باقية احتل الخصم بالغائب بها مع اطلاق القدر لانه انا جعلنا الاول شرط عدم قدم الغائب وقد عدم شرط في عدم الشرط فمقتضى الشرط انه اذا مضى القدر الى وقت بان يقول قل قد قدم في حياتي اولى هذا الشرط في هذه الشئ واما يقدم في ذلك الوقت كانت باقية على الاول قطعاً من له ولو اوصى له ثلث ولاخرب ربع والثالث فشرع الرابع بمنزلة وصية احدهم فله الخمس لو قال فلان شريكهم وله خمس الكل واحد ولو اوصى لاحدهما به ولاخرب دار ولاخرب بعد ثم قال فلان شريكهم فله خمس الكل واحد لانه هاتين اركب كل واحد منهما منفرداً بالثمن والكل يكتسب الشئ به وفي الاول كل المبيع مشتركون ولو قيل له الربع في المبيع كان اولى اقول بـ وجه الاولوية انه في المثلثة احدهما يبيع فيكون له الربع لان الشراكة المطلقة تقتضي النصف ونحو عدد الشركاء تقتضي ان يكون ارباعاً فلو اشتري بها هو الربع فوجهه ولو خالف فلا لانه يبيع باوصى لثلاثة بمنزلة انصباهم فالكل على شئ وان اجازوا وان ردوا فمن شئ طاق اجازوا الواحد ورددوا على اثنين فلهما وود عليها الشهان والمخمل في الجاز له ان يكون له الشئ الذي كان له حال اجازة المبيع في اخذ الشئ في الشئ من مخرجها وهو ثلث عشرة وسمى احد عشر لا يتقسط في ضرب عدد السنين في الثلثة عشرة وان يضم الجاز الى السنين فيقسم الباقي بعد التسعين على السنين فيوزع اربعة في تسعة اقول بـ اما كون الشئ للمجان له فلان الموصي جعله واحد من شئ وقدر في الورثة بذلك فيكون له الشئ واما حصة الى البنين واعطوا له الربع بعد التسعين فلان الموصي جعله كواحد من تسعة وهم ثلاثة فادفع الشهان الى اثنين وكان معنى له احد البنين الثلاثة فكان له ربع الباقي كواحد منهم فوجهه ولو اوصى بخمسة ودر ولاخرب مثل نصيب وثلث لخمسة اعطى الميراث صاحبته الباقي بينهم

والموصى له وأعطى صاحب النصب مثل نصيب الوارث كان لأوصيته غير ما
أولت لو كان له ثلاثة بنين فقال أعطوا فلان الثلث مالي وأعطا الآخر مثل
نصيب أحدهم فاحتمل أن يعطى الأول الثلث لموصى له به وجعل الثاني كاحدهم
مع الإجازة فيكون عندهم الخمس باختيار الباقي وهو سدس الأصل لا يجعله عندهم
واحدهم فلا يكون له أكثر من أحدهم ولأنه المتفق فاحتمل إعطاء الباقي مع
الإجازة ربع الأصل لأنه جعله ربع الأربعة ولو لا الوصية الأولى
فكون عنده من وصي ثلث ماله وربعه فلا تعلق لأحد الوصيين بالآخر في
ما زاد خارج الوصية فخرجنا من حاقولنا لو وصى لرجل مثل نصيب وارث
ولآخر فابقي من المال احتمال أن يعطى صاحب النصب مثل نصيب الوارث إذا
لم يكن ثم وصية أخرى أن يعطى مثل نصيبه من ثلثي المال وإن يعطى مثل نصيبه
بعد أصل صاحب الوصية الآخر نصيبه فيدخله جديدا في الدور أقول
إذا كان له ثلاثة بنين وأوصى لأحدهم مثل نصيب باقي المال
احتمل في الموصى له بالنصيب ثلاثة أوصية أحدها أن يكون له الربع كما لو وصى
لأخيه لا يجعله ربع الأربعة والوصية التي جعلها لثاني ذلك من كان
مخرج الوصية من نفسه من ثمانية الأول الربع الثاني وللثاني نصف الثلث
وللثالث البنين الثلاثة سهر واحتمل أن يعطى مثل نصيبه من ثلثي
المال لأنه جعله عنده من ثلثه فكان كائن ربع والآخر حقه في الثلثين
لا يخرج من باقي الإجازة فكذا عنه عندهم الخمس الموصى له بمثل أحدهم لما
الثلث فله وصية واحدة وإن لم يرخص الدور لم يجزئ يكون له ربع الثلثين
وهو سدس الأصل للباقي نصف الباقي والمخالف من البنين الثلاثة
فالأول ستة من ستة والثاني وللثاني عشرة ولكل من البنين الثلاثة ثمانية
واحتمل أن يعطى الموصى له بالنصيب نصيبه بعد أن يأخذ الموصى له بالنصف
وصيته لأن الموصى جعله كواحد من أولادة فليس له أن يأخذ زيادة عن أحدهم
لأنه جديدا يكون مخالفا لقصي الوصية فعلى هذا الاحتمال يدخله الدور

النصب

المصنف جعل المصنف لا بعد اخراج وصية الماني الموقوف على معرفة ولا يعلم حتى
 يخرج المصنف لكان وصية الماني المصنف بعد اخراج المصنف وخرجه موقوف على
 معرفة وحيد بتوقف معرفة كل واحد من الوصيين على معرفة الاخرى ذلك دون
 والقاص في ما ذكر في الكتاب من لواء في لواحد بالمصنف والاخر بالربع
 وقال لا قدموا احدهما على الاخرى فالأقوى عندي مع الاجازة فيعني اخراج الماني
 للوصيين وليست احدهما اولى بالاختصاص من الاخرى لان الموصي لم يرض بقدر
 احدهما فقط المثلث على ثلثة الوصيين فيكون بينهما الثلثة الذي المصنف الثلثان
 والذي الربع الثلث وقال الشيخ في الخلاف لو اوصى لواحد بكل ماله ولاخر بثلث
 ماله واجاز الورثة اخذ الاول جميع المال ويقسم الاخير وعلى ما ذكره المصنف
 ان لم يرجع عن الاولي قصد العول يكون للاول ثلاثة ارباع وللثاني الربع لان
 ذلك ثلثة الوصيين وقال الشيخ ايضا في الخلاف ولو بد لصاحب الثلث
 واجاز والعول الاول الثلث وصاحب الكل الثلثين ويصح على قول المصنف
 انه لا يرجع عن الوصية الاولي وقصد العول يكون حال باقيه فيكون الاول
 الربع ايضا وتوسد ولو اوصى لواحد بنصف ماله ولاخر بثلثه ولاخر بربعه على
 سبيل العول فيغير تقديم ولا يجوز قوله قد بينا ان الوجه عندنا في هذه
 مع اجازة الورثة فيحصل حينئذ ثلثة المال على الثلثة عشر منها الموصي له بالنصف
 ثلثه وثلثان اربعة وبالربع ثلثة اولى است وجه هذا الاحتمال ان المصنف المذكور
 من اثني عشر فالاول له المصنف وذلك ثلثه ثلثا والماني الثلث وهو اربعة ثلثا
 الربع وذلك ثلثه بقسم الاجازة المال عشرين على ثلثة الوصايا ومجموعها ثلثة
 عشر ومع عدم الاجازة تقسم الثلث على الثلثة عشر ايضا الماني الثلثان الموصي لم يقدم
 بعضا منهم على بعض فلم يرجع عن شيء منها فيكون ما حصل لهم مقسوما على
 ثلثة وصاياهم قوله والحق الاول اعز لكل من الميز والاول ثلاثة
 والغير الميز ثلثة والماني اربعة اولى بريد لواوصي لواحد بمثل نصيب
 احد ولله ولاخر نصف الباقي واجاز احد الولدين دون الاخر فيه احتمالا
 احدهما ان تضرب ثلثة الاجازة وهي ثلثة ومثله الرد وهي ثلثة
 تلغ ثلث عشر ويصرف للميز ثلثة ولاخية ثلثة والموصي له بالنصيب

اربعة والموصى له نصف الباقي ثلاثة نصيب الولدين فطاهر لان النصيب للموصى
 مسئلة الاجازة وهو واحد من ضرب في مسئلة الرد وهي ثلثه يكون ثلثه هو الاخر
 بالعلم يكون ختمه والموصى له الاول مع اجازة الولدين ياخذ ثلاثة من خمسة
 عشر وهو واحد منهم كوضع رد الولدين يتطاول وصية الثاني ويكون الاول خمسة
 واذا كانت اجازة الولدين بنقصه فحين اجازة احدهما تنقصه شهماان فيكون
 له اربعة والثاني للاخر في ذلك الثلثة الثاني ان يكون الثلث من خمسة لان
 للموصى له الاول مثل نصيب الابن المجزأة اقل الورثة شهماان والموصى له
 الثاني نصف نصيب المجزأة لان الموصى له نصف الباقي فاذا اجاز اجازة
 دفع اليه نصف نصيبه وللآخر غير المجزأة نصيب كامله المجموع نصيبان ونصف
 نصيب اذا ثبتت معاتت خمسة والنصيب اثنان وهو ضعيف لان المجزأة
 يكون قد اخذ اكثر من الثلث وهو غير جائز واما الثالث فيختار ان يكون الاول
 الثلث شهماان كغير المجزأة لان يكون المجزأة اقل الورثة شهماان ياخذ نصفه
 بعد الوفاة فان لم يكن مراد الموصى ويبقى للمجزأة شهماان والموصى له الثاني سهم اربع
 وهو الحق عنه المصنف ضرب ثلاثة في خمسة كاد كراولا لان بردها واجازة
 الاخر تصرف مسئلة الاجازة في مسئلة الرد ويمكن لكل من مسئلة الاجازة
 وهو سهم من خمسة يفر ويأخذ في مسئلة الرد ذلك ثلاثة واما الموصى له الاول فيكون
 الولدين لان الموصى له نصيب وارث يعطى مثل نصيب اقله مع ان يكون هو المجزأة
 المجزأة الثلث خمسة وهو نصيبه من مسئلة الرد سهم من ثلاثة مفرق في مسئلة
 الاجازة وهي خمسة يكون خمسة والثاني المختلف وهو اربعة واوله هو الموصى
 مثل نصيب احدا واوله هم ثلاثة وللآخر ثلث ما يبقى من جميع المال بعد اخراج
 النصيب الى قوله ويختار ان يكون الاول اثنان وعشرون من اربعة
 وتسعين يعني المجزأة كذلك للمجزأة ثمانية عشر والثاني خمسة عشر اقول
 يعني اذا اوصى لاحد بمثل نصيب احد بنيه الثلاثة ولاخر ثلث ما بقى من
 جميع المال فان اجاز الورثة فالثلاثة من اربعة عشر للموصى له الاول اثنان والموصى
 له الثاني ثلث الباقي ثلاثة ولعل ان الثلاثة اثنان والطريق ما ذكر في الكتاب
 وان ردوا فالثلاثة من تسعة لان للوصيتين الثلث ويقسم الاثنان اثلاثا

العلم

في الرد
 في الاجازة
 في الموصى له
 في المجزأة
 في النصيب

بين اثنين الثلاثة وقل ما يخرج منه الثلث ثم يقتصر ثلاثة اقله ثلثه يحصل
 للولد الثلثان وهي ستة لكل سهم سهمان للموصي له الاول بمثل نصيب
 احدهم من الثلث سهمان يبقى سهم للموصي له الثاني فاذا اجاز احد الثلثة فعل الاحفال
 الاول من الاحفالات الاربعة تضر بمسئلة الاجازة وهي احد عشر بمسئلة
 الرد وهي ثمانية ثلاثة في المجموع لان باجازه احد الثلثة ينقص من الموصي
 له الاول ثلث ما ينقصه اجازة الثلثة فيضرب مخرج الثلث وهو ثلاثة في
 المجموع اعني تسعة وتخرج من سلع ما بين تسعة وتسعة للموصي له الاول
 اثنان وستون لان باجازه الثلثة يكون له من اصل ثلث الفريضة سهمين
 من احد عشر مخرج تسعة يكون ذلك ثمانية عشر ثم ثمانية عشر في ثلاثة تسعة
 اربعة وخمسين وبرد الجميع يكون له سهمان من تسعة احد عشر ثم المنفعة في
 ثلاثة يكون ستة وستين والتفاوت الذي تنقصه اجازة الجميع تسعة
 اثنا عشر ينقص باجازه احدهم اربعة يبقى له اثنان وستون والموصي له الثاني
 تسعة وان يكون لان مع رد الجميع التسعة وهو من هذه الفريضة ثلثه
 فلا تكون مع اجازة الجميع ثلاثة من احد عشر تسعة ثمانية تسعة وذلك احد
 وعشرون والتفاوت وهو ثمانية اربعون ينقصه رد الجميع فيقص ثمانية
 برد اثنين وذلك اثنان وثلثون يبقى له تسعة وان يكون ولله من
 المخرج خمسة من مسئلة الاجازة اثنان من احد عشر مخرج تسعة الباقي تسعة الرد
 وهي تسعة والمجموع في ثلاثة تسعة اربعة وخمسين ولكل من الاخرين
 غير المخرج تسعة وستون وذلك حصص من مسئلة الرد وهو سهمان
 من تسعة مخرجان في احد عشر مسئلة الاجازة ثمانية ثلاثة وعلى الاحفال
 الثاني يكون المسئلة من احد عشر لان للموصي بمثل نصيب احدهم نصيباً
 محمولاً نصيباً ان يكون الباقي يقتصر ما قل تسعة اعني الثلثين الثلاثة
 والموصي له بمثل نصيب احدهم الباقي ثلثا ثلث الباقي بعد النصيب
 لان المخرج يدفع ثلث ما في يده الى الموصي له الثاني بعد النصيب فيجب
 ان يكون في يده ثلثه فاذا اجاز واحد دفع الى الباقي سهمين احدهم

يتوهم انه قد حصل من الاخرين ثلاثة فيجب ان يكون التصيب المحمول
 شهي من لانه نصيب الثلث وهو غير جازم بل هو ان يكون الجميع احد عشر
 صغير لان الورقة هنا اخذوا اكثر من الثلثين وهو غير جازم وعلى الاحتمال
 الثالث تكون المسئلة من ثمانية عشر للموصي له الاول الربع لان الموصي
 جعله واحدا من اربعة وللماني ثلث الثلث قطعا مضروب بخرج الربع في
 مخرج الثلث اثنا عشر فاذا اخرج الثلث وهو اربعة تبقى ثمانية لا ينقسم على
 ثلاثة بل يبقى الثلث فمضرب ثلاثة في اثنين عشر وذلك ثمانية وثلاثون فاذ
 دفع الى الموصي له بالنصيب من الثلث ربع الاصل وهو ثمانية ودفع الى الثاني
 ثلث الثلث ثلاثة ودفع الى البنيين الثلاثة الباقي الثلثا لعلهم ثمانية ودفع
 للمخيرين ماني بدو الى الثاني لان وصية الثاني تسعة وذلك لان اذا اخرجنا
 وصية الاول فبقي تسعة من ثمانية وثلاثين على هذا الاحتمال يبقى تسعة فمضرب
 وقد اوصى الثاني بثلث الباقي فيكون تسعة فاذ اخذ منها الثلث ثلاثة يبقى
 وصية ستة في يدا البنيين الثلاثة فمن اجاز منهم اعطاه ثلثها وهو تسعة فبذلك
 الثاني تسعة ويبقى للمخيرين تسعة وحصل من الاخيرين ثمانية ولعل على هذا الوجه
 ان تكون المسئلة من تسعة وتسعين وذلك في خروج تسعة الاجازة في مسئلة
 الرد ويكون للاول منها اثنان وعشرون لان نقص المخيرين بسبب اجازة وظل
 بخارج بعد الوفاة فلم يكن مائة للموصي كما مضى في مثل نصيب من الموصي لان الموصي
 اجازة كواحد من ورثته فلا ينقص من حصة شيئا الا برضاه فيكون عند عدم
 رضاه بالوصية الثانية لغير المخير فيعطى حصته من مسئلة الرد وهو شهران
 من تسعة مضمون وان في مسئلة الاجازة وذلك اثنان وعشرون وكذا الكل
 من الورثتين غير المخيرين للمخير حصته من مسئلة الاجازة وهو شهران من تسعة وذلك
 ثمانية عشر والموصي له الثاني تسعة عشر لان التسعة فاق كل واحد من عدد الماني
 غير له بقية التسعة فلكل الثاني وهو تسعة عشر وعلى الاحتمال الرابع الذي احتمله
 المصنف مخرج الثلث وذلك ثلاثة وثلاثون فمخرج منه الى الاول مثل نصيب
 اقل الورثة شها وهو حصته المخير اعني مضمون شهي من احد عشر فبذلك
 وذلك ثمانية عشر وثلث الثلث الثاني قطعا لا ياله الوصية الخمسة

وفي الاول وفيما مستحق الاول يحققون للمباقي ثلثه عشر فوله ولو قال ان لم
 يحجز الورثة فلا تترك له لاحدها فالوجه عندي ان يكون له اصل الخول اقول
 ان الوصية بن علي مائة الموصى خمسة من احد عشر وقد نص الموصى على عدم تقدم احد الوصيين
 الاخرى فوجب ان يكون مائة اصل الموصى وهو الثلث بقسوة ثمانية على قدر وصيته
 فيكون الاول ثمان من اصل خمسة عشر والثاني ثلاثة والباقي للورثة اثلاثة فاذا
 اردت الصحيح تصرفها في ثلاثة ثلث خمسة واربعين فله ولو اوحت لاجنبي
 مثل نصيب ابنته الاغنى للمال ولا خير مثل نصيب غيرها الاغنى للمال والثالث
 تمام الثلث ولا وارث يتوارث مع الزوج فالغريضة اربعة مقدار ثلثي المال فمستقيم
 ثم تصرف وفق محج الثمن فلهما يبلغ اربعة وعشرين ثم تصرف في الغشوة وهو خمسة
 مائة وعشرين للمباين من الثلث اربعون وللزوج عشرون وكذا الثلث والموصى له
 الاول اربعون فيرد على خمسة عشر والثاني عشرون فيرد على خمسة عشر فيبقى
 الثلث ثمانية عشر للثالث فكمثل ان يكون للثاني ثلاثة وللثالث اثنا عشر لا فاشتبك
 من خصية عشر المال وهو اثنان والذي بقي من الثلث بعد الاول خمسة عشر فليس
 مثل نصيب البنت بل اقل فيخرج الثلث من الباقي والاول اقوى اقول
 وجه القوله ان الموصى جعل للثاني مثل نصيب البنت الاغنى للمال وعشر واثنا عشر
 البنت عشرون فاذا دفعنا اليه ثمانية كفاية علمنا بقوله الموصى ان ثمانية
 مثل الغشوة من الاغنى للمال اما اذا اعطاه ثلاثة لم يبق له ثمانية فلهما
 بل تبديل لها وهو غير جائز لقوله فلهما بعد ما دفعنا اليه
 للمدين فان كانت ثمانية الاقرب انهما من الثلث انما كان في موصى ولو يرا
 لزمت اجابا اقول - فلا خلاف انهما في تصرفات الموصى المختصة اي
 التي لا تفرق ما بعد الموت كالعتق والهبة والابدية والمجانية في البيع والشراء
 فاما ما يخصه من الثلث اصل التركة وهو قول الشيخ في التبرع والامتنان
 في الفتحة ويخرج من الثلج وانما هو شرطه على اقرض من ثلث التركة وقهر
 قول الشيخ في البسوط ومحمد بن بابويه وابن الجوزي وهو الاقرب عند الفقهاء
 وهو اقوى بما رواه علي بن يقطين في الصحيح قال قلت لابي الحسن عليه

عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لو وصى رجل بثلثي
 ماله لغيره فمات قبل ان
 يوصي بثلثه لم يوص

السلام ما للرجل من ماله عند موته قال الملك والملك حذير قوله الا ترى حذير من كل
 تعرج في دفع في مرض القوم معه شوا كان مخوفاً اولاً فانه على من الشك ان كان تبركاً
 والا فمن الاصل وقيل ان كان مخوفاً في ذلك الا فله الاصل كما يصح اقول
 قد تقدم الخلاف في ان تصرفات المريض في مرض موته اذا كان في مرضه الى
 هي من الاصل او من الملك وان مله المصنف حكوا من ثلث تركه في الحق
 في المرض الذي يقتضي خروج تلك التصرفات من الملك ما هو فقال الشيخ في المشروط
 هو المرض المخوف فاما ليس بمخوف كوضع الفراش والصداع وحمل يوم فان تصرفات
 المصنف بها يخرج من اصل التركة لجرأه بحري الصحاح والا قرب عند المصنف
 من الملك مطلقاً شوا كان مخوفاً او غير مخوف لعدم الادلة الدالة على خروج
 تصرفات المريض من الملك للشاكلة لكل من المخوف وغيره فالتمسح من مخوف
 على خلاف الاصل قوله ولو نذر الصدقة في مرض الموت فالأقرب انه
 من الملك اقول وجه القرب انه وان كان متبركاً الا انه انما يجب
 الوفاة لونه خلق ماله ان يتصرف فيه وقد تقدم ذكره الرواية الدالة على
 انه ليس للمريض عند موته الا الملك فيكون ممنوعاً من الزيادة عليه فلا يتحقق
 التبرك به كما لو نذر الصدقة فالأقرب الصحة وعدم اشتراط الدخول اقول
 وجه القرب ان الاصل صحة العقول لقوله تعالى لو فاء بالعقود ولا نه القصاب
 فلا يمنع من المريض بخلاف الرجل الذي يثبت عليه ما لا قوله فان كان
 بمن ماله المثل فالأقرب ان يكون اقول اذا زجت المرأة نفسها بدين مهر المثل
 بقفا وبكون بمنزلة الحباء من الملك الا قرب عند المصنف القول مطلقاً انه وان كان
 معاوضة الا انه ليس بمقابل ماله من قبل هذه الحقيقة الكتاب فكان خاصاً قوله
 والا قرب اتفاق الادرث مع النفع والمباراة وشوا الى الطلاق وكسرها كغزاة اوله
 وقت الطلاق وان سلمت او لم تغت في المول الذي العدة الوجه اوله هذا
 قريب من قول الشيخ في الامتناع فانه قال فيه الذي احتج هو انه انما يبره
 بعد انقضاء العدة اذ قصد الاضرار بها المارواه ودعه عن شاعه قال شاعه
 عليه السلام عن رجل ملى امرأته وهو مريض قال تركه ما دلت في هتها وان

فيقتصر على اليقين وهو حفظ المال دون التصرف فيه ماله لعدم العلم بدخوله تحت الوصية
 واما الذي كان من الوصية فان الوصي هو القائم مقامه فكان له ان يفعل ما يقتضيه الوصي
 من التصرف في مال الوصي بشرط ان يكون الوصي الا ان ياذن له الوصي على ان يقر له
 في المصلحة قال الشيخ في النهاية يجوز ان يوصي به قولي ابن الجبلة ابن البراج
 ان لم يكن حليماً جازاً في قوله من الوصية من يوثق به على اشكال قوله سبب استيفاء
 ولا به عليه مال الغير فلا يثبت لغير الوصي والحكم من انه في محل الضرورة كان مشروفاً
 في يثاق الوصي على الصغير المحض وله ان لم يصح له ان يوصي به عليه من ماله
 يكون بالملك مطلقاً او فيما زاد على الملكية فيمكن ان يوصي به ان الوصية هل يكون
 بالملك مطلقاً او فيما زاد على الملكية فيمكن ان يوصي به ان الوصية هل يكون
 الشئ في الشئ في المالك قال لا يجوز ان يوصي به الجبلة في يثاق امه ولا في ماله
 ابيته فان فعل ذلك يصح الوصية وقال ابن ادريس في ذلك نظرو وقال في المبتدأ
 ما كان الورثة اولاداً او كان له ابا وجد فليس له ان يوصي به اليه بل عليه ان يوصي
 بقدر المصلحة وقضا الدين والآخر هل يكون باطلاً بالكلية او مادام لم يجد حليماً في
 في الخلاف والمبسوط في موضع آخر لم يفرع على ذلك ما لو مات الجد بعد ان انقضى
 قلنا قلنا لا يصح للوصية البتة كان القرابة الحامد الا قال الوصي والمصنف ذكر
 الاستحالة فيما يشهد للقرابة في بطلانها مطلقاً اشكال وجه الشبهة في الاول انها
 وصية بولاية بيع وجراد الوالي على نفسه ومن جواز لزوم المصلحة من المقتضى
 ولاية الجدة فيه فكان له ان يوصي به في ماله في اخر اوجه الاشكال للمعنى
 الثاني ان مقتضى بطلان الوصية وجود الواجب قد زال فيكون له ان يوصي به من المالك
 او لا فلا يجرى ان بطلانها في نفسه وهذا يقتضي ان يوصي به بالولاية منه نظر
 اذا وصي اليه وهو بالغ تصرف البالغ فيما لا يملكه الا في جبر بلوغ الصغير لا ينفرد
 وهذا ان يشهد به المصنف هنا او يقتضي ان يوصي به منه في نظر ثبوت ثبوت قبل البلوغ
 كما الوصي المنفرد لعدم اعتبار حال الصغير حال صغره فكان له ان يوصي به بالولاية
 مطلقاً من مقتضى الشريعة الوصية عدم جواز الانفراد لحد ما خرج منه لا بد منه
 لكان الضرورة فيبقى الباقي على المنع من ذلك وهذا يقتضي ان يوصي به منه نظر

قوله يريد انه يصرح ان يوصي الصانع الى مطلقه ويطرأ على من يكرهه
 على في دينه فيه نظر من ان امانه والقاسق لا امان له ومن اتقاه به كثر الذي
 هو اعظم من الفسق او لم يكن ما تعاكلى مدم منه الفسق من الوصية **قوله**
قوله العدل المعوية اعتبارها على الاقرب ذلك ويشكل الامر في الاب القاسق
قوله اخلاف صحابنا في اشتراط العدالة في الوصي يقال الشيخان هما
 وصيه ابن حمزة وابن البراء وشكرا فلا يصح الوصية عندهم الى القاسق وهو احد
 ابن ادريس والقول الآخر ان لا يشترطها وبما يختار المصنف في المختلف الاول
 هو الاقرب عند المصنف في هذا الكتاب لان الوصية امانة والقاسق ليس بمحافظ
 وقوله ويشكل الامر في الاب القاسق يريد ان الاب القاسق هل يزل طائفة
 بفشقان قلنا ان العدالة ليست شرط في الوصية فلا اشكال في استمراره
 الاب القاسق لان المقضي لثبوت الولاية بالحصالة وهي الاية تحققة الفسق
 لا ينافيها وان قلنا العدالة شرط في جلاله اشكال من جهة ثبوت الولاية **قوله**
 المستمرة ومن كون القاسق لا امان له **قوله** وعلى اعتبار الشرط حاله
 الوصية او الوفاة خلا في اقرب الارواح فلو اوصى الى حمزة او محسن او عاتق
 ثم مات بعد ذلك الموانع فالاقرب البطلان **قوله** هل يضمن في الوصي
 الشرط المعتبر فيه من الاصل والبلوغ والعقل والحريه والعدالة عند من
 يشترطها حاصله عند الاصل او يلحق وجودها حال الوفاة الاقرب عند المصنف
 الاول وهو قول ابن ادريس ونقل ابن شعبة والمصنف عن بعض اصحابنا
 ان المعتمد هو شرط طاعة الوفاة ولو اوصى في فاقة الشرط بان اوصى الى
 صبي او مجنون او كافرا او عبدا ثم زالت تلك الموانع عند ذلك فهل يوفى الوصي
 فعلى الاول يكون الوصية باطلة وهذا اختيار المصنف لان شرط طاعة الوصية مفعول
 عند وجود عقد الوصية فيكون باطلا في ذلك الوقت لا مشاعا في حق
 المشرط يدون شرط طاعة مع الحكم بالبطان لا يتجدد الصحة لان الناحل
 لا ينقلب صحيا **قوله** ولو لم يقبل الوصية ابتداء لم يعلم ما كان من الوصي
 ففي الزامه به انه **قوله** يشترط اطلاق الاصحاب دهم الله الاضرار من

[illegible]

مستطرد (لو ط) كه مستطردى بنامه
مستطردى بنامه مستطردى بنامه

من الولاية ما كان للموحي الذي يملكه وصيته بموافق حاله كان يبيع ويشتري
المشوق فان الحكم يقع غير ما جازا قوله فيجوز ان يحصل للموحي حصة من الميراث
جاء له اخذ حصة المثل من غيره في مال وقيل قدر الكفاية وقيل اقلها ثلث
بان له قدر كفايته وهو قول الشيخ في النهاية فانه قال في الميراث الميراث
اليتامى لا لمن كان وليا له او وصيا قد اذن له في التصرف في امواله قدر كفايته
فمضى كان وليا يقدم باسهم ويخرج امواله ويشتري امواله ويبيع امواله ومراعاة مواسمهم
جاء له ان ياتوا من امواله قدر كفايته وحاجته من غير ان يشترط ولا يقيس بطا القليل
بان له اقل الامرين هو الثلث في الميراث والبيان وما ذكره المصنف في الكتاب قول
الشيخ في اخراج التصرف في اموال اليتامى من اموالهم والميراث فانه قال فيه
والميراث لا اموال اليتامى والقيمة باسهم يتحقق احوه مثله فيما يقوم به من غيره بل
ولا نقصان فان نقص نفسه منه كان في ذلك فضل وثواب وان لم يفعل كان له
المطالبة باستيفاء حقه المثل فاما الزيادة فلا يجوز له اخذها على حال
ولا يصح ان يملكه قولان احدهما ان اخذها قول الشيخ في المبطل فانه قال في
الاولي اذا كان فقيرا جاز ان ياكل من مال اليتيم قل القدر من كفايته او اوجهه
والثاني قول ابي حنيفة وهو قد راى كفايته كون القيمة امواله فقيرا او كفايته
ولو اوصى اليه يتصرف في ثلثه فاستخرج الوارث من اخراج ثلث ما في يده فالا فخرج
الثلث كله ما في يده فانتزعت المال واختلف اهل البيت وهو القرب ان للموحي
ولاية اخراج ثلث المال فاذا انتزع الوارث من اخراج ثلث ما في يده كان للموحي
باخذ ما يدينه عوضه من ثلثه لان ولاية الاخراج اليه وتخرج عليه ثلثه
الوصية يجب ما يملك وقد كان يجب عليه ان يخرج ثلث المال من العين والقيمة فلا
تقدر احدى هاتين الاخرى ولا تقبل شهادة الواحد في ربع ما يدين به
وهو يفسر الى البيضاية اشكال اوله وهو التمسك بالطلاق لا بغيره
لثبوت ربع الوصية وربع الوصية وربع ميراث اليتيم شهادة الواحد
في استهلاك الميراث ربع حقه بغيره بغيره تقبل شهادة طائفة ربع الوصية
شهادة امرأتين في نصف ميراث المستعمل ونصف الوصية وذلك لعدم الاعتماد

كلامه في الوصية
في استهلاك الميراث
شهادة امرأتين في نصف ميراث المستعمل

عدم ربح مال ثم يكتسب من اجماع اصحابنا على ان لا يملك من اجماع عدم الامتثال
 ورواية في ذلك من تركه **قوله** في الامتثال يعني لا يكتسب مع عدم الامتثال **قوله** ولو لم يكتسب
 المصنف او اولى به شاهد الرجل من غير عين الموصي يشوق الربح ان لم يوجب المصنف
 شرط لم ادر **قوله** اذا قلنا يثبت بشهادة المراه الربح من غير عين **قوله** اذا
 قلنا لا يثبت لعل يشوق المصنف لانه غير ان الربح لانه لا يقصر عن المراه فيثبت
 به ما يشبهها والزيادة غير معلوم **قوله** والاحتياط يشوق المصنف لانه لا يقصر عن المراه فيثبت
 به ما يشبهها **قوله** اذا قلنا يثبت بشهادة المراه الربح من غير عين **قوله** اذا قلنا لا يثبت
 لعل يشوق المصنف لانه غير ان الربح لانه لا يقصر عن المراه فيثبت به ما يشبهها
 لان الشهادة التي مقبولة عند عدم المثبتين للضرورة وهي حاصلة عند عدم
 عدل اخر **قوله** والاحتياط يشوق المصنف **قوله** يوجب المصنف لانه يشهد الذي انما نقل
 لعدم العلم للضرورة وهي منتفية هنا لكان ثبوتها باليمين مع الشهادة **قوله** العلم
 قوله وفي قبول اهل الزمة مع عدم عدول المثبتين نظر اقرب **قوله** عند قبول
 اقول ان لا يقبل شهادة الذمة في الوصية بالولاية عند عدم عدول المثبتين كما
 ثبتت الوصية بالمال في نظرنا من وجوب مقتضى هو تعدد عدول المثبتين للمقتضى
 الى عدم التاكيد من اتيان الوصية من ردد النص بذلك الوصية بالمال وهو
 الاقرب عند المصنف لتصادف بالكل المانع من قبول الشهادة خرج من الوصية بالمال
 بالنص فيبقى الباقي على النسخ **قوله** ولو قال من تركي فليس يرجع على انكسار
 اقول **قوله** لا يشك في ان الموصي هو من قال الموصي هل يسمى تركه لانه
 يستلزم ان يكون المراد بالتركة الميراث فيكون ذلك رجوعا عن قوله لو ان المراد بالتركة
 ما تركه الا ان كان من ماله وهو يتناول الموصي والميراث **قوله** ولو رجع عن التوقف
 بان المراد بالتركة ما تركه الا ان كان من ماله اوصي لزيد بعين ثمنه وباقى وقصر الثالث
 ثم اوصى بالاولى لزيد فالاوصى بغير وصيته عمر **قوله** اذا اجمع الموصي من تركه
 الوصية دون اوصيها كما اذا قال هذه الاذن فزيد وهذا البستان تعود
 وقصر الميراث عنهما ثم قال اوصيت لزيد طالع فانه لم يرجع عن الوصية
 بالاولى اذ ارجع عن ماله وكانت لزيد ثم جعله لزيد فاحتمل تقدمه على
 قال لم يرجع عن الوصية بالاولى اذ ارجع عن الوصية بالاولى فاحتمل تقدمه على الوصية

على الوصية بالدار وهو الأقرب عند المنفصلين لما كانت مقصودا روى محمد بن
هـ تلك قد بطلت ثم روى بها ما بعده وصية له ودفعت وصية شرعا
شرعا على وصية خاله فوالله ولو اوصى له بشيء دار سنة كاملة ثم اتىها سنة
لم يفسخ فان كان فالأقرب ان له سنة كاملة بعد انقضاءه الاجارة اقول
وصد العزب ان اجاره الدار لا ينافي الوصية والاصل عدم الرجوع فكان الموصي له
سنة بعد انقضاءه الاجارة لان الاجارة لا تسقط عنه بالحق ولو انفق
عليها حنطه اوجد في كونه رجوعا لشكال اقول حسب يريه لو اوصى لحنطه فانفق
عليها حنطه اوجد منها قبل موت الموصي غير فعله ولا كفره وهل يكون ذلك قايما
عن الوصية فيه لشكال يشان من اجارها بما هو اوجد منها فيكون ذلك كالرجوع
كما لو رجع الموصي لا يشترط ان يعود تترتب عدم تبرع الموصي بالاجود ومنه الرجوع
انما يكون من الموصي وهذا لا يحتاج ليش منه فلا يكون رجوعا ولا في الاصل لما
الوصية وعدم الرجوع قوله ولو كان عروضا اوصى بها فهو رجوع وكذا لو كان
وكذا الوصي يتوب ففعله قبيحا او محسنا فله ان يشترط في قوله بغيره من الموصي
الموصي الى مكان بعيد على اشكال في ذلك كله اقول حسب ان اشكال
نرا ان البناء في الارض للموصي او غرضه هو قطع الشرب وعمل الخشب وما
ونقل العين الموصى بها فرائد له على الرجوع عن الوصية فتسقط الوصية
ومنهم من التصريح بالرجوع وصلا به الوصية قوله ولو اوصى بغيره فعله
او بغيره فعله فرائد او بغيره فعله فرائد او بغيره فعله فرائد
اشكال اقول حسب انما تقدم في الاشكال ان الباقي هو
تغير الاشياء بغير فعل الموصي كما لو شق الخشب فصار زرع او بغيره الدار
فصار في حيازة الموصي بغير الوصية على اشكال اقول حسب انما
اشكال من حيث خروج الموصي به عن شهاه نارا الرجوع ليس بها والبراح
ليس راد ان تسقط الوصية لعدم ما تعلقت به من ان الرجوع من الحب للموصي
والبراح هو من الدار وهو فعل في الوصية قوله ولو لم يكن الا بغيره من الدار
لا يتم الدار شهاه اليه دون ما انفصل عنها على الاشكال

الباطل الذي في الجوع والصحة فيه **قوله** وجه البطلان ان تصرف المريض ماضية
عند التصرف من ثلث تركته فكلما نفذ فيه العتق او الهبة يجب ان يحصل له
ضعفه ولم يحصل المورثه شي لكون المعتق او الموهوب كمن تركته وكان تصرفه
تصرفه بالمدينة والعتق باطلا ووجه الصحة انه انما كان تصرف المريض
ثلث تركته اذا انفذ على الورث شيئا وفوته قبل موت المريض تبين ان ثلث
عليه شيئا فكأن تصرفه في الجميع ماضيا **قوله** ولو اعتق ثلث ثلثي اقردين
فان كان بينهما نفقة العتق او لا وان لم يكن بينهما فالا قرب تقديم الدين لغيره
وجه القرب ان الدين المقرب به مع عدم النفقة يضي من اصل تركته في العتق انما
يقدر الثلث وما قل من اصل التركة يقدم على التبرعات الماضية في الثلث
قوله وكذا لو باع الصحيح تخارجه مات فورثه المريض قبل انقضائه اعتبر
اجازته من الثلث على اشكال **قوله** يريد اذا باع الصحيح بدون من الثلث
وجعل نفقه الخيارات الفسخ والاعتكاف ثم مات قبل انقضائه المدة المدة
المريض وجار البيع هل يكون هذه الاجازة ماضية من الاصل او من الثلث
فيه اشكال يشك في ان يخرج من ان لم يخرج من الثلث فان المالك في مدة
المشتري وانما يبيع الصالح من الصحيح فيكون ماضيا ومن انما يعرف
بصادق المال فلا يخرج من ملك مورثه ليس خرجا من ثلثه فكل
المشتري باجازه فتكون الاجازة حاربه فحرم القائل فتضي من الثلث كالمالك
القول صانرا عنه **قوله** وان اختار الفدية لغيره قبل اقل الامرين قبل
بالدخول **قوله** قد مر ان العبد المصابي اراد مولاة افتكاه فكم
اما بالادب مطلقا او على مقدار قيمته او تنقص او ثاؤها او باقل الامر من
قيمتها وارث المصاب على الخلاف السابق **قوله** ولا يصح في ترويح الاصاغر لعدم
القبضة على اشكال **قوله** يشتمل اذلة المصنف من انتفا الخبطة في النكاح
الصغير من غير اشرع للموحي فعله ومن يحون الكفو ليس مما يحصل اذاجا من المصنف
في بعض الاحكام فلم يكن الموصوفه لفاق وهو على خلاف المصلحة **قوله**
ولو قال او صنف اليك فلم يقل انتصرف في مال الاصل الا قبل الاقضاء على جود المصنف
والتصرف **قوله** اما الاول فلان ثبوت الوكيفية مال الخيرة على خلاف الاصل

